

جدول المقترحات المتعلقة بنزع الأسلحة النووية ،  
من تاريخ انشاء الأمم المتحدة حتى الدعوة التي  
عقد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة  
المخصصة لنزع السلاح

من اعداد الأمانة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
١	٣ - ١	.....	أولا - مقدمة
٢	٢١ - ٤	.....	ثانيا - مقترحات معروضة على الجمعية العامة
٧	٢٣ - ٢٢	.....	ثالثا - مقترحات معروضة على هيئة الطاقة الذرية
٨	٩٢ - ٢٤	.....	رابعا - مقترحات معروضة على هيئة نزع السلاح
٢٤	٩٧ - ٩٣	.....	خامسا - مقترحات مقدمة الى اللجنة العشرية لنزع السلاح
		.....	سادسا - مقترحات مقدمة الى مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح
٢٦	١٣٨ - ٩٨	.....	سابعا - اقتراحات مقدمة الى مؤتمر لجنة نزع السلاح
٣٤	٢٢٣ - ١٣٩	.....	ثامنا - مقترحات مقدمة الى اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الاولى في الجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح
٥٣	٢٢٧ - ٢٢٤	.....	تاسعا - التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة والمحالة الى مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح من قبل الأمين العام
٥٨	٢٣٩ - ٢٢٨	.....	عاشرا - التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة والمقدمة من الأمين العام الى مؤتمر لجنة نزع السلاح
٦٢	٢٩٨ - ٢٤٠	.....	حادى عشر - القرارات الأخرى ذات صلة التي اعتمدها الجمعية العامة
٨٢	٣٢١ - ٢٩٩	.....	ثاني عشر - مقترحات أخرى ذات صلة
٨٨	٣٣٥ - ٣٢٢	.....	١' المقترحات المقدمة في مؤتمر الخبراء المعني بدراسة امكانية الكشف عن انتهاكات اتفاق محتمل بشأن وقف التجارب النووية
٨٨	٣٢٣ - ٣٢٢	.....	٢' المقترحات المقدمة في مؤتمر الخبراء المعني بدراسة التدابير الممكنة التي قد تساعد على الحيلولة دون حدوث هجوم مباغت ، وباعداد تقرير عنها الى الحكومات
٩١	٣٢٥ - ٣٢٤	.....	٣' المقترحات المقدمة في مؤتمر جنيف بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية
٩٢	٣٣٤ - ٣٢٦	.....	٤' المقترحات المقدمة في مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
٩٥	٣٣٥	.....	

## أولا - مقدمة

١ - في الجلسة السادسة عشرة بعد المائة المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨١ ، طلب رئيس لجنة نزع السلاح من الأمانة في بيانه المتعلق بما تمارسه اللجنة من أنشطة أخرى تحسنت البندين ١ و ٢ المتعلقين بقضايا نزع السلاح . أن تحضر جدول ولا لكافة المقترحات المتصلة بنزع الأسلحة النووية والتي قدمت منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح والمعقودة في ١٩٧٨ ، على أن يستكمل هذا الجدول فيما بعد بجدول مماثل لمقترحات نزع السلاح النووي التي قدمت منذ انشاء الأمم المتحدة في ١٩٤٥ حتى انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المخصصة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ .

٢ - تمشيا مع الجزء الأول من هذا الطلب ، أعدت الأمانة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨١ أول جدول (CD/١٧١) ، يغطي الفترة الممتدة من تاريخ انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المخصصة لنزع السلاح . ويغطي الجدول الراهن الفترة الواقعة بين ١٩٤٥ و ١٩٧٨ ، وقد تم اعداده بناء على الجزء الثاني من طلب رئيس اللجنة ، ويتضمن المقترحات التي عرضت على : (أ) الجمعية العامة ؛ (ب) لجنة الطاقة الذرية ؛ (ج) هيئة نزع السلاح ؛ (د) اللجنة العشرية لنزع السلاح ؛ (هـ) مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح ؛ (و) مؤتمر لجنة نزع السلاح ؛ (ز) اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح . كذلك يتضمن الجدول التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة المحولة الى مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح ، ومؤتمر لجنة نزع السلاح ، ويتضمن الجدول أيضا قرارات أخرى ذات صلة اعتمدها الجمعية العامة ، وأخرى ذات صلة ، منها : '١' المقترحات المعروضة على مؤتمر الخبراء المعني بدراسة امكان الكشف عن انتهاكات أى اتفاق محتمل بخصوص وقف التجارب النووية (١٩٥٨) ؛ '٢' للمقترحات المعروضة على مؤتمر الخبراء المعني بدراسة التدابير المحتملة التي قد تساعد على الوقاية من أى هجوم مفاجئ ، مع اعداد تقرير عن الموضوع يرفع الى الحكومات (١٩٥٨) ؛ '٣' المقترحات المعروضة على مؤتمر جنيف لوقف تجارب الأسلحة النووية (١٩٥٨ - ١٩٦٢) ؛ '٤' المقترحات المعروضة على مؤتمر الدول غير الحائزة على أسلحة نووية (١٩٦٨) .

٣ - ويحتوى الجدول الراهن على غرار الجدول الأول على اشارات الى قضية الترتيبات الدولية الأكثر فعالية والتي تؤمن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استخدام - أو التهرب من استخدام - أسلحة نووية ، ذلك لأن هذه القضية على الرغم من أن لها بندا مستقلا في جدول أعمال اللجنة ، تعتبر في كثير من الأحوال ذات صلة مباشرة بالأسلحة النووية ونزع الأسلحة النووية .

ثانياً - مقترحات معروضة على الجمعية العامة \*

الدورة الثالثة ، ١٩٤٨

٤ - مشروع قرار بشأن تخفيض الأسلحة وحظر الأسلحة النووية ، معروض من قبل الاتحاد السوفياتي في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨ ( A/723 ) •

أوصى مشروع القرار كخطوة أولى نحو تخفيض الأسلحة والقوات المسلحة ، بأن يعمل الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن على تخفيض كافة قواتهم البرية والبحرية والجوية بمقدار الثلث خلال عام واحد ، وبأن تحظر الأسلحة النووية في حالة استخدامها للعدوان وليس للدفاع عن النفس ، وأنه ينشأ جهاز دولي للمراقبة في إطار مجلس الأمن ، لمتابعة ومراقبة تنفيذ التدابير المتعلقة بخفض الأسلحة والقوات المسلحة وتلك الخاصة بحظر الأسلحة النووية •

الدورة العاشرة ، ١٩٥٥

٥ - اقترح مقدم من الاتحاد السوفياتي في كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٥ ( A/C.1/L.140 )

قدم الاقتراح بوصفه تنقيحاً لمشروع قرار تم اعتماده فيما بعد كقرار للجمعية العامة تحت رقم ٩١٣ ( د - ١٠ ) ، ويدعو الاقتراح الى انشاء لجنة علمية تعنى بآثار الاشعاع الذري ، وبطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بمتابعة جهودها بقصد الوصول الى اتفاق حول حظر التجارب النووية •

الدورة الحادية عشرة ، ١٩٥٧

٦ - مذكرة مقدمة من الولايات المتحدة في ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٥٧ ( A/C.1/783 )

اقترح من جملة أمور ، أن يتم بعد خفض انتاج الخامات والمواد الانشطارية المخصصة للتسلح ، تحديد التفجيرات المترتبة على التجارب النووية ، تمهيدا لحظرها في نهاية الأمر ، وأن تعد الترتيبات اللازمة للاخطار المسبق والتسجيل ، والرصد الدولي لهذه التجارب •

٧ - مشروع قرار بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية ، قدمه الاتحاد السوفياتي في ١٤ كانون

الثاني / يناير ١٩٥٧ ( A/C.1/L.160 )

دعا القرار الدول التي تجرى تجارب نووية وهيدروجينية الى وقف هذه التجارب فوراً •

---

\* لا يحتوى هذا القسم على الوثائق التي تضمنت اقتراحات ، ومنها مشروعات قرارات اعتمدها الجمعية العامة فيما بعد كقرارات أو ضمنها قراراتها • كذلك الوثائق المقدمة الى أكثر من هيئة فقد وردت تحت اسم هيئة واحدة وهي بشكل عام الهيئة التي لها بمحتويات الوثائق صلة مباشرة •

الدورة الثانية عشرة ١٩٥٧

٨ - مذكرة عن التدابير الجزئية في مجال نزع السلاح ، قدمها الاتحاد السوفياتي في ٢٠ أيلول /  
سبتمبر ١٩٥٧ ( A/C.1/793 )

تتترح المذكرة من جملة أمور تخفيض القوات المسلحة وتخفيض الأسلحة والميزانيات العسكرية ، وحظر  
الأسلحة النووية ووقف تجريب الأسلحة النووية وحظر نقل هذه الأسلحة الى دول أخرى واقامة  
مناطق للتصوير الجوي في أوروبا والشرق الأقصى .

٩ - مشروع قرار قدمته اليابان في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٥٧ ( A/C.1/L.174 )

يطالب مشروع القرار الجمعية العامة بدعوة الدول المعنية الى وقف جميع التفجيرات الناجمة عن تجربة  
الأسلحة النووية ، بمجرد موافقتها مبدئيا على الحاجة الى نظام للتحقق .

١٠ - مشروع قرار قدمته الهند في أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٧ ( A/C.1/L.176 ) مع تنقيح (و٢ و٤)

يقضي الاقتراح بقيام هيئة من الخبراء بالاشراف على وقف تجارب الأسلحة النووية والنووية الحرارية  
وتأمين فعالية هذا الوقف .

الدورة الثالثة عشرة ١٩٥٨

١١ - مشروع قرار قدمه الاتحاد السوفياتي في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٨ ( A/C.1/L.203 )

بموجب هذا الاقتراح تدعو الجمعية العامة جميع الدول التي تجرى تجارب الأسلحة النووية الى وقف هذه  
التجارب حالا والشرع في مفاوضات لعقد اتفاق ملائم .

١٢ - مشروع قرار مقدم من أفغانستان وبورما وكمبوتشيا وسيلان وأثيوبيا وغانا والهند والعراق

والمغرب ونيبال والجمهورية العربية المتحدة واليمن في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٨  
( A/C.1/L.204 مع تنقيح ١ وضميمه ١ و٢ )

يقضي الاقتراح بأن تقوم الجمعية العامة ، من جملة أمور ، بالدعوة الى وقف تجربة الأسلحة النووية  
فورا الى أن يتم الاتفاق بين الدول المعنية على ترتيبات المراقبة ، كذلك يطالب الأطراف فسي  
مؤتمر جنيف الثلاثي المعني بوقف تجارب الأسلحة النووية بتقديم تقرير الى الجمعية العامة عن  
الاتفاق الذي توصلت اليه .

الدورة الرابعة عشرة ١٩٥٩

١٣ - اعلان عن نزع السلاح الشامل والكامل ، قدمه الاتحاد السوفياتي في ١٩ أيلول / سبتمبر

( A/4219 ) ١٩٥٩

يحتوي الاعلان على نص لبرنامج ينفذ على ثلاث مراحل : في المرحلة الأولى - تخفيض القوات  
المسلحة والأسلحة الى الحدود المتفق عليها ، وفي المرحلة الثانية - يتم تسريح القوات المسلحة  
وتصفى القواعد العسكرية الأجنبية ، وفي المرحلة الثالثة - تدمر كل طرز الأسلحة النووية والقذائف  
كذلك معدات القوات الجوية ، ويحظر انتاج حيازة وتخزين وأدوات الحرب الكيميائية والبكتريولوجية  
ويتم تدميرها . ويقام جهاز دولي للمراقبة ، للتحقق من تنفيذ تدابير نزع السلاح . وفي نهاية  
مسيرة نزع السلاح ، لا تحتفظ الدول الا بوحدة عسكرية محدودة تماما ومتفق عليها ومزودة بأسلحة  
نارية خفيفة .

وقدم الاتحاد السوفياتي أيضا خطة لتدابير جزئية يقترح فيها إقامة منطقة للمراقبة والتفتيش في أوروبا ، وإنشاء منطقة لانبوية في وسط أوروبا ، والقضاء على القواعد العسكرية الأجنبية وعقد معاهدة عدم اعتداء بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (ناتو) وحلف وارسو .

#### الدورة السادسة عشرة (١٩٦١)

١٤ - إعلان مبادئ متفق عليه ، مقدم من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة معا في ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٦١ (A/4879)

على أثر تبادل وجهات النظر حول القضايا المتعلقة بنزع السلاح واستئناف المفاوضات ، اتفق كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على عدد من المبادئ مع التوصية بالعمل بها ، كأساس لمفاوضات قادمة حول عملية نزع السلاح ، وذلك على النحو الآتي : (أ) يكون الهدف النهائي هو نزع السلاح بصورة عامة وكاملة ؛ (ب) يهدف البرنامج على ألا يكون في حوزة الدول إلا الأسلحة الانبوية والقوات التي تلزمها فقط للمحافظة على الأمن الداخلي مع قوات للسلام تابعة للأمم المتحدة ؛ (ج) ينص البرنامج على تسريح القوات المسلحة ، وحل المؤسسات العسكرية ، وتوقف النفقات العسكرية الخ ؛ (د) ينفذ برنامج نزع السلاح على مراحل ؛ (هـ) تتم موازنة جميع تدابير عملية نزع السلاح العام والكامل بحيث لا تتفرد دولة أو مجموعة من الدول بأية مزايا عسكرية في أي وقت من الأوقات ؛ (و) تكون هناك مراقبة دولية ؛ (ز) يتفق على تدابير من شأنها أن تدعم المؤسسات حفاظا على السلام ؛ (ح) تعمل الدول على تحقيق وتنفيذ أوسع ما يمكن من اتفاق في أقرب تاريخ ممكن .

وقد رحبت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٧٢٢ (د-١٦) في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ ، من جملة أمور ، بالاعلان المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وما تضمنه من مبادئ اتفق عليها ، وأوصت بأن تجرى المفاوضات المتعلقة بعملية نزع السلاح العام والكامل على أساس هذه المبادئ .

١٥ - مذكرة بخصوص التدابير الكفيلة بتخفيف حدة التوتر الدولي ، وتوطيد الثقة بين الدول والاسهام في عملية نزع السلاح على نحو عام وكامل ، قدمها الاتحاد السوفياتي في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٦١ (A/4892) .

تحتوي المذكرة على مقترحات خاصة بتجميد الميزانيات العسكرية وحظر الأسلحة النووية ، وحظر الدعاية عن الحرب ، ومعاهدة عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو ، وانسحاب القوات المسلحة من الأراضي الأجنبية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، وتقليل خطر الاعتداء المفاجئ .

#### الدورة التاسعة عشرة ١٩٦٤

١٦ - برنامج من أجل السلم والتعاون الدولي (الفصل السابع) أقره مؤتمر القمة الثاني للبلدان غير المنحازة المعقود في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٤ (A/5763)

يقترح البرنامج تدابير متنوعة لنزع السلاح من بينها : نزع السلاح العام والكامل ؛ استعمالات الطاقة الذرية في أغراض سلمية ؛ حظر جميع تجارب الأسلحة النووية ؛ إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ؛ منع انتشار الأسلحة النووية ؛ القضاء على كافة الأسلحة النووية ؛ الدعوة الى مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

#### الدورة الثانية عشرة ١٩٦٥

١٧ — مشروع معاهدة بخصوص عدم انتشار الأسلحة النووية ، مقدم من الاتحاد السوفياتي في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٦٥ (A/5976)

يحظر مشروع المعاهدة على الدول النووية نقل ملكية الأسلحة النووية بشكل مباشر أو غير مباشر الى دول أو مجموعات من الدول غير حائزة للأسلحة النووية أو وضعها تحت تصرفها ، كما يحظر على الدول النووية منح الدول أو مجموعات الدول المذكورة حق المشاركة في ملكية أو مراقبة أو استعمال الأسلحة النووية ؛ ويحظر عليها اعطاء أسلحة نووية أو حق مراقبتها أو مراقبة مواضعها الى وحدات أو أفراد من القوات المسلحة تابعة لدول غير حائزة للأسلحة النووية ، وبطلب مشروع المعاهدة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بالألا تشريع في استحداث أو صناعة أو التجهيز لصناعة الأسلحة النووية ، لا مستقلة ولا بالاشتراك مع دول أخرى .

#### الدورة الثالثة عشرة ١٩٧٥

١٨ — مذكرة عن مشكلة نزع السلاح ولا سيما نزع السلاح النووي وإقامة سلام دائم ، مقدمة من رومانيا في ٣٠ تشرين الأول / نوفمبر ١٩٧٥ (A/C.1/1066)

دعت رومانيا الى اتخاذ عدد من التدابير من بينها كبح سباق التسلح عن طريق تجميد وتخفيض الميزانيات العسكرية فوراً ، مع اعطاء أولوية كبرى لنزع السلاح النووي . وتتص المذكرة على اجراءات للحد من استعمال الأسلحة النووية منها : حظر ادخال أسلحة نووية جديدة في أراضي دول أخرى ووقف استحداث تجريب ونتاج الأسلحة النووية وأدوات الانتاج ، مع تخفيض وتصفية المخزون منها ثم حظرها حظراً كلياً ، وانشاء مناطق غير نووية ، واتخاذ تدابير جزئية لنزع السلاح وفك الاشتباكات بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية من قواعد ها ، وحل القواعد الأجنبية ، وعقد معاهدة بخصوص نزع السلاح العام والكامل ؛ ودعم دور الأمم المتحدة ؛ والدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تخصص لقضية نزع السلاح ؛ ومنع الدعاية للحروب ؛ والتوسع في توعية الجماهير بمضمون سباق التسلح ونتائجه .

#### الدورة الحادية والثلاثون ١٩٧٦

١٩ — "اعلان سياسي (الفصل السابع عشر) لمؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة ، كولومبو من ١٦ الى ١٩ آب/ أغسطس ١٩٧٦" ، مقدم من سرى لانكافى ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ (A/31/197)

شدد الاعلان على اقتناع المؤتمر بأن السلام والأمن العالميين لا يمكن تحقيقهما الا بنزع السلاح العام والكامل ولا سيما اذا كان الأمر يتعلق بنزع السلاح النووي تحت مراقبة دولية فعالة ، وبأن

التدابير الأساسية التي تحقق هذا الغرض يجب أن تتضمن وقفا كاملا لكافة تجارب الاسلحة النووية الى أن يتم عقد معاهدة لحظر هذه التجارب والعدول عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها كذلك الاسلحة الكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل والقضاء على ترسانات كل هذه الاسلحة . وأعلن المؤتمر أن سباق التسلح لا يتفق مع الجهود الهادفة الى تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد وأكد مرة أخرى الحاجة العاسة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح وأوصى في الوقت نفسه بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة .

٢٠ - " مذكرة بشأن القضايا المتعلقة بكبح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، مقدمة من الاتحاد السوفياتي في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ " (A/31/232)

تتضمن المذكرة اقتراحات يرى أنها تصور المجالات الرئيسية لأي عمل منسق : (أ) كبح سباق التسلح النووي وتخفيض الاسلحة النووية والقضاء عليها فيما بعد ؛ (ب) حظر تجارب الاسلحة النووية ؛ (ج) تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية ؛ (د) حظر وتدمير الاسلحة الكيميائية؛ (هـ) حظر استحداث طرز جديدة ونظم جديدة من أسلحة التدمير الشامل ؛ (و) تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ؛ (ز) موضوع مناطق السلام في المحيط الهندي وفي أقاليم أخرى ؛ (ح) تخفيض الميزانيات العسكرية ، واجراء مفاوضات تهدف الى كبح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ولا سيما في محفل دولي مثل مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

#### الدورة الثانية والثلاثون ١٩٧٧

٢١ - مشروع قرار حول الوقاية من خطر حرب نووية ، مقدم من الاتحاد السوفياتي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ (A/32/242) مرقى (١١)

حدد مشروع القرار مجموعة متنوعة من التدابير التي يمكن لجميع الدول اتخاذها ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية لغرض الحد من خطر انفجار حرب نووية بقدر المستطاع ، ودعا الاقتراح الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعقد ان لم تكن عقدت بعد اتفاقات مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بخصوص التدابير الهادفة الى تقليل وتفادي خطر حرب نووية ومنع الاستعمال الطارئ وغير المرخص به للأسلحة النووية ، ودعا الدول الحائزة للأسلحة النووية التي وقعت مثل هذه الاتفاقات فيما بينها بتحسين وانماء هذه التدابير كما دعا مشروع القرار الى ترتيب مفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بقصد الوصول الى اتفاق حول انسحاب السفن الحاملة للأسلحة النووية من بعض المناطق في محيطات العالم وكذلك التدابير الأخرى الممكن اتخاذها لكبح سباق التسلح النووي في هذه المناطق .



ثالثا - مقترحات معروضة على هيئة الطاقة الذرية \*

٢٢ - اقترح بانشاء سلطة دولية للتنمية الذرية ، مقدم من الولايات المتحدة في ١٤ حزيران /  
يونيه ١٩٤٦ ( AEC/1/1 )

تشأ سلطة دولية للتنمية الذرية يعهد اليها جميع أطوار انماء واستعمال الطاقة الذرية مع صلاحية المراقبة والتفتيش والترخيص بجميع الانشطة الذرية . ومجرد أن يتم تشغيل نظام فعال للمراقبة ، يتوقف أى انتاج آخر للأسلحة النووية ، وتدمر المخزونات القائمة من الأسلحة النووية . ويجب أن تتوفر لدى السلطة المعلومات الكاملة عن انتاج الطاقة الذرية .

٢٣ - مشروع اتفاقية دولية لحظر انتاج واستعمال الاسلحة التي تعتمد على الطاقة الذرية بقصد التدمير الشامل ، مقدمة من الاتحاد السوفياتى في ١٩ حزيران / يونيه ١٩٤٦ ( AEC/2/2 )

ينص مشروع الاتفاقية على الالتزامات الآتية : ( أ ) عدم استعمال الأسلحة النووية في أى ظرف أيا كان ؛ ( ب ) حظر انتاج وتخزين الأسلحة التي تعتمد على استخدام الطاقة الذرية ؛ ( ج ) تدمير جميع مخزونات الأسلحة النووية في خلال ثلاثة أشهر من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ويترك أمر العقوبات الموقعة على انتهاك هذه الاتفاقية للتشريعات المحلية ، وتتبع هذا التحول تدابير أخرى لمراقبة الامتثال للاتفاقية . وتركز الاتفاقية على ضرورة وامكانيات استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية .

---

\* أنشأت الجمعية العامة بموجب القرار ١ (أولا) المتخذ في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٤٦ هيئة الطاقة الذرية التي تم حلها في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ بموجب قرار من الجمعية العامة ٥٠٢ (الدورة السادسة) .

رابعاً - مقترحات معروضة على هيئة نزع السلاح\*

٢٤ - مشروع خطة عمل مقدم من الولايات المتحدة في ١٤ آذار/مارس ١٩٥٢ (DC/3)

يقضي مشروع الخطة بأن تقوم الهيئة من جملة أمور بدراسة المسائل المحددة الآتية : مخططات للعمل تدريجياً وبشكل متصل على حل كافة القوات المسلحة بما في ذلك الاسلحة النووية ، وتوفير مراقبة دولية فعالة على الطاقة الذرية لتأمين حظر الاسلحة النووية وقصر استخدام الطاقة الذرية على الأغراض السلمية ، واستبعاد كل الاسلحة الرئيسية المعدة للتدمير الشامل ، وقرار أساليب التحقق ولا سيما عن طريق التفتيش الدولي ، لتأمين دقة وكفاية المعلومات المكتشفة ، وإنشاء جهاز أو عدة أجهزة للمراقبة الدولية واعداد الضمانات الفعالة ، وترتيب الاجراءات والجدول الزمني لتنفيذ برنامج نزع السلاح .

٢٥ - مشروع خطة عمل مقدم من الاتحاد السوفياتي في ١٩ آذار/مارس ١٩٥٢ (DC/4/Rev.1)

تهدف الخطة على الآتي : (أ) حظر الاسلحة النووية - يجري تنفيذ الحظر والمراقبة في آن واحد ؛ تخفيض الاسلحة والقوات المسلحة بمقدار الثلث خلال عام في بلدان الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ؛ توفير المعلومات عن الاسلحة والقوات المسلحة بما في ذلك الاسلحة النووية والقواعد العسكرية في الأراضي الأجنبية ؛ (ب) حظر استعمال الاسلحة البيكترولوجية ؛ (ج) مشروع اتفاقية حول حظر الاسلحة النووية وقصر استعمال الاسلحة الموجودة على الأغراض المدنية ؛ (د) إنشاء جهاز مراقبة دولي داخل نطاق مجلس الأمن .

٢٦ - مشروع خطة عمل مقدم من فرنسا في ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٢ (DC/5)

تتضمن الخطة الموضوعات الآتية : الكشف عن كافة القوات المسلحة وجميع الاسلحة بما في ذلك الاسلحة النووية والتحقق من ذلك ، تنظيم كافة الاسلحة والقوات المسلحة بما في ذلك اسلحة التدمير الشامل ؛ وضع الاجراءات والجدول الزمني اللازمة لتنفيذ برنامج نزع السلاح ؛ تدريس قضايا الكشف والتنظيم معاً في المرحلة الاولى من عمل الهيئة .

٢٧ - برنامج عمل اعتمده هيئة نزع السلاح في ٢٨ آذار/مارس ١٩٥٢ (DC/6)

النظر في القضايا المتعلقة بنزع الاسلحة النووية تحت العناوين الآتية المدرجة في البرنامج :  
ألف - الكشف عن والتحقق من جميع الاسلحة بما في ذلك الاسلحة النووية وجميع القوات المسلحة ،

---

\* انشأت الجمعية العامة بموجب قرارها رقم ٥٠٢ (د - ٦) في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ هيئة نزع السلاح التي كلفت باعداد مقترحات تدرج في مشروع معاهدة أو معاهدات بقصد تنظيم وتحديد وتوازن تخفيض كافة الاسلحة والقوات المسلحة واستبعاد كافة اسلحة التدمير الشامل ، وتوفير مراقبة دولية فعالة على الطاقة الذرية ضماناً لحظر الاسلحة النووية ، وقصر استخدام الطاقة الذرية على الأغراض السلمية .

باء - تنظيم كافة الاسلحة والقوات المسلحة بما في ذلك :

١ - استبعاد الأسلحة النووية ومراقبة الطاقة الذرية

٢ - استبعاد أسلحة التدمير الشامل

٣ - تحديد وتوازن تخفيض كافة الأسلحة الأخرى والقوات المسلحة •

جيم - الاجراءات والجدول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج نزع السلاح

٢٨ - اقتراح خاص بالمبادئ الأساسية لنزع السلاح مقدم من الولايات المتحدة في ٢٤ نيسان /

ابريل ١٩٥٢ ( DC/C.1/1 )

يقدم الاقتراح مبادئ أساسية لأي برنامج لنزع السلاح بما في ذلك الهدف وكيفية بلوغه عن طريق اتفاقات دولية تص على الضمانات الكفيلة بتأمين الامتثال •

٢٩ - ورقة عمل ثلاثية الأطراف تعرض اقتراحات خاصة بالتحديد الرقمي لجميع القوات المسلحة،

وهي مقدمة من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ( DC/10 )

يقضي الاقتراح بضرورة وضع حد رقمي أقصى للصين وفرنسا والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، ويقترح الاتحاد السوفياتي وكذلك الولايات المتحدة والصين أن يكون هذا الحد الأقصى مابين مليون ومليون ونصف ، أما المملكة المتحدة وفرنسا فقد اقترحتا كحد أقصى ٧٠٠ ٠٠٠ و ٨٠٠ ٠٠٠ ، ويدعو الاقتراح الى الاتحاق حول حد أقصى لجميع الدول الأخرى الحائزة قوات مسلحة ضخمة كما طالب بتخفيض القوات المسلحة • ويستكمل الاقتراح بورقة عمل جديدة ثلاثية الأطراف قدمت في ١٢ آب / أغسطس ١٩٥٢ ( DC/12 ) •

٣٠ - كتاب مؤرخ في ٨ نيسان / ابريل ١٩٥٤ مرسل من الممثل الدائم للهند الى الأمين العام

متضمنًا مقبسات من بيان ألقاه رئيس وزراء الهند في مجلس الشعب في ٢ نيسان / ابريل

١٩٥٤ حول موضوع القبلة الهيدروجينية ( DC/44 ) •

يقترح رئيس وزراء الهند نهرو في بيانه من جملة أمور أخرى أن تتخذ التدابير التالية الى أن يحرز تقدم نحو حل كامل أو جزئي فيما يتعلق بحظر واستبعاد الأسلحة النووية والحرارية النووية :

(أ) اتفاق بخصوص " تجميد " تجارب الأسلحة النووية ؛

(ب) دعاية وافية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية والأمم المتحدة عن القدرة

التدميرية والآثار المحتملة للأسلحة النووية ؛

(ج) النظر فوراً وبصورة مستمرة داخل هيئة نزع السلاح في اقتراح "تجميد" تجارب الأسلحة

النووية الى أن تتخذ مقررات حول عمليات الحظر والمراقبة ؛

(د) اشتراك الدول والشعوب بشكل نشط ولا سيما الدول والشعوب التي لا شأن لها

بشكل مباشر بانتاج الأسلحة النووية ، في حملة عالمية لا تثاره الرأي العام على هذه الأسلحة •

- ٣١- رسالة مبلغة بتاريخ ١٩ نيسان / ابريل ١٩٥٤ الى الأمين العام من المراقب الدائم لليابان في الأمم المتحدة تحمل كتابا من وزير خارجية اليابان بتاريخ ١٣ نيسان / ابريل ١٩٥٤ تتضمن قرارا وافق عليه مجلس المستشارين في ٥ نيسان / ابريل ١٩٥٤ ( DC/50 )
- بموجب هذا القرار وعنوانه " قرار بخصوص المراقبة الدولية على الطاقة الذرية وحظر الأسلحة النووية " قرر مجلس المستشارين مطالبة الأمم المتحدة بأن تتخذ فورا التدابير الملائمة لانشاء مراقبة دولية فعالة على الطاقة الذرية وحظر الأسلحة النووية والوقاية من الأخطار الناجمة عن تجارب الأسلحة النووية وتحقيق استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية .
- ٣٢- مشروع قرار مقدم من الاتحاد السوفياتي في ١٤ أيار / مايو ١٩٥٤ ( DC.SC.1/1 )
- تص فقرات منطوق القرار على أن هيئة نزع السلاح يتعين عليها من جملة أمور أن تعلن الحظر غير المشروط على الأسلحة النووية والهيدروجينية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وأن توجه مجلس الأمن الى اتخاذ التدابير الفورية نحو عقد اتفاق دولي يضمن اقامة رقابة دولية دقيقة على تنفيذ هذا الحظر .
- ٣٣- ورقة عمل عن وسائل تنفيذ وتعزيز برامج نزع السلاح - انشاء أجهزة دولية للمراقبة مع اعطائها الحقوق والصلاحيات والوظائف الملائمة ، مقدمة من الولايات المتحدة في ٢٥ أيار / مايو ١٩٥٤ ( DC/SC.1/5 )
- يدعو الاقتراح الى انشاء سلطة للتنمية الذرية ونزع السلاح تابعة للأمم المتحدة ، ويذكر الاقتراح تفاصيل تنظيم هذه الهيئة ومسؤولياتها وطرق تمويلها وعلاقتها مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ومع كل دولة على حده .
- ٣٤- بيان من حكومة الاتحاد السوفياتي عن خطاب ألقاه الرئيس ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٣ والبيان مقدم من الاتحاد السوفياتي في ٨ حزيران / يونيو ١٩٥٤ ( DC/SC.1/8 )
- توافق حكومة الاتحاد السوفياتي في بيانها من جملة أمور على الاقتراح الوارد في خطاب رئيس الولايات المتحدة ايزنهاور بأن تجرى الدولتان مباحثات حول الأسلحة النووية . ويقترح الاتحاد السوفياتي أن تتناول المباحثات دراسة اقتراح الاتحاد السوفياتي بخصوص اتفاق يتعهد الموقعون عليه بالالتزام بعدم استعمال الأسلحة النووية أو الهيدروجينية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل وذلك بشكل رسمي وغير مشروط .
- ٣٥- اقتراح مقدم من الاتحاد السوفياتي في ١١ حزيران / يونيو ١٩٥٤ ( DC/SC.1/9 )
- قدم الاقتراح في صورة نص عنوانه " أحكام أساسية لمشروع اتفاقية دولية من أجل حظر الأسلحة النووية والهيدروجينية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، بقصد اجراء تخفيض كبير في الأسلحة والقوات المسلحة وانشاء مراقبة دولية على الامثال للاتفاقية " .

٣٦ - مذكرة مقدمة من فرنسا والمملكة المتحدة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٥٤ (DC/SC.1/10)

تتضمن المذكرة اقتراحاً من أجل القبول الفوري لعملية حظر استعمال الأسلحة النووية إلا في حالة الدفاع ، ويتضمن مشروع المعاهدة ما يأتي : الحظر الكامل على استعمال وصناعة الاسلحة النووية ذات التدمير الشامل من أي طراز كان ؛ تخفيضات كبيرة في جميع القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ؛ انشاء جهاز للمراقبة . ويجب أن يوافق على المعاهدة مؤتمر عالمي لنزع السلاح . كما يجب ان تنص المعاهدة على المراحل التفصيلية التي يمكن من خلالها أن ينفذ برنامج نزع السلاح : المرحلة الأولى - يحدد عدد أفراد القوات المسلحة وتحدد النفقات العسكرية بحيث تعادل ما كانت عليه من مستوى في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٣ ، المرحلة الثانية - تنفذ التخفيضات بمقدار النصف المتفق عليه بالنسبة للأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، واستكمالاً لهذا الاجراء توقف صناعة كل انواع الاسلحة النووية وغيرها من الأسلحة المحظورة ؛ المرحلة الثالثة - يخفّض النصف الثاني المتفق عليه في الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ؛ واستكمالاً لذلك يتم الحظر الكامل والاستبعاد الكلي للأسلحة النووية وجميع الأسلحة المحظورة .

٣٧ - مشروع قرار مقدم من الاتحاد السوفياتي في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٥٥ ( DC/SC.1/12/ Rev.1 )

بموجب هذا المشروع يقترح مجلس الأمن والجمعية العامة معا ، ومن جملة أمور ، على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدمر تدميراً كاملاً مخزوناتهما من الأسلحة النووية وأن تقصر استخدامهما للمواد الذرية على الأغراض السلمية .

٣٨ - مشروع قرار مقدم من الاتحاد السوفياتي في ٨ آذار / مارس ١٩٥٥ ( DC/SC.1/14 )

يقضي هذا المشروع بأن تقدم اللجنة الفرعية لهيئة نزع السلاح الى الجمعية العامة للنظر في اقتراحا بالدعوة الى مؤتمر عالمي في عام ١٩٥٥ حول التخفيض العام للأسلحة وحظر الاسلحة النووية ، تحضره الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة .

٣٩ - مشروع قرار مقدم من كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٨ آذار / مارس ١٩٥٥ ( DC/SC.1/15/Rev.1 )

يحدد مشروع القرار الاحكام التي يجب النص عليها في أية معاهدة لنزع السلاح ، ومنها : (أ) حظر كامل على استعمال وصناعة الاسلحة النووية ، وتحويل المخزون الموجود منها الى الأغراض السلمية ، (ب) اجراء تخفيضات كبيرة في جميع القوات المسلحة والاسلحة التقليدية ، (ج) انشاء جهاز مراقبة لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة . وينفذ برنامج نزع السلاح على النحو التالي : المرحلة الاولى : تحديد شامل للقوات المسلحة والنفقات العسكرية ، والوصول بها الى المستويات المتفق عليها ، المرحلة الثانية : ينفذ تخفيض النصف المتفق عليه في الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، واستكمالاً لذلك توقف صناعة جميع أنواع الأسلحة النووية ، المرحلة الثالثة ، ينفذ تخفيض النصف المتفق عليه في الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، واستكمالاً في الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، واستكمالاً لذلك توقف صناعة جميع أنواع الأسلحة النووية ، المرحلة الثالثة : ينفذ تخفيض النصف المتفق عليه في الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، واستكمالاً لذلك يتم الحظر الكامل والاستبعاد الكلي للأسلحة النووية وجميع الأسلحة المحظورة .

٤٠ - " اعلان صادر عن وفود كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة " مقدم في ١١ آذار/ مارس ١٩٥٥ ( DC/SC.1/16 )

يتضمن الاعلان وجهة نظر مقدمي مشروع قرار الاتحاد السوفياتي المتضمن في الوثيقة ( DC/SC.1/12 ) المذكور أعلاه ، ويلاحظ مقدمو الاعلان من جملة أمور أن مشروع القرار لم ينص على وقف انتاج الأسلحة النووية والهيدروجينية وتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية .

٤١ - مشروع قرار مقدم من الاتحاد السوفياتي في ١٩ آذار/ مارس ١٩٥٥ ( DC/SC.1/19/Rev.1 )

يقضي مشروع القرار هذا بأن تطلب الجمعية العامة ، من جملة أمور ، من هيئة نزع السلاح بأن تحضر وأن تعرض للتصديق على مجلس الأمن مشروع اتفاقية دولية أو معاهدة ينص على حظر الأسلحة النووية والهيدروجينية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل واستبعادها من ترسانات الدول ، وأجراء تخفيض كبير في الأسلحة وتنفيذ هذه القرارات على أساس الاقتراحات المشتركة بين فرنسا والمملكة المتحدة والمقدمة في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٥٤ ( DC/SC.1/10 ) ؛ انظر أعلاه .

٤٢ - " مذكرة بشأن تخفيض القوات المسلحة مقدمة من فرنسا والمملكة المتحدة في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٥ ( DC/SC.1/20 )

تقول فرنسا والمملكة المتحدة في هذه المذكرة انهما كانتا على استعداد لتخفيض قواتهما المسلحة الى حد ٦٥٠ ألف المنصوص عليه شريطة أن تحدد القوات المسلحة في الدول الثلاث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بحيث يتراوح الرقم فيما بين ١ مليون و ١٠٥ مليون وأن تكون حدود الدول الأخرى أدنى من ذلك بكثير والا يسمح لأية دولة بزيادة قواتها المسلحة الا في حالات استثنائية . وفي مذكرة أخرى قدمت في ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٥٥ ( DC/SC.1/24 ) تم اتفاق على ان يكون هناك تنسيق أفضل في تخفيضات القوات المسلحة والأسلحة التقليدية مع القضاء على الأسلحة النووية ووفقا لذلك اقترحت تعديلات على مشروع القرار المقدم في ٨ آذار/ مارس ١٩٥٥ ( أعلاه ، DC/SC.1/15/Rev.1 ) .

٤٣ - اقتراح بنزع السلاح النووي مقدم من كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ١٨ نيسان/ ابريل ١٩٥٥ ( DC/SC.1/23 )

ينص الاقتراح بشكل عام على تدمير وحظر استعمال وصناعة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وعلى تحويل كافة مخزونات المواد والخامات الانشطارية الموجودة في حوزة الدول التي الأفراض السلمية ، ويرى الاقتراح أن هذه التدابير يجب أن تتماشى مع التخفيضات في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية بحيث لا يتعرض أمن أي دولة للخطر بسبب هذه العملية .

٤٤ - مشروع قرار مشترك حول مبادئ المراقبة مقدم من كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٢١ نيسان / أبريل ١٩٥٥ ( DC/SC.1/25 )

ينص المشروع ، من جملة أمور ، على انشاء جهاز دولي للمراقبة واعطائه الحقوق والصلاحيات والمهام المناسبة الكافية للامثال الفعال لتخفيضات القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وحظر صناعة استعمال الأسلحة النووية .

٤٥ - اقتراح بخصوص عقد اتفاقية دولية حول تخفيض الأسلحة وحظر الأسلحة النووية مقدم من الاتحاد السوفياتي في ١٠ أيار / مايو ١٩٥٥ ( DC/SC.1/26/Rev 2 )

يدعو الاقتراح الى اعلان من قبل الجمعية العامة يتضمن برنامجا لنزع السلاح مفصلا وعلى مرحلتين ، في المرحلة الاولى يقوم الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن بتخفيض قواتهم المسلحة وأسلحتهم بنسبة ٥٠ في المائة من الفرق بين الحدود القصوى المقترحة من فرنسا والمملكة المتحدة . وفي الوقت نفسه يقضي المشروع كواحد من التدابير الأولى بوقف تجارب الأسلحة الذرية والهيدروجينية ، وحظر استعمال الأسلحة الذرية والغام بعض القواعد العسكرية الموجودة في أراضي دول أخرى ، وفي المرحلة الثانية ، ينفذ النصف الثاني من التخفيضات ، وعندما يتم تنفيذ ٧٥ في المائة من التخفيض الكلي ، يأتي الحظر الكامل على استعمال الاسلحة الذرية وتدمر هذه الأسلحة في الوقت نفسه مع تنفيذ ال ٢٥ في المائة من تخفيضات القوات المسلحة وتخفيض الدول أسلحتها وقواتها المسلحة الى المستويات اللازمة جدا للحفاظ على الأمن الداخلي وتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

أما فيما يتعلق بالمراقبة فقد نص في المرحلة الاولى على انشاء جهاز دولي للمراقبة يسمح له باقامة مراكز مراقبة على أساس المعاملة بالمثل في الموانئ الرئيسية وفي وصلات السكك الحديدية والطرق الخارجية الرئيسية والمراقب الجوية في أراضي جميع الدول المعنية ويجرى التوسع في وظائف جهاز المراقبة في المرحلة الثانية فتشمل التفتيش على أساس دائم .

٤٦ - " مذكرة مقدمة من الولايات المتحدة في ٢٩ آب / أغسطس ١٩٥٥ " ( DC/SC.1/28 )

تتضمن المذكرة بيانا عن نزع السلاح من رئيس الولايات المتحدة في ٢١ تموز / يولييه ١٩٥٥ فسي اجتماعات جنيف لرؤساء حكومات فرنسا والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وقال رئيس الولايات المتحدة في بيانه من جملة أمور أن حكومته مستعدة للدخول في اتفاق وطيد يعتمد عليه لخفض الاسلحة وأكد في هذا الصدد على وجهة النظر القائلة بأن أول ما يجب الاهتمام به في جهود نزع السلاح هو موضوع قيام نظام كاف للمراقبة وتقديم التقارير ، ولذلك اقترح اجراء دراسة حول هذا الموضوع بحيث تتضمن الاختبار التدريجي لمنهج التفتيش والتقارير .

٤٧- اقتراح مقدم من السيد ن. أ. بولغانين رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي في اجتماع رؤساء حكومات الدول الأربع الكبرى المعقود في ٢١ تموز/يوليه ١٩٥٥، والاقتراح مقدم الى هيئة نزع السلاح من قبل الاتحاد السوفياتي في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٥٥  
( DC/SC.1/29/Rev.1 ) .

يتخذ الاقتراح شكل مشروع مقر مقدم من رؤساء الحكومات الأربع حول القضايا المتعلقة بتخفيض الأسلحة وحظر الأسلحة النووية موجه في الاقتراح ان الرؤساء الأربعة يتفقون، من جملة أمور، على أن الحظر الكامل للأسلحة النووية والهيدروجينية سوف يدخل حيز التنفيذ عندما تخفض الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة الى حد ٧٥ في المائة من التخفيضات المتفق عليها، وحتى عقد اتفاقية دولية بشأن تخفيض الأسلحة وحظر الاسلحة النووية، تلتزم الدول الأربع بعدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية أو الهيدروجينية ضد أي بلد .

٤٨- " مذكرة مقدمة من المملكة المتحدة في ٢٩ آب / أغسطس ١٩٥٥" ( DC/SC.1/30 ) .

تتضمن المذكرة اقتراحا من المملكة المتحدة في اجتماعات جنيف لرؤساء حكومات فرنسا والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٢١ تموز/ يوليه ١٩٥٥ وتترح المملكة المتحدة النظر في انشاء نظام للتفتيش المشترك على قوات المواجهة في أوروبا، وترى المملكة المتحدة أن المشروع سوف يهيئ فرصة للاختبار العملي على نطاق محدود للتفتيش الدولي على القوات المسلحة وسوف يوفر خبرة ودروسا قيمة يمكن الاستفادة منها على نطاق أوسع في المستقبل .

٤٩- اقتراح بخصوص التفتيش الجوي وتبادل المطبوعات العسكرية مقدم من الولايات المتحدة في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٥٥ ( DC/SC.1/31 ) .

تقضي الخطة المقترحة بأن يقوم كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتبادل المعلومات حول قوة وقيادة ووضع الأفراد والوحدات والمعدات لجميع القوات الرئيسية البرية والبحرية والجوية وقائمة كاملة بالمنشآت العسكرية والمرافق والمؤسسات مع تحديد مواقعها ويجرى التحقق من المعلومات بمصاحبة مراقبين أرضيين وبلاستكشاف الجوي فير العقيد شريطة انذار سابق .

٥٠- ورقة عمل تتضمن مقترحات تتعلق بهيكل منظمة دولية لنزع السلاح مقدم من فرنسا في ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٥٥ ( DC/SC.1/32 ) .

تتضمن المنظمة المقترحة شعبة ادارية للمراقبة تؤمن الامثال لأحكام اتفاقات نزع السلاح .

٥١- ورقة عمل تتضمن مقترحات تتعلق بصلاحيات ادارة المراقبة مقدمة من فرنسا في ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٥٥ ( DC/SC.1/32 ) .

تدور هذه الورقة حول وظائف الادارة الرقابية المنصوص عليها في الوثيقة DC/SC.1/32 المذكورة أعلاه وتتصل هذه الوظائف على وجه الخصوص بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة .

٥٢- " مذكرة متعلقة بجهاز المراقبة مقدمة من المملكة المتحدة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٥٥" ( DC/SC.1/34 )

يكون عمل جهاز المراقبة أساسا في مجال الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة، ولكنه يتضمن أيضا الاهتمام الكافي بالتطورات المتعلقة بالمنشآت النووية والمفاعلات .



٥٣- ورقة عمل تتضمن اقتراحا يتعلق بالأشياء موضع المراقبة مقدم من فرنسا في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٥ ( DC/SC.1/35 ) .

تحتوي هذه الورقة على الاجزاء المنقحة من الوثيقة DC/SC.1/33 المذكورة أعلاه مع النسخة المنقحة التي تنص على توسيع دور الادارة الرقابية المقترحة بحيث تشمل المجال النووي .

٥٤- " مذكرة اضافية لمشروع خطة لتنفيذ الاقتراح الرئاسي المقدم في جنيف في ٢١ تموز / يوليه ١٩٥٥ بخصوص نزع السلاح " ، مقدمة من الولايات المتحدة في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٥ ( DC/SC.1/36 ) .

أعدت هذه المذكرة على أساس الوثيقة DC/SC.1/28 المذكورة أعلاه بخصوص نظام التفتيش والمراقبة في برنامج نزع السلاح .

٥٥- ورقة عمل تتضمن موجزا جامعاً مقترحا ، مقدمة من فرنسا والمملكة المتحدة في ١٩ آذار / مارس ١٩٥٦ ( DC/SC.1/36 ) .

تعتبر ورقة العمل هذه نسخة منقحة للخطة المقدمة في ١١ حزيران / يونيو ١٩٥٤ ( DC/SC.1/10 ) المذكورة أعلاه ) وتتم الخطة الجديدة على الآتي : اجراء تخفيض ذي شأن يتفق عليه ويتم تنفيذه في المرحلة الأولى ، وتحديد التجارب النووية في بداية المرحلة الثانية ، وحظر كامل في بداية المرحلة الثالثة وحظر صناعة الأسلحة النووية - ويأتي التخفيض في بداية المرحلة الثالثة - والربط بين تحقيق التسويات السياسية وتحقيق نزع السلاح .

٥٦- اقتراح من اجل اتفاق على تخفيض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، مقدم من الاتحاد السوفياتي في ٢٧ آذار / مارس ١٩٥٦ ( DC/SC.1/41 ) .

يتضمن هذا الاقتراح ثلاثة مداخل جزئية لقضية نزع السلاح :

(أ) تحديد وتخفيض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة الى المستويات المحددة وهي مليون الى مليون ونصف فرد في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين و ٦٥٠ ألف بالنسبة لفرنسا والمملكة المتحدة وذلك خلال عامين مع جهاز دولي للمراقبة ينشأ وتعطى له صلاحية التفتيش قبل بداية التخفيض ؛

(ب) اقامة منطقة أوروبية لتحديد الاسلحة والتفتيش عليها ؛

(ج) وقف تجارب الاسلحة الحرارية النووية بصرف النظر عن موضع نزع السلاح ؛

(د) استبعاد الأسلحة النووية من الأراضي الألمانية ؛

(هـ) تخفيض الميزانيات العسكرية بنسبة ١٥ في المائة .

٥٧- مشروع ورقة عمل للمرحلة الاولى من الاتفاق الشامل لنزع السلاح مقدمة من الولايات المتحدة في ٣ نيسان / ابريل ١٩٥٦ ( DC/SC.1/42 ) .

يكون من بين أهداف المرحلة الأولى : تحجيم التهديد النووي في العالم كله ، الوقاية من هجوم مفاجئ ، كبح سباق التسلح في المستقبل سواء أكان الأمر يتعلق بالأسلحة التقليدية أم بالأسلحة النووية وعند بلوغ هذه الأهداف تتخذ تدابير محددة من بينها قيام جميع الدول الموقعة والحائزة

على الأسلحة النووية بالشرع في تحويل المواد والخامات الانتظارية الى الأغراض السلمية الخالصة وذلك على أساس منتظم وعادل ومتبادل يتفق عليه ، يحدد تجريب الأسلحة النووية مع توفير الانذار بشكل يتفق عليه تحت اشراف مجلس تنظيم التسليح .

٥٨- ورقة عمل بخصوص المراقبة مقدمة من فرنسا والمملكة المتحدة مقدمة في ٣ أيار / مايو ١٩٥٦  
( DC/SC.1/44 ) .

تتولى المنظمة الدولية لنزع السلاح المقترحة ، في المرحلة الثانية من برنامج نزع السلاح ، ضمن أنشطتها ومرافقها المتصلة بالجانب العسكري ، الاشراف على التفجيرات النووية التجريبية . وفي المرحلة الثالثة وطالما كانت المعاهدة الخاصة ببرنامج نزع السلاح نافذة المفعول ، تمتد مراقبة هذه المنظمة لتشمل المؤسسات التي تنتج المواد النووية والمؤسسات التي تستخدم المواد النووية ومخزونات المواد والخامات النووية المعدة لصناعة الأسلحة وذلك قبل تصنيعها .

٥٩- اعلان صادر عن كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٤ أيار / مايو ١٩٥٦  
( DC/SC.1/46 ) .

أكدت الوفود الأربعة في هذا الاعلان عزمها على التوصل الى اتفاق بخصوص برنامج نزع السلاح يدخل في حيز التنفيذ دون تأخير ، ويتضمن ترتيبات تنفذ تحت مراقبة دولية فعالة لوضع نهاية للتنافس في مجال القوات المسلحة والأسلحة من كافة أنواعها .

٦٠- مشروع اعلان مقدم من الاتحاد السوفياتي في ٣ تموز / يوليه ١٩٥٦ ( DC/88 ) .

بموجب مشروع الاعلان هذا تتعهد الدول الاعضاء في الامم المتحدة وتلتزم ، من جملة أمور ، بالامتناع في علاقتها الدولية عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعن استعمال الأسلحة النووية والهيديروجينية .

٦١- مشروع قرار مقدم من كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٣ تموز / يولييه ١٩٥٦ ( DC/87 ) .

يقضي مشروع القرار هذا بأن تستمر اللجنة الفرعية لهيئة نزع السلاح في السعي الى اتفاق ، مسترشدة في ذلك ببعض المبادئ منها : العمل على مراحل ، على أن تتوقف كل مرحلة منها على ما تم انجازه بصورة مرضية في المرحلة السابقة ؛ المراقبة الدولية الفعالة ؛ وقف صناعة الأسلحة النووية مع وجود الضمانات ويخص انتاج المواد الانتظارية للأغراض السلمية . وقدمت بعد ذلك تعديلات على مشروع القرار هذا من قبل استراليا في ١٠ تموز / يوليه ١٩٥٦ ( DC/90 ) ومن قبل الدول الأربع صاحبة المشروع أصلا بالاضافة الى استراليا في ١٠ تموز / يوليه ١٩٥٦ ( DC/91 ) .

٦٢- مشروع قرار مقدم من يوفوسلافيا في ١٠ تموز / يوليه ١٩٥٦ ( DC/92 ) .

يحث مشروع القرار الاعضاء في اللجنة الفرعية على تحقيق اتفاق بشأن نزع السلاح العام والسعي نحو اتفاق مبكر على تدابير لنزع السلاح تكون قابلة للتنفيذ والاتفاق على تنفيذها لاسيما فيما يتعلق بتخفيض الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة وكذلك النفقات العسكرية ووقف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية .

٦٣- " مذكرة شفوية بتاريخ ٢٥ تموز / يوليه ١٩٥٦ مقدمة من ممثل الهند الى رئيس هيئة نزع السلاح " ( DC/98 ) .

تتضمن المذكرة الشفوية مذكرة مقدمة من حكومة الهند تطلب فيها من هيئة نزع السلاح النظر فسي المقترحات الواردة فيها ، وهي : فيما يتعلق بالأسلحة النووية : (١) وقف جميع التفجيرات المتصلة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ؛ (٢) حظر مواصلة استخدام المواد الانشطارية لاغراض التسليح ؛ (٣) حظر نقل المواد الانشطارية من المخازن المدنية الى المخازن العسكرية ؛ (٤) عقد اتفاق بين الدول الأكثر تقدما في مجال انتاج أسلحة التدمير الشامل للقيام بتفكيك علني لعدد محدود من القنابل الذرية والهيدروجينية وتسخير المواد الانشطارية التي تحتويها هذه الأسلحة للأغراض السلمية .

٦٤- " كتاب بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٥٧ من ممثل اليابان الى الأمين العام ناقلًا اليه قرارا من مجلس المستشارين في اليابان بخصوص حظر القنابل الذرية والهيدروجينية مع رسالته من رئيس وزراء ووزير خارجية اليابان " ( DC/109 ) .

أورد رئيس وزراء اليابان ووزير خارجيتها في رسالته بالاضافة الى نقله القرار الذي اعتمده مجلس المستشارين في اليابان في ١٥ آذار/مارس ١٩٥٧ نص قرارين سابقين معتمدين من مجلس المستشارين في ٥ نيسان / ابريل ١٩٥٤ و ٩ شباط / فبراير ١٩٥٦ ، ويدعو كل منهما الى حظر الاسلحة الذرية والهيدروجينية . كذلك يدعو القرار المعتمد في ١٥ آذار/مارس ١٩٥٧ الى مثل هذا الحظر ، ويناشد من جملة أمور الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وقف جميع تجارب القنابل الذرية والهيدروجينية ( أنظر أيضا DC/50 ) .

٦٥- اقتراح بشأن تخفيض الاسلحة والقوات المسلحة وحظر الاسلحة الذرية والهيدروجينية مقدم من الاتحاد السوفياتي في ١٨ آذار/مارس ١٩٥٧ ( DC/SC.1/49 ) .

ينص الاقتراح من جملة أمور على حظر شامل على استعمال وصناعة الاسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل من أي طراز كان ، مع تحويل المخزونات الموجودة من الأسلحة النووية الى الأغراض السلمية وينص أيضا على اقامة جهاز دولي للمراقبة الفعالة لتأمين الامتثال لأحكام التدابير المتفق عليها .

٦٦- " مذكرة شفوية بتاريخ ٩ نيسان / ابريل ١٩٥٧ من سفير اليابان في لندن الى الأمين العام " ( DC/SC.1/51 ) .

تتضمن المذكرة الشفوية مقترحات من حكومة اليابان بالنسبة لحظر التفجيرات النووية وتنص المقترحات من جملة أمور على انشاء لجنة علمية تابعة للأمم المتحدة تعني بآثار الاشعاع الذري أو لجنة لمراقبة الانفجارات الناجمة عن التجارب النووية وذلك بقصد دراسة ما اذا كان من الممكن الكشف عن جميع التفجيرات النووية وفي حالة ما اذا استقرت اللجنة الى امكان ذلك تحظر جميع التفجيرات النووية بناء على توصية من الجمعية العامة أو مجلس الأمن . اما في حالة عدم امكان ذلك بواسطة أنظمة ومناهج الاستشعار الموجودة ، ينشأ جهاز استشعار دولي جديد وتحدث وتقوى وسائل الاشعار وتتخذ الخطوات لجعل هذا الاستشعار ممكنا .

٦٧- " مذكرة شفوية بتاريخ ٢٤ حزيران / يونيو ١٩٥٧ مقدمة من سفير يوغوسلافيا في لندن الى الأمين العام " ( DC/SC.1/52/Add.1 ) .

تتضمن المذكرة الشفوية اعلانا بتاريخ ١٨ حزيران / يونيو ١٩٥٧ صادرا عن جمعية التعميم لجمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية تدعو فيه الى انتهاء تجارب الاسلحة النووية وحظرها .  
وتقترح الذكرة كحد أدنى توقيع اتفاق لوقف هذه التجارب مؤقتا ولفترة معينة ، على أن يتلو ذلك اعلانات تصدر عن الدول المعنية بشأن عدم القيام بهذه التجارب حتى بعد انتهاء الفترة المتفق عليها ما لم تقم دولة أخرى باستئناف التجارب .

٦٨- " كتاب بتاريخ ٢٦ نيسان / ابريل من القائم بأعمال حكومة النرويج في لندن الى الأمين العام " ( DC/SC.1/54 ) .

مرفق بهذا الخطاب مذكرة من حكومة النرويج بخصوص الاقتراح بشأن نظام لتسجيل تفجيرات التجارب النووية .

٦٩- اقتراحات بشأن تدابير نزع السلاح المؤقتة مقدمة من الاتحاد السوفياتي في ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٥٧ ( DC/SC.1/55 ) .

تدعو هذه الاقتراحات الى : قبول الاقتراح الخاص بتخفيض القوات المسلحة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين الى ٢٥٠ مليون فرد ، وفي كل من فرنسا والمملكة المتحدة الى ٢٥٠ ألف فرد كخطوة أولى نحو تخفيضات أخرى للقوات المسلحة في كل بلد حتى تصل الى (١٥٠) مليون فرد و ٥٦٠ الف فرد على التوالي ، كذلك تدعو الاقتراحات الى تخفيض الميزانيات العسكرية خلال الفترة الأولى بنسبة ١٥ في المائة ، وانشاء جهاز دولي مناسب للمراقبة يعمل تحت اشراف مجلس الأمن ، والى انشاء مراكز للمراقبة على اراضي الدول نفسها ، والى العدول عن استخدام الاسلحة الذرية والهيدروجينية ، وقف تجارب الاسلحة النووية وتصفية القواعد الاجنبية ، واجسراء التفيتش الجوى داخل بعض مناطق أوروبا والشرق الاقصى وانهاء الدعاية للحرب .

٧٠- " مذكرة بشأن تفجيرات التجارب النووية مقدمة من المملكة المتحدة في ٦ أيار / مايو ١٩٥٧ " ( DC/SC.1/56 ) .

تتضمن المذكرة الاقتراحات الخاصة بتسجيل وتحديد ووقف التفجيرات النووية .

٧١- " مذكرة حول السقطة المشعة مقدمة من الولايات المتحدة في ٨ ايار / مايو ١٩٥٧ " ( DC/SC.1/56 ) .

تتضمن المذكرة نص خطاب عن السقطة المشعة القاها في ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٥٧ مندوب الولايات المتحدة في هيئة الطاقة الذرية .

٧٢- " بيان مشترك عن وقف مؤقت لتفجيرات التجارب النووية مقدم من كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٢ تموز / يوليه ١٩٥٧ " ( DC/SC.1/59 ) .

يحيط البيان علما من جملة أمور بموافقة الاتحاد السوفياتي على مبدأ انشاء مراكز تفيتش مع المرافق العلمية المناسبة لأفراض المراقبة والكشف عن التجارب النووية . ويشير البيان الى ان هذه الموافقة

تجعل من الممكن وقف التجارب النووية مؤقتاً كجزء من اتفاق تمهيداً للخطوة الأولى في عملية نزع السلاح ، ويركز البيان على أن الاتفاق المؤقت يخضع لاتفاق محدد بالنسبة لمدته وتوقيته ، وانشاء المراقبات اللازمة ومواقعها بما في ذلك مراكز التفتيش وعلاقتها بالأحكام الأخرى في اتفاق المرحلة الأولى لنزع السلاح .

٧٣- " اقتراح بشأن وقف تجارب الأسلحة الذرية والهيدروجينية " مقدم من الاتحاد السوفياتي في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٥٧ ( DC/SC.1/60 ) .

يتضمن الاقتراح من جملة أمور وعلى أساس المعاملة بالمثل انشاء مراكز للمراقبة في أراضي الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومنطقة المحيط الهادئ ، لأغراض الاشراف على تنفيذ الدول لالتزاماتها بشأن وقف تجارب الاسلحة الذرية والهيدروجينية .

٧٤- " ورقة عمل بشأن نظم التفتيش للوقاية من احتمال هجوم مفاجئ " مقدمة من كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٢ آب / أغسطس ١٩٥٧ ( DC/SC.1/62/Rev.1 ) .

تقول هذه الورقة انه بمجرد نفاذ المرحلة الأولى من اتفاق نزع السلاح تتعاون الأطراف المعنية على انشاء وصيانة نظم التفتيش بقصد الحماية من احتمال هجوم مفاجئ ، وتصف الورقة بالتفصيل ما يجب النظر فيه من أمور .

٧٥- " ورقة عمل تتضمن اقتراحات بشأن ترتيبات جزئية لنزع السلاح مقدمة من كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٢٩ آب / أغسطس ١٩٥٧ " ( DC/SC.1/66 ) .

تتضمن ورقة العمل اقتراحات بشأن تحديد وتخفيض القوات المسلحة والاسلحة والنفقات العسكرية وعدم استخدام الاسلحة النووية الا في حالة الدفاع ، ومراقبة المواد والخامات الانشطارية ، والأسلحة ومراقبة الاشياء الداخلة في الفضاء الخارجي ، والضمانات ضد احتمال هجوم مفاجئ ، وجاء أيضاً في هذا الاقتراح ما يمكن اعتباره اقتراحاً مجملًا وهو انشاء منظمة دولية للمراقبة .

٧٦- " مذكرة شفوية بتاريخ ٢٩ آب / أغسطس ١٩٦١ من رئيس هيئة نزع السلاح الى الأمين العام تنقل اليه بياناً من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المؤتمر المعني بوقف تجارب الاسلحة النووية " ( DC/189 ) .

يستعرض البيان من جملة أمور موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن منع التجارب النووية بصورة عامة ويتناول موضوع المفاوضات في مؤتمر جنيف لوقف تجارب الاسلحة بصورة خاصة ، ويشدد البيان على أهمية قيمة التفتيش الدولي والمراقبة الدولية لتأمين الامتثال لأي اتفاق خاص بوقف تجارب الأسلحة النووية ويدعو الاتحاد السوفياتي الى مراجعة موقفه الذي يحذ وسائل المراقبة الوطنية بدلاً من الدولية .

٧٧- " كتاب موجه الى الأمين العام بتاريخ ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٦١ من الممثلين الدائمين في الأمم المتحدة لحكومات استراليا وكندا وسيلان وقبرص، واتحاد ملايا وقانا والمندوبين نيوزيلندا ونيجيريا وباكستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية " ( DC/190 ) .

يتضمن الخطاب بيانا \* حول نزع السلاح وافق عليه وزراء الكومنولث في ١٧ اذار/مارس ١٩٦١ يقول أعضاء الكومنولث في بيانهم من جملة أمور أن الهدف يجب أن يتم تحقيق نزع السلاح الكامل على المستوى العالمي ، وأن يكون خاضعا لمراقبة دولية وتفتيش دولي فعال ويقولون ان استبعاد الأسلحة التقليدية والنووية يجب أن يتم على مراحل بحيث لا يسمح لأية دولة أو مجموعة من الدول بأن تحصل على مزايا عسكرية ذات شأن ، وشددوا على أن كل جهد يجب ان يبذل في سبيل تأمين الاتفاق حول حظر دائم لتجارب الاسلحة النووية تقبله جميع الدول ، ومن أجل ترتيبات تتخذ للتحقق من الامتثال لمثل هذا الاتفاق . ويرى ان أى اتفاق بحظر الاسلحة النووية يعتبر أمرا ملحا اذ بدون ذلك قد تصبح دول أخرى حائزة للأسلحة النووية ، فضلا عن اى اتفاق بشأن التجارب النووية ، الى جانب مزاياه المباشرة قد يعطي زخما جديدا للاتفاق حول ترتيبات أخرى بشأن نزع السلاح .

٧٨- " كتاب بتاريخ ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الى رئيس الجمعية العامة ينقل اليه نص مذكرة تتعلق باستئناف مؤتمر وقف تجارب الاسلحة النووية أرسلتها حكومة المملكة المتحدة الى حكومة الاتحاد السوفياتي " ( DC/193 ) .

انظر "مقترحات معروضة على مؤتمر جنيف المعني بوقف تجارب الاسلحة النووية" ، أدناه .

٧٩- " كتاب بتاريخ ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الى رئيس الجمعية العامة ينقل اليه نص مذكرة بخصوص استئناف مؤتمر وقف تجارب الاسلحة النووية مرسله من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى حكومة الاتحاد السوفياتي " ( DC/194 )

انظر "مقترحات معروضة على مؤتمر جنيف المعني بوقف تجارب الاسلحة النووية " .

٨٠- " كتاب بتاريخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ من الأمين العام الى رئيس هيئة نزع السلاح ينقل اليه المحاضر الحرفية والوثائق المتعلقة بالمؤتمر المعني بوقف تجارب الاسلحة النووية في الفترة الممتدة من ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ " ( DC/195 and Add.1 ) .

انظر " مقترحات معروضة على مؤتمر جنيف المعني بوقف تجارب الاسلحة النووية " ، أدناه .

٨١- " كتاب بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٦١ من الامين العام الى رئيس لجنة نزع السلاح ينقل اليه المحاضر الحرفية والوثائق المتعلقة بالمؤتمر المعني بوقف تجارب الاسلحة النووية للفترة الممتدة من ٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦١ الى ٢٩ كانون الاول /يناير ١٩٦٢ " ( DC/195 and Add.2 ) .

انظر " مقترحات معروضة على مؤتمر جنيف المعني بوقف تجارب الاسلحة النووية " ، أدناه .

\* قد وزع أيضا نص البيان كمرقق لوثيقة الجمعية العامة .

٨٢ - كتاب بتاريخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ من ممثل كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى رئيس هيئة لجنة نزع السلاح يتضمن تقريرا مشتركا حول الوضع في المؤتمر المعني بوقف تجارب الأسلحة النووية منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٦٤٩ (د-١٦)

انظر " مقترحات معروضة على مؤتمر جنيف المعني بوقف تجارب الأسلحة النووية " أدناه .

٨٣ - كتاب بتاريخ ٢٠ شباط / فبراير ١٩٦٢ من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية إلى رئيس هيئة نزع السلاح يتضمن تقريرا مشتركا ملخصا حول الوضع في المؤتمر المعني بوقف تجارب الأسلحة النووية "  
( DC/196/Add.1 )

انظر " مقترحات معروضة على مؤتمر جنيف المعني بوقف تجارب الأسلحة النووية " أدناه .

٨٤ - كتاب بتاريخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ من ممثل الاتحاد السوفياتي إلى رئيس هيئة نزع السلاح ينقل إليه بيانا بتاريخ ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ ، من حكومة الاتحاد السوفياتي حول وقف تجارب الأسلحة النووية " ( DC/197 )

تبدى حكومة الاتحاد السوفياتي في بيانها من جملة أمور أسفها لعدم موافقة الدول الغربية النووية على اقتراحها المقدم في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ على مؤتمر جنيف المعني بوقف تجارب الأسلحة النووية \* وتعيد تأكيد الاقتراح ، وترى انه قادر على توفير كل فرصة نحو اتفاق سريع حول حظر تجارب الأسلحة النووية ، والاقتراح من جملة أمور يقضي بحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء مع ممارسة رقابة متبادلة عن طريق وسائل الكشف الوطنية ، وبالنسبة للتجارب الجوفية ينص الاقتراح على ان تحدد فترة تجميد لهذه التجارب الى حين التوصل الى اتفاق حول نظام لمراقبة التفجيرات الجوفية كجزء من نظام دولي لمراقبة تنفيذ البرنامج الخاص بنزع السلاح العام والكامل . ويشدد الاتحاد السوفياتي في بيانه على انه قد يرى نفسه مضطرا بسبب استمرار الدول الغربية في تجاربها الى مواصلة تجاربه النووية تأمينا للدفاع عن نفسه ولكنه في الوقت نفسه سيواصل بذل كل جهد لتحقيق اتفاق حول وقف جميع التجارب النووية .

٨٥ - كتاب بتاريخ ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٦٢ من ممثل الاتحاد السوفياتي إلى رئيس هيئة نزع السلاح ينقل إليه بيانا من حكومة الاتحاد السوفياتي حول الوضع بالنسبة لقضية وقف التجارب النووية " ( DC/198 )

يتضمن بيان حكومة الاتحاد السوفياتي استعراضا مفصلا لموقفه وتقديرا من وجهة نظره للتطورات في مؤتمر جنيف المعني بوقف التجارب النووية . وتجد حكومة الاتحاد السوفياتي في بيانها مرة أخرى موقفها والمقترحات الخاصة بهذه القضية ( انظر أيضا الوثيقة DC/197 اعلاه )

\* GENE/DNT/122 انظر أيضا " مقترحات معروضة على مؤتمر جنيف المعني بوقف تجارب الأسلحة النووية " أدناه .

٨٦ " كتاب من الأمين العام إلى رئيس هيئة نزع السلاح يتضمن تقريرا عن التحقيق الذي تم وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٦٦٤ (د-١٦) عرض هذا الكتاب في ٢ نيسان / ابريل ١٩٦٢ " ( DC/201 and Add.1 to 3 and DC/204 and Add.1 )

يطلب قرار الجمعية العامة ١٦٦٤ (د-١٦) بتاريخ ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ من الأمين العام أن يجري تحقيقا بشأن الظروف التي قد ترغب فيها بعض الدول غير الحائزة لأسلحة نووية للدخول في مشاريع محددة لوقف صناعة أو اقتناء هذه الأسلحة ، ورفض تسليمها مستقبلا على أراضيها بأسم دول أخرى . . . وعلا بهذا القرار طلب الأمين العام في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٦٢ من الدول الأعضاء بأن تدرى وجهة نظرها بالنسبة للظروف المذكورة أعلاه ، وقد وردت وجهات النظر هذه كضام لتقرير الأمين العام مستخلصة من نتائج تحقيقه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٦٤ (د-١٦) .

٨٧ " كتاب بتاريخ ٣ نيسان / ابريل ١٩٦٢ من ممثل الاتحاد السوفياتي إلى الأمين العام ينقل اليه بيانا من حكومة الاتحاد السوفياتي حول وقف التجارب النووية ( DC/202 )

أكدت حكومة الاتحاد السوفياتي في بيانها من جملة أمور أن الدول الغربية الحائزة للأسلحة النووية ولا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة لم تكتف بمواصلة تجاربها النووية بل كثفتها . ويستمر البيان في ذكر أن الاتحاد السوفياتي يرغب في حظر هذه التجارب وأنه مستعد لمواصلة المناقشات في مؤتمر جنيف المعني بوقف التجارب النووية ، وكذلك في إطار أي اتفاق حول نزع السلاح العام والكامل أثناء المداولات داخل اللجنة الثمانية عشرية لنزع السلاح ENDC .

٨٨ " كتاب بتاريخ ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٦٥ من ممثل الاتحاد السوفياتي إلى رئيس هيئة نزع السلاح " ( DC/213 and Add.1 and 2 )

في الضميمة ١ من الكتاب نص مشروع المعاهدة المقترح من الاتحاد السوفياتي حول نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية دقيقة \* أما الضميمة ٢ فهي عبارة عن مذكرة \* من الاتحاد السوفياتي حول الترتيبات الخاصة بتخفيف التوتر الدولي وكبح سباق التسلح ، ومن بين الالتزامات بنزع السلاح الواردة في مشروع المعاهدة ، حظر وتدمير كل المخزونات ووقف إنتاج كل أنواع أسلحة التدمير الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية والهيدروجينية والكيميائية والبيولوجية والاشعاعية ، وقد نص أيضا على إنشاء منظمة دولية لنزع السلاح لمراقبة العملية نفسها .

٨٩ " كتاب بتاريخ ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٦٥ من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى رئيس هيئة نزع السلاح ( DC/214 and Add.1 )

\* نص منقح لمشروع الاتفاقية المعروف أصلا على ENDC في ١٥ آذار / مارس ١٩٦٢ مع الإضافات والتعديلات الصادرة منذ ذلك التاريخ .

\*\* وثيقة الجمعية العامة رقم A/5827 بتاريخ ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ .



يتضمن الخطاب مذكرة من الولايات المتحدة الأمريكية حول الترتيبات اللازمة لوقف انتشار الأسلحة النووية ووقف سباق التسلح وتحويله وتخفيف التوتر الدولي ، وتحدد المذكرة مواقف الولايات المتحدة في لجنة ENDC خلال ١٩٦٤ ، وهذه المواقف مستمدة بصورة كبيرة من المقترحات المتضمنة في الرسالة الى اللجنة من رئيس الولايات المتحدة جونسون في ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٦٤ . وتتضمن المذكرة أيضا النص الكامل للرسالة كما تتضمن بيانات من مختلف كبار المسؤولين في الولايات المتحدة تتناول عددا من جوانبها كما تتضمن أيضا نصا للوثيقة السابق عرضها على لجنة ENDC نيسان / ابريل ١٩٦٢ ( ENDC/30 انظر اعلاه ) من الولايات المتحدة بعنوان " موجز الاحكام الاساسية لمعاهدة خاصة بنزع السلاح العام والكامل في عالم يسوده السلام " .

٩٠- كتاب بتاريخ ٣ أيار / مايو ١٩٦٥ من ممثل يوغوسلافيا الى رئيس هيئة نزع السلاح ( DC/216 )

يتضمن الخطاب مذكرة من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية حول الترتيبات الفورية اللازمة في مجال نزع السلاح .

تتضمن التدابير المقترحة من يوغوسلافيا للتنفيذ فورا الامور الآتية : ( أ ) الالتزام بعدم استعمال الأسلحة النووية ؛ ( ب ) حظر جميع التجارب النووية دون استثناء ؛ ( ج ) منع استمرار انتشار الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال مع اتفاق حول البدء في حل مشكلة اخلاء الدول النووية نفسها من الأسلحة النووية وترى يوغوسلافيا من جملة أمور أن مشاكل المراقبة فيما يتعلق بالمقترحات السابق ذكرها لا يمكن اعتبارها صعبة لا يمكن التغلب عليها .

٩١- مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة في ١ حزيران / يونيو ١٩٦٥ ( DC/220/Rev.1 )

جاء في مشروع القرار هذا ان لجنة هيئة نزع السلاح من جملة أمور تستحث لجنة ENDC من جملة الأمور على استئناف المفاوضات كقضية ذات أولوية بشأن معاهدة الحظر الشامل على تجارب الأسلحة النووية ، وعلى عقد اتفاق في أقرب فرصة ممكنة بوقف كل انتاج للمواد والخامات الانشطارية المستعملة في الأسلحة ، ونقل كميات ذات شأن يتفق عليها من هذه المواد لغير أغراض التسلح ، والاستكشاف الملح لمكانية تجميد عدد الناقلات الإستراتيجية النووية الدفاعية منها والهجومية وخصائص هذه الناقلات مما يمهد الطريق امام تخفيض مبكر لهذه الناقلات .

٩٢- القرار المتخذ في الجلسة رقم ١٠٢ بهيئة نزع السلاح في ١٥ حزيران / يونيو ١٩٦٥ ( DC/225 )

وفقا لمنطق هذا القرار تعود هيئة نزع السلاح من جملة أمور ومن جديد مناشدة الجمعية العامة لجميع الدول حتى تنضم الى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، وتوصي بضرورة قيام لجنة ENDC من جملة أمور بالنظر في توسيع نطاق معاهدة الحظر الكلي للتجارب كقضية ذات أولوية حتى يمتد الحظر الى تجارب الأسلحة النووية الجوية .

خامسا - مقترحات مقدمة الى اللجنة العشرية لنزع السلاح ( TNSDC )

٩٣- " خطة لنزع السلاح العام والشامل في عالم يتمتع بالحريّة والسلام " مقدمة من كندا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ١٦ آذار/ مارس ١٩٦٠ ( TNSDC/3 )

يدعو الاقتراح الى تنفيذ مخطط على ثلاث مراحل ، في المرحلة الاولى تنشأ منظمة دولية لنزع السلاح تقوم بالدراسات وتوفير البيانات التي من شأنها تسهيل تنفيذ هذه المعاهدة ، ويجرى تخفيضات أولية في الاسلحة ، وفي المرحلة الثانية تتخذ تدابير تتضمن حظرا على وضع أسلحة التدمير الشامل في الفضاء الخارجي ، ويعقد اتفاق لوقف انتاج المواد والخامات الانشطارية لاغراض التسليح وتتخذ تدابير للوقاية من الهجوم المفاجئ بما في ذلك انشاء نظام فعال للتحقق ، ثم تجرى تخفيضات أخرى في القوات المسلحة . وفي المرحلة الختامية تجرى تخفيضات قصوى ، وتنشأ سلطة لتنفيذ القانون الدولي وحفاظا على السلم العالمي ، ويكون الهدف الختامي هو نزع السلاح العام والكامل مع التفيتش والمراقبة في ظل منظمة دولية لنزع السلاح ، مع اهتمام خاص بحظر انتاج الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

٩٤- " المبادئ الأساسية لنزع السلاح العام والكامل " ، ورقة مقدمة من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا والاتحاد السوفياتي في ٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٠ ( TNSDC )

وفقا لهذه الوثيقة يتضمن نزع السلاح العام والكامل من جملة أمور تسريح كل القوات المسلحة وتصفية كل الاسلحة ووقف كل أنواع الانتاج العسكري وحظر الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والقذائف ، ووقف انتاجها وتدمير المخزون منها وانشاء جهاز دولي للمراقبة وتم العملية على مراحل مع تحديد جدول زمني لها .

٩٥- اقتراح بشأن المبادئ والشروط اللازمة لنزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية  
فعالة ، مقدم من كندا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٦٠ ( TNSDC/5 )

تعلن الوثيقة ضمن أمور أخرى ان عملية نزع السلاح وان أى اتفاق يتم التوصل اليه في نهاية المطاف يجب ان يتوافر فيهما بعض الشروط ومنها ما يلي : (أ) يتم نزع السلاح على مراحل على أن تستكمل كل مرحلة منها بأقصى سرعة ممكنة على الرغم من عدم وجود جدول زمني محدد مسبقا للعملية فسي جملتها ؛ (ب) يجب ان يكون هناك توازن بين التدابير التقليدية والنووية بحيث لا تحصل دولة أو مجموعة من الدول في أية مرحلة من المراحل على مزايا عسكرية ذات شأن ، وحيث يتوافر الأمن لجميع الدول على قدم المساواة .

ويخلص الاقتراح الى ان الهدف النهائي لبرنامج نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة هو تخفيض وتحديد كل انواع القوات والاسلحة لتصل الى المستويات التي تحتاجها كل دولة للحفاظ على أمنها الداخلي وتنفيذ التزاماتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، واستبعاد كل فائض في أسلحتها لا يلزمها لتحقيق هذه الأغراض ، ويجب ان ينص البرنامج أيضا على قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية وحدها ، وعلى الغاء أسلحة التدمير الشامل ووسائل انتاجها بصورة نهائية .

٩٦- " الشروط الأساسية لمعاهدة نزع السلاح العام والكامل " ، مقدمة من الاتحاد السوفياتي في ٧ حزيران / يونيو ١٩٦٠ (TNCDD/6/Rev.1) .

تكون الأحكام الأساسية لمشروع المعاهدة هي الآتي : المرحلة الأولى ( ١٨ شهرا ) تدمر جميع وسائل إنتاج الأسلحة النووية ويحظر صناعتها ، وتصفى جميع القواعد العسكرية الأجنبية ، وتسحب جميع القوات المسلحة من الأراضي الأجنبية ، وتخضع جميع الصواريخ المطلقة في أغراض سلمية للتفتيش ، ويحظر نشر الأسلحة النووية ، وفي المرحلة الثانية يتم الحظر الكامل على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وتخضع القوات المسلحة الى المستويات المحددة ، وتكمل المرحلة الثالثة عملية نزع السلاح العام والكامل فتقوم منظمة دولية للمراقبة بالتحقق من تنفيذ أحكام المعاهدة على مراحل وبدون أي عائق ، وتتخذ التدابير لصون السلم والأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبالإستعانة بوحدات عسكرية توضع تحت تصرف مجلس الأمن .

٩٧- " برنامج لنزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة " ورقة معروضة من الولايات المتحدة في ٢٧ حزيران / يونيو ١٩٦٠ ( TNCDD/7 )

تحدد هذه الورقة الهدف ومبادئ المراقبة التي بها يمكن تحقيق نزع السلاح العام والكامل وتصف باختصار البرنامج المحدد له ثلاث مراحل . وتتضمن المرحلة الأولى حظر وضع ناقلات تحمل أسلحة التدمير الشامل كما تتضمن اتخاذ التدابير اللازمة لانتقاء أي هجوم مفاجئ ، ثم اجراء تخفيضات مبدئية في القوات المسلحة والأسلحة ، ووقف إنتاج الخامات والمواد الانشطارية ، وتتضمن المرحلة الثانية تخفيضا أكبر في القوات المسلحة وتخفيض جميع الأسلحة بما في ذلك الأسلحة النووية وانشاء قوة سلام دولية في إطار الأمم المتحدة ، اما المرحلة الثالثة فتكمل عملية خفض القوات المسلحة الى المستويات المطلوبة لصون الأمن الداخلي ولقوة السلام الدولية ، وتعمل منظمة دولية لنزع السلاح على التحقق من أن تبدأ كل مرحلة في ذات الوقت الذي تتم فيه الدراسات التحضيرية اللازمة .

وقد تم اعتماد الاقتراح عن طريق اعلان صادر في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦١ ( A/4891 )  
وصادر أيضا في الوثيقة ENDC/6 في ١٩ آذار / مارس ١٩٦٢ .

سادساً - مقترحات مقدمة الى مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح

دورة ١٩٦٢

٩٨ - " معاهدة لنزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية شديدة " مشروع مقدم من الاتحاد السوفياتي في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٦٢ (ENDC/2)

ينص مشروع المعاهدة على التدمير الفوري التي تؤدي في وقت قصير الى ازالة الجهاز العسكري للدول، وتعملية نزع السلاح على ثلاث مراحل خلال فترة محددة قصيرة ( ٥ سنوات) ويجرى تخفيض القسوات المسلحة والأسلحة حتى المستويات المطلوبة والمتفق عليها وبصورة تتوازي مع تخفيض انتاج الأسلحة التقليدية. ويتم الالغاء الكامل لجميع القواعد العسكرية الأجنبية في المرحلة الأولى، كذلك يتم في المرحلة الأولى الالغاء الكامل لناقلات الأسلحة النووية ووقف انتاج هذه الناقلات، مع الالتزام بعدم نقل الاشراف على الأسلحة النووية أو المعلومات الخاصة بانتهاجها، الى دول غير نووية، أما في المرحلة الثانية فيتم الالغاء كامل للأسلحة النووية والمواد والخامات الانشطارية المعدة لأغراض التسليح مع وقف انتاجها، كذلك تستبعد جميع أنواع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية من ترسانات الدول وتدمر، وفي المرحلة الثالثة تسرح تماماً جميع القوات المسلحة وتلغى الأجهزة العسكرية في الدول.

ويقضي مشروع المعاهدة بالمراقبة الدولية على كل ماتم تخفيضه أو تدميره أو تحويله لأغراض سلمية، وكذلك على وقف انتاج الأسلحة، وتوضع تحت تصرف مجلس الأمن وبموجب المادة ٤٣ من الميثاق وحدات عسكرية فمحرزة للأسلحة النووية، وتقوم منظمة دولية لنزع السلاح بعمل في ظل ميثاق الأمم المتحدة بوضع الاجراءات الخاصة بتسوية النزاعات الدولية، وعدل مشروع المعاهدة فيما بعد ونقح على النحو التالي: ١٦ تموز/يوليه ١٩٦٢ (ENDC/2/Add.1)، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ (A/C.1/867) و ENDC/2/Rev.1) و ٤ شباط/فبراير ١٩٦٤ ENDC/2/Rev.1/ Add.1

٩٩ - " مشروع معاهدة لوقف تجارب الأسلحة النووية " ورقة معروضة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٢ (ENDC/9)

عرض مشروع المعاهدة أصلاً على المؤتمر المعني بوقف تجارب الأسلحة النووية في الوثائق GEN/DNT/110 في تاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٦١ وضميمة ١ الى ٣ أيضاً، وكان قد صدر قبل ذلك في الوثيقة A/4772 وضميمة ١ أيضاً، أنظر كذلك "مقترحات معروضة على مؤتمر جنيف المعني بوقف تجارب الأسلحة النووية" أدناه.

١٠٠ - " بيان من حكومة الاتحاد السوفياتي في تاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ فيما يتعلق باستئناف مفاوضات وقف تجارب الأسلحة النووية ونص مشروع اتفاق بخصوص وقف تجارب الأسلحة النووية والحرارية النووية "، ورقة مقدمة من الاتحاد السوفياتي في ٢٢ آذار/مارس ١٩٦٢ (ENDC/11)

صدر مشروع الاتفاق من قبل في الوثيقة GEN/DNT/122 في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ أنظر DC/197 (مقترحات مقدمة الى هيئة نزع السلاح) أعلاه.

١٠١ - " مذكرة مقدمة من حكومة الاتحاد السوفياتي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ بخصوص التدابير اللازمة لتخفيف التوتر الدولي وتوطيد الثقة بين الدول والاسهام في تحقيق نزع سلاح عالمي كامل "، ورقة مقدمة من الاتحاد السوفياتي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٦٢ (ENDC/14)

تتضمن المذكرة اقتراحات تهدف الى (أ) تجميد ميزانيات الدول العسكرية؛ (ب) الحد من استخدام الأسلحة النووية؛ (ج) حظر الدعاية للحرب؛ (د) عقد معاهدة عدم اعتداء بين الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي وبلدان معاهدتواارسو؛ (هـ) سحب القوات من الأراضي الأجنبية؛ (و) التدابير اللازمة لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية؛ (ز) انشاء مناطق لا نووية؛ (ح) اتخاذ الخطوات لتخفيف الخطر من هجوم مفاجئ. كذلك صدرت هذه المقترحات في الوثيقة A/4892 أعلاه.

١٠٢ - " كتاب في تاريخ ٢٧ آذار / مارس ١٩٦٢ مرسل من وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا إلى الممثل الخاص للأمين العام تنقل إليه مذكرة من حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية " وثيقة مقدمة من تشيكوسلوفاكيا في ٢٧ آذار / مارس ١٩٦٢ ( ENDC/16 )

تتضمن المذكرة اقتراحا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا بما في ذلك منطقة شمال أوروبا .

١٠٣ - مذكرة مشتركة مقدمة من البرازيل وبورما واثيوبيا والهند والمكسيك ونيجيريا والسويد والجمهورية العربية المتحدة في ١٦ نيسان / ابريل ١٩٦٢ ( ENDC/28 )

تعرب المذكرة المشتركة عن عميق اهتمامها بعدم وجود اتفاق حول حظر تجارب الأسلحة النووية ، وتترح إنشاء هيئة دولية ونظام للتحقق للرصد المستمر والمراقبة الفعالة ، وذلك على أساس علمي خالص وليس على أساس سياسي .

١٠٤ - " ملخص الأحكام الأساسية لمعاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل في عالم يسوده السلام " ، ورقة مقدمة من الولايات المتحدة في ١٨ نيسان / ابريل ١٩٦٢ ( ENDC/30 )

تشير الخطة الى عملية نزع السلاح التي يجب ان تتم على ثلاث مراحل تبدأ أولا بالتجميد ، على أن يتم نزع السلاح تدريجيا مع تزايد الثقة ، وفي نهاية المطاف يتم الغاء المؤسسة العسكرية . وتمتد المرحلتان الأولى على ثلاث سنوات لكل منهما . وتم المرحلة الثالثة خلال فترة زمنية يتفق عليها في أقرب وقت ممكن وتتضمن تدريجيا القوات المسلحة وجميع الأسلحة الرئيسية النووية منها والتقليدية ومنص المشرع في المرحلة الأولى بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية على وقف انتاج المواد والخامات الانشطارية المعدة للتسلح وعدم نقل الاشراف على الأسلحة النووية أو المعلومات الخاصة بانتاجها الى دول غير حائزة للأسلحة النووية مع السماح بنقل كميات متفق عليها من هذه المواد والخامات في أغراض سلمية ، وتخفيض أعداد الناقلات النووية والأسلحة النووية بنسبة مئوية متفق عليها خلال المرحلة الثانية ، ويوقف انتاجها ، وتخفيض الأسلحة النووية في ضوء الخطوات المتخذة في المرحلتين الأولى والثانية وتنص الخطة أيضا على نظام للتفتيش والمراقبة للتحقق من عملية نزع السلاح وللتحقق أيضا من الكميات المتبقية من الأسلحة والقوات المسلحة ، كما تترح الخطة التدابير اللازمة لصون السلام ودعه أثناء وبعد عملية نزع السلاح فينشأ جهاز لمراقبة السلام وقوة لحفظ السلام على أن يكونا تابعين للأمم المتحدة ، أما مسألة ما اذا كان ينبغي تزويد قوة حفظ السلام بالأسلحة النووية فيترك أمرها لما يتقرر في المستقبل ، وتوضع المنظمة الدولية لنزع السلاح في اطار الأمم المتحدة ، ويتشاور مديرها مع الأمين العام شريطة أن تتخذ المقررات عن طريق مجلس المراقبة في المنظمة ، وتمتنع الأطراف عن استخدام القوة أو أي شيء يتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتسوى المنازعات وفقا لاجراءات الميثاق . وقد عدل مشروع المعاهدة فيما بعد على النحو الآتي : ٦ آب / أغسطس ١٩٦٢ ( ENDC/30/Add.1 ) ، ٨ آب / أغسطس ١٩٦٢ ، ( ENDC/30/Add.2 ) ، ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢ ( ENDC/69 ) ، ١٤ آب / أغسطس ١٩٦٣ ( ENDC/30/Add.3 ) و ( ENDC/109 ) .

١٠٥ - " مشروع معاهدة لحظر تجارب الاسلحة النووية في جميع البيئات " ورقة مقدمة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٢٧ آب / أغسطس ١٩٦٢ ( ENDC/58 )

ينص مشروع المعاهدة على الأحكام الآتية من جملة أمور فيما يتعلق بالالتزام بوقف تجريب الأسلحة النووية وإنشاء هيئة علمية دولية ، مع بيان وظائفها ودورها ، وتنظيم شبكة التحقق والتفتيش الميداني ، ومسألة التفجيرات النووية في الأغراض السلمية .

١٠٦- " مشروع معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء " ورقة مقدمة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٢٧ آب / أغسطس ١٩٦٣ ( ENDC/59 ) .

يعتبر مشروع المعاهدة أسهاماً في سبيل تحقيق ما أصبح أخيراً معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية " ورقة عمل عن تقليل خطر نشوب الحرب بسبب حادث أو خطأ في الحساب أو قصور في المواصلات " ورقة مقدمة من الولايات المتحدة في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ ( ENDC/70 )

تقترح الورقة تدابير مختلفة لمنع حرب طارئة لا سيما حرب نووية بما في ذلك من جملة أمور الأشعار المسبق للتحركات والمناورات العسكرية الكبرى وإنشاء مراكز للرصد وتبادل البعثات العسكرية والبيانات عن الطوارئ العسكرية .

دورة ١٩٦٣

١٠٨- " إعلان بشأن التخلي عن استعمال الأراضي الأجنبية لوضع وسائط نقل استراتيجية للأسلحة النووية " وهو مشروع اقتراح مقدم من الاتحاد السوفياتي في ١٢ شباط / فبراير ١٩٦٣ ( ENDC/75 )

يقدم المشروع تدابير كثيرة تمهيدا لتدابير أوسع لنزع السلاح ، وهو يدعو إلى فك القواعد في الأراضي الأجنبية المعدة للغواصات النووية ، وسحب حاملات الطائرات التي تنقل على ظهرها أسلحة نووية من الموانئ الأجنبية ، وإزالة شبكات الأسلحة النووية الاستراتيجية الموجودة في الأراضي الأجنبية وسحب قاذفات القنابل النووية الاستراتيجية من القواعد الأجنبية .

١٠٩- " مذكرة بخصوص موقف يتعلق بوقف تجارب الأسلحة النووية " مقدمة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة في ١ نيسان / أبريل ١٩٦٣ ( ENDC/78 ) .

تقترح المذكرة ترتيبات لعمليات التفتيش الميدانية ومحطات رصد الاحترافات التلقائية في الأراضي الواقعة تحت ولاية أو سيطرة الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

١١٠- " موجز مشروع معاهدة يحظر وضع الأسلحة النووية في وضع مداري وتثبيتها في الفضاء " مقدم من المكسيك في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٦٣ ( ENDC/98 )

ينص مشروع المعاهدة على الأحكام الخاصة بحظر وضع الأسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل في وضع مداري وتثبيتها في الفضاء الخارجي ويدعو إلى استخدام الفضاء الخارجي والأجرام السماوية في الأغراض السلمية .

١١١- " معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء " ورقة مقدمة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٣٠ تموز / يوليو ١٩٦٣ ( ENDC/100/Rev.1 )

تتضمن الوثيقة نصاً متفقاً عليه لمعاهدة تحظر تجارب الاسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء (معاهدة الحظر الجزئي للتجارب) .

دورة ١٩٦٤

١١٢- " تدابير لتخفيف التوتر الدولي " ورقة مقدمة من الاتحاد السوفياتي في ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٦٤ ( ENDC/123 )

تتضمن المذكرة مقترحات بخصيص سحب القوات المسلحة من الأراضي الأجنبية وتخفيض القوات المسلحة ، وتقليص الميزانيات العسكرية وتوقيع ميثاق عدم الاعتداء بين بلدان حلف شمال الأطلسي وبلدان معاهدة وارسو وانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ومنع الانتشار النووي ، وتدابير الوقاية من هجوم مفاجئ ، والغاء قاذفات القنابل وحظر التجارب النووية الجوفية .

١١٣- " ورقة عمل بخصيص التفتيش على الحد من الخامات والمواد الانشطارية " مقدمة من الولايات المتحدة في ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٦٤ ( ENDC/134 )

يشير الاقتراح الى متطلبات التفتيش على القدرة النووية في اطار الحد من المواد الانشطارية المعدة للسلح ، وكذلك في نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١١٤- " وثيقة عمل بخصيص الناقلات النووية " مقدمة من نيجيريا في ١٤ تموز / يوليه ١٩٦٤ ( ENDC/136 )

تحدد كمية يتفق عليها من الناقلات النووية في المرحلة الاولى على ان يكون الهدف الاخير هو الالغاء التام لهذه النظم في نهاية عملية نزع السلاح .

١١٥- " مذكرة تتضمن موجزاً للآراء والمقترحات المقدمة من كل وفد بخصيص تدابير نزع السلاح والتدابير المصاحبة التي نوقشت في ١٩٦٤ في مؤتمر لجنة نزع السلاح الثمان عشرة " ، وثيقة مقدمة من البرازيل وسورما وأثيوبيا والهند والمكسيك ونيجيريا والسويد والجمهورية العربية المتحدة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٦٤ ( ENDC/144 )

تحتوي الورقة على مذكرة تعكس وجهات النظر والمواقف والآراء والمقترحات المقدمة من كل وفد بخصيص قضايا نزع السلاح لاسيما قضية نزع السلاح النووي .

دورة ١٩٦٥

١١٦- " مشروع معاهدة للوقاية من انتشار الاسلحة النووية " ورقة مقدمة من الولايات المتحدة في ١٧ آب / أغسطس ١٩٦٥ ( ENDC/152 )

يعتبر مشروع المعاهدة اسهاماً في تحقيق ما أصبح آخر الأمر معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ( NPT ) وعدل المشروع فيما بعد في ٢١ آذار / مارس ١٩٦٦ ( ENDC/152/Add.1 ) وفي ٢٤ آب / أغسطس ١٩٦٧ ( ENDC/192 ) .

١١٧- " مشروع اعلان من طرف واحد بعدم " الحوز " مقدم من ايطاليا في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٦٥ ( ENDC/157 )

يضع المشروع صيغة لتخلي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن الأسلحة النووية ، بقصد تسهيل الاتفاقات الدولية الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية ووقف سباق التسلح وتخفيض الترسانات النووية مما يؤدي الى نزع السلاح العام والكامل .

١١٨ - " مذكرة مشتركة عن معاهدة شاملة لحظر التجارب " مقدمة من البرازيل وموريسيا وأثيوبيا والهند والمكسيك ونيجيريا والسويد والجمهورية العربية المتحدة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٥ ( ENDC/159 ) \*

تكرر المذكرة المشتركة الدعوة الى الدول المعنية بأن توقف فوراً تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات وتدعو الى وقف التجارب الجوية والاسراع في عقد معاهدة شاملة لحظر التجارب .

#### دورة ١٩٦٦

١١٩ - " كتاب بتاريخ ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٦٥ مرسل من وزير خارجية الاتحاد السوفياتي الى رئيس الجمعية العامة " ( A/5976 ) ، وثيقة مقدمة من الاتحاد السوفياتي في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٦٦ ( ENDC/193 )

يتضمن الكتاب مشروع معاهدة عن عدم انتشار الأسلحة النووية يقترحه الاتحاد السوفياتي ، وقد عدل المشروع فيما بعد في ٢٤ آب / أغسطس ١٩٦٧ ( ENDC/193 ) .

١٢٠ - " ورقة عمل بخصوص نقل الأدوات والمواد الانشطارية الناتجة عن تدمير الأسلحة النووية " وثيقة مقدمة من الولايات المتحدة في ٨ آذار / مارس ١٩٦٦ ( ENDC/174 )

تقترح الورقة على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالاتفاق على أن يحول للاغراض السلمية اليورانيوم المغني اغناءً عاليًا والبلوتونيوم الناتجين عن تدمير الأسلحة النووية لهذا الغرض ، وتحول المواد والخامات الناتجة عن عملية التدمير في ظل ضمانات وكالات الطاقة الذرية وتفكك الأسلحة نفسها بموجب اتفاقات الرصد المناسبة .

١٢١ - " ورقة عمل بشأن طريقة للتفتيش يقصد التحقق من حالة مفاعلات انتاج البلوتونيوم المغلقة " مقدمة من الولايات المتحدة في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٦٦ ( ENDC/174 )

تمين الورقة الجوانب التقنية لطريقة واحدة محتملة تجزم بأن مفاعلات انتاج البلوتونيوم قد أغلقت امثالاً لاتفاق مراقبة الأسلحة أو نزع السلاح وأنها بقيت مغلقة في الفترات الواقعة بين زيارات المفتشين ودعت هذه الورقة بوصف لنظام الرصد الخاص باغلاق المفاعلات النووية ، وقد تمت هذه الورقة الثانية من الولايات المتحدة في ١١ آب / أغسطس ١٩٦٦ ( ENDC/176 ) .

١٢٢ - " مذكرة مشتركة حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب " مقدمة من البرازيل وموريسيا وأثيوبيا والهند والمكسيك ونيجيريا والسويد والجمهورية العربية المتحدة في ١٤ آب / أغسطس ١٩٦٦ ( ENDC/177 ) \*

\* انظر أيضا ENDC/177 أدناه .



تدعو المذكرة المشتركة الى الاسراع بعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب وتعرض آراء واقتراحات مختلفة بقصد تسهيل الوصول الى اتفاق حول حظر التجارب النووية الجوفية .

١٢٣ - " مذكرة مشتركة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية " مقدمة من البرازيل وسورما وأثيوبيا والهند والمكسيك ونيجيريا والسويد والجمهورية العربية المتحدة في ١٩ آب / أغسطس ١٩٦٦ ( ENDC/178 ) .

تعرض المذكرة المشتركة خمسة مبادئ تتعلق بالتفاوض على معاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية ، وتتضمن أيضا بعض التفاصيل عن وجهات نظر ومواقف مقدمي المذكرة بشأن كل من المبادئ الخمسة كأساس للتفاوض على هذه المعاهدة .

١٢٤ - " مذكرة تتعلق بطريقة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحظر الأسلحة النووية - جعل أفريقيا منطقة لا نووية وعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح " : مقدمة من أثيوبيا فسي ٢٢ أغسطس ١٩٦٦ ( ENDC/180 )

تعرض المذكرة وجهات النظر في نزع السلاح النووي ، وتدعو الى عقد اتفاق دولي لتأمين المناطق اللانوية التي تبنى استعدادها لتحقيق أمن جماعي في ظل مبادئ ورعاية الأمم المتحدة وتقترح المذكرة ٧ معايير كأساس للتفاوض على هذا الاتفاق ولا سيما فيما يتعلق بموضوع جعل أفريقيا منطقة لا نووية .

١٢٥ - " ورقة عمل بخصوص تحديد موقع الظواهر الاهتزازية " مقدمة من الولايات المتحدة فسي ٢٣ آب / أغسطس ١٩٦٦ ( ENDC/182 )

تعرض الورقة الجوانب التقنية لتحديد موقع الظواهر الاهتزازية كمرجع لشبكات التحق في نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

دورة ١٩٦٧

١٢٦ - " مذكرة بشأن مراقبة معاهدة حظر التجارب الجوفية " مقدمة من السويد في ١٩ تموز / يولييه ١٩٦٧ ( ENDC/191 )

تعرض المذكرة خلفية علمية تتصل بمشاكل مراقبة حظر التجارب الجوفية ، وتصف التحقيقات السويدية في موضوع كيفية استخدام الطرق الاهتزازية في التحديد بقصد التمييز بين الانفجارات الجوفية والزلازل الأرضية ، لأغراض التحق من معاهدة حظر التجارب الجوفية .

١٢٧ - " ورقة عمل : اقتراح بشأن نقل المواد والخامات الانشطارية " ، مقدمة من ايطاليا في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ( ENDC/205 )

تتضمن الورقة اقتراحا مأخوذا من الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية ايطاليا في مؤتمر لجنة نزع السلاح التمانعشرية في أول آب / أغسطس .

دورة ١٩٦٨

١٢٨- " مشروع قرار لمجلس الأمن حول ضمانات الأمن " مقدم من الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٧ آذار/ مارس ١٩٦٨ ( ENDC/222 )

يتناول مشروع القرار بعض الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في صدد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وقد نظر فيه مجلس الأمن وبعد ذلك واعتمده في قراره S/RES/255 ( 1968 ) في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٨ .

١٢٩- " تقرير الى الجمعية العامة للأمم المتحدة والى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة مقدم من رؤساء لجنة نزع السلاح الثمان عشرية والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ١٤ آذار/ مارس ١٩٦٨ ( ENDC/225 )

يتضمن التقرير من جملة أمور النص الختامي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، كذلك مختلف وجهات النظر والاضافات والتعديلات المقترحة من قبل الوفود أثناء المداولات ولا سيما من البلدان غير المنحازة ، واعتمدت الجمعية العامة في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٠ القرار رقم ٢٣٧٣ (د-٢٢) وقد أشادت في هذا القرار بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطالبت الحكومات الوديدة بأن تفتح باب التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب تاريخ ممكن ، وأعربت عن أملها بأن يتم الانضمام الى المعاهدة على اوسع نطاق من قبل الدول الحائزة أو غير الحائزة للأسلحة النووية .

١٣٠- " مذكرة من حكومة الاتحاد السوفياتي بشأن بعض التدابير الملحة لوقف سباق التسلح ولنزع السلاح " مقدمة من الاتحاد السوفياتي في ١٦ تموز/ يولييه ١٩٦٨ ( ENDC/227 )

تتضمن المذكرة في أغراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مقترحات بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية ، ووقف صناعتها ، وتدمير مخزونات الأسلحة النووية ، وتحديد وتخفيض وسائل نقل الأسلحة الاستراتيجية ، وتحديد طلعات قاذفات القنابل المحملة بالأسلحة النووية ، وتحديد مناطق الملاحه للغواصات حاملة الصواريخ ، وحظر تجارب الأسلحة النووية الجوفية ، وحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والغاء القواعد العسكرية الأجنبية ، وتدابير نزع السلاح الاقليمي ، والاستخدامات السلمية لقاع البحار والمحيطات .

١٣١- " ورقة عمل بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب " مقدمة من المملكة المتحدة في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٦٨ ( ENDC/232 )

تعرض الورقة مقترحات تتعلق بمشكلة التفتيش الميداني بصدد التبرير في عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب وتدعو بصورة خاصة الى انشاء لجنة دولية تسند اليها مهمة التفتيش الميداني .

١٣٢- " ورقة عمل بشأن التفجيرات النووية الجوفية " مقدمة من ايطاليا في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٦٨ ( ENDC/234 )

تقترح الورقة بأن يكون تنظيم التفجيرات النووية للأغراض السلمية مفصلاً مؤقتاً عن التفجيرات النووية الجوفية لأغراض عسكرية ، وتقترح الورقة بعض التدابير المؤقتة الخاصة باجراء تفجيرات نووية في الأغراض السلمية ، الى أن يتم اتفاق عام على وقف كل التجارب التي تجرى لأغراض عسكرية وقد عدلت الورقة فيما بعد بالاضافات الواردة في الوثيقة ENDC/250 .

دورة ١٩٦٩

١٣٣- " مشروع معاهدة حول حظر استعمال قاع البحار والمحيطات وجوف الارض، للاغراض العسكرية " مقدم من الاتحاد السوفياتي في ١٨ آذار / مارس ١٩٦٩ ( ENDC/240 ) .

مشروع المعاهدة هو النص الاصيل المقترح من الاتحاد السوفياتي ثم عدل فيما بعد ونقح منه هذا الطريق للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أمام مشروع المعاهدة المشترك حول حظر وضع الاسلحة النووية واسلحة التدمير الشامل الاخرى في قاع البحار والمحيطات وفي جوف الارض ، مما هو وارد في الوثيقة ( CCD/269 ) أدناه .

١٣٤- " انشاء مناطق لانهوية : وثيقة عمل " مقدمة من المكسيك في ٢٤ آذار / مارس ١٩٦٩ ( ENDC/241 )

تصف الورقة تطور المقترحات الخاصة بالمناطق اللانهوية في افريقيا وأمريكا اللاتينية وتقدم أيضا تحليلا موجزا لمعاهدة لا تليلكو متضمنا طبيعة البروتوكول الاضافية لهذه المعاهدة ، وفي الجزء النهائي تقترح الورقة بعض الاستنتاجات ذات صلة قوية بانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في اقاليم أخرى في المستقبل .

١٣٥- " ورقة عمل مع اقتراحات تتعلق بالاحكام المحتملة لمعاهدة تحظر تجارب الاسلحة النووية الجوفية " مقدمة من السويد في أول نيسان / ابريل ١٩٦٩ ( ENDC/242 )

تتضمن الورقة مشروع معاهدة يحظر تجارب الاسلحة النووية الجوفية بما في ذلك التفجيرات النووية في أغراض سلمية وعدل مشروع المعاهدة فيما بعد في الوثيقة CCD/348 في ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ .

١٣٦- " ورقة عمل بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب " مقدمة من نيجيريا في ١٥ أيار / مايو ١٩٦٩ ( ENDC/246 )

وهي اضافة لورقة العمل ( ENDC/232 ) المقدمة من المملكة المتحدة ( انظر أعلاه ) بخصوص قضية التفتيش الميداني على تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، وهي توصي اللجنة الدولية المقترحة المكلفة بالتفتيش الميداني بأن يقتصر تكهنيها على البلدان غير المناهزة التي وقعت معاهدة عدم الانتشار وتمتلك المعرفة التكنولوجية الكفيلة بالتصدي لما يترتب على عمليات التفتيش هذه .

١٣٧- " مشروع معاهدة لحظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في قاع البحار والمحيطات " مقدمة من الولايات المتحدة في ٢٢ أيار / مايو ١٩٦٩ ( ENDC/249 )

مشروع المعاهدة هذا هو النص الاصيل المقترح من الولايات المتحدة ثم عدل فيما بعد منه هذا الطريق لمشروع المعاهدة المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول قاع البحار كما هو متضمن في الوثيقة CCD/269 أدناه .

١٣٨- " ورقة عمل منقحة بشأن مطالبة الحكومات بتقديم المعلومات عن تبادل البيانات المتعلقة بالاهتزازات الارضية " مقدمة من كندا في ١٨ آب / اغسطس ١٩٦٩ ( ENDC/251/Rev.1 )

تتضمن الورقة مشروع طلب مرسل من أمين عام الأمم المتحدة الى حكومة كل دولة بخصوص توفير بعض المعلومات في نطاق استحداث تبادل عالمي للبيانات الاهتزازية مما يساعد على تحقيق حظر شامل للتجارب .

سابعاً - اقتراحات مقدمة الى مؤتمر لجنة نزع السلاحدورة ١٩٦٩

١٣٩- " مشروع معاهدة بخصوص حظر وضع اسلحة نووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في قاع البحار والمحيطات وفي جوف الارض " ورقة مشتركة مقدمة من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٩ ( CCD/269/Rev.1 )

عدل مشروع الاتفاقية هذا فيما بعد ونقح أثناء المداولات كما هو متضمن في الوثائق CCD/269/Rev.2 في ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٧٠ وفي CCD/269/Rev.3 في ١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٠.

دورة ١٩٧٠

١٤٠- " ورقة عمل للتحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب " مقدمة من المملكة المتحدة فسي ٢٨ تموز / يوليه ١٩٧٠ ( CCD/296 )

تصف الورقة الجوانب التقنية لتطورات الطرق الاهتزازية لرصد التفجيرات الجوفية .

١٤١- " ورقة عمل بخصوص مشروع المعاهدة المتعلقة بحظر وضع الاسلحة النووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل في قاع البحار والمحيطات وفي جوف الارض " ( CCD/269/Rev.2 ) مقدمة من بورما واثيوبيا والمكسيك والمغرب ونيجيريا وباكستان والسويد والجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا في ٣٠ تموز / يوليه ١٩٧٠ ( CCD/297 )

تتضمن الورقة تعديلات المشروع المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بخصوص معاهدة قاع البحار ( CCD/269/Rev.1 ) .

١٤٢- " ورقة عمل تقدم بيانات اهتزازية من روليسون " مقدمة من الولايات المتحدة فسي ٤ آب / اغسطس ١٩٧٠ ( CCD/298 )

تقدم الورقة تقريراً تقنياً بعرض موجزا شاملاً للبيانات الاهتزازية من روليسون ، بما في ذلك اوقات السفر وسعات الاطوار الرئيسية وسعات الموجات الداخلية والسطحية المرتبطة بها .

١٤٣- " ورقة عمل بخصوص القدرات الاهتزازية في كشف وتحديد التفجيرات النووية الجوفية " مقدمة من كندا في ١٠ آب / اغسطس ١٩٧٠ ( CCD/305 )

تصف الورقة الجوانب التقنية للاهتزازية بقصد الاسهام في احداث نظام للتحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية .

دورة ١٩٧١

١٤٤- " ورقة عمل بخصوص الكشف الاهتزازي وتحديد التفجيرات النووية الجوفية " مقدمة من هولندا في ١٩ آذار / مارس ١٩٧١ ( CCD/323 )

تقدم الورقة موجزا للبيانات الموجودة في رقمين ، بخصوص الكشف الاهتزازي وتحديد التفجيرات النووية الجوفية .

١٤٥- " ورقة عمل بشأن الكشف الاهتزازي وتحديد التفجيرات النووية الجوفية " مقدمة من كندا في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧١ ( CCD/327 and Add.1 )

تبين الورقة نتائج الدراسة العلمية للزلازل الآسيوية الأوروبية والتفجيرات الجوفية وذلك باستخدام التسجيلات الاهتزازية من المحطات الاهتزازية النمطية الآسيوية الأوروبية المنتشرة حاليا .

١٤٦- " ورقة عمل بخصوص التحقق الاهتزازي من حظر الاسلحة النووية الجوفية " مقدمة من السويد في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧١ ( CCD/329 )

تلخص الورقة ستة تقارير علمية تم وضعها في الفترة الممتدة من ١٩٦٨ الى ١٩٧١ كما تتضمن بعض النتائج التي لم ترد في التقرير عن الجهود المبذولة في معهد الابحاث التابع لوزارة الدفاع الوطنية في السويد بقصد الاسهام في حل المشاكل المتبقية ، مع التحقق الاهتزازي من حظر التفجيرات التجريبية الجوفية للأسلحة النووية .

١٤٧- " ورقة عمل تتضمن ملاحظات الدكتور استيفان لوكاسيك مدير وكالة مشاريع البحث المتقدمة في الولايات المتحدة بخصوص الابحاث المتعلقة بالكشف الاهتزازي وتحديد الاهتزازات والتفجيرات وموقعها " قدمت هذه الورقة في الاجتماع غير الرسمي في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧١ من الولايات المتحدة ( CCD/330 )

تستعرض الورقة حالة البحث الموجه نحو تحسين القدرة الكشفية ودقة تحديد المكان وتطور معايير التمييز واقامة الاليات المناسبة لتوفير البيانات الاهتزازية اللازمة سندا لباحث التمييز وقد أعد برنامج البحث فيما بعد في الوثيقة ( CCD/330 ) أدناه .

١٤٨- " ورقة عمل بشأن مشكلة التفجيرات النووية الجوفية " مقدمة من ايطاليا في ١ تموز / يوليو ١٩٧٢ ( CCD/331 )

توضح الورقة أهمية اقامة نظام دولي فعال لتبادل البيانات الاهتزازية بقصد كشف وتحديد التجارب النووية الجوفية كما تعرض الورقة عدد من الاقتراحات في هذا الصدد .

١٤٩- " ورقة عمل بشأن التقدم المحتمل في عملية وقف التجارب النووية والنووية الحرارية " مقدمة من كندا في ٢٢ تموز / يوليو ١٩٧١ ( CCD/336 )

توصي الورقة ببعض تدابير الانتقالية لبناء الثقة الي حين تحقيق حظر تام على التجارب وذلك للوصول الى تخفيض التجارب الجوفية .

١٥٠- " ورقة عمل تقترح بعض الاحكام الخاصة بمعاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية الجوفية " مقدمة من باكستان في ١٢ آب / اغسطس ١٩٧١ ( CCD/340 )

تقترح الورقة احكاما منفصلة تسرى على الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها في صدد القيام بتفجيرات نووية لاغراض سلمية . وتقترح الورقة الا تقوم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأى نوع من التفجيرات النووية بما في ذلك التفجيرات النووية لاغراض سلمية ، بل عليها أن تستفيد من التفجيرات السلمية التي تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية لصالح الدول غير النووية أو باسمها طبقا لاحكام الاتفاق الدولي الذي سيتم التفاوض بشأنه ، كما تقترح الورقة بأن يكون تعريف الدولة الحائزة للأسلحة النووية هو الدولة التي صنعت وفجرت السلاح النووي أو غيره من الاجهزة المتفجرة النووية وذلك قبل أول كانون الثاني / يناير ١٩٦٧ .

١٥١- " ورقة عمل بشأن بعض الحقائق الاساسية المتعلقة بمعاهدة حظر الاسلحة النووية فسي أمريكا اللاتينية ( معاهدة تلاتيلولكو ) " وبرتوكولها الثاني الاضافي " ، مقدمة من المكسيك في ١٩ آب / اغسطس ١٩٧١ ( CCD/342 )

تعرض الورقة بعض الحقائق الاساسية والعناصر الواردة في معاهدة تلاتيلولكو وبرتوكولها الثاني الاضافي الذي له صلة مباشرة بموضوع اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في الاقاليم المختلفة في العالم ، كما تعرض بعض النتائج المترتبة على موضع الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية .

١٥٢- " ورقة عمل تتضمن ملاحظات من الدكتور شيجي سويبيرو من الوكالة اليابانية للارصاد الجوية فيما يتعلق بجدوى استعمال سجلات اهتزازات قاع البحار وايجاد وسيلة مقبولة عالميا لتحديد سعة الظواهر الاهتزازية " ، مقدمة من اليابان في ٢٤ آب / اغسطس ١٩٧١ ومعرضة على الاجتماع غير الرسمي المعقود في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧١ ( CCD/345 )

تستعرض الورقة الجوانب التقنية لاستخدام سجلات الاهتزاز في قاع المحيطات ووسائل تحديد سعة الظواهر الاهتزازية واسهامها في كشف وتحديد التفجيرات النووية الجوفية .

١٥٣- " ورقة عمل بشأن القدرة الاهتزازية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين " مقدمة من هولندا في ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ ( CCD/349 )

تعرض الورقة دراسة تعتمد على تحليل الحاسب الالكتروني للمراكز السطحية في الظواهر خلال الفترة الممتدة من ١٩٦١ حتى نهاية ١٩٧١ ، كما يتبين من المسح ساحلي للولايات المتحدة والمسح الجيوديسي ، وتعرض الورقة مجموعة شاملة من البيانات الاهتزازية في العالم كله خلال هذه الفترة .

١٥٤- " مذكرة مشتركة حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب " ، مقدمة من بورما ومصر واثيوبيا والمكسيك والمغرب ونيجيريا وباكستان والسويد ويوغوسلافيا في ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ ( CCD/354 )

تدعو المذكرة بالحاح الى التكبير بعقد معاهدة شاملة لحظر التجارب في ضوء الجهود المكثفة والمكرسة لبحث الجوانب التقنية في نظام التحقق .

دورة ١٩٧٢

١٥٥- " ورقة عمل بشأن القدرات الاهتزازية للتفجيرات الجوفية - على أساس تقييم قسدرات التفجيرات الجوفية من واقع ساعات الاشارات الاهتزازية " مقدمة من المملكة المتحدة فسي ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٢ ( CCD/363/Rev.1 )

تناقش الورقة الجوانب التقنية للعلاقة بين مستويات السعة الاهتزازية والقدرات التفجيرية كما تبين بعض الصعوبات للتوصل الى العلاقة الثابتة ، ومن ثم الربط بين عتبة الكشف والتحديد - المعبر عنها بالسعة - في نظام تسجيل معين ، وبين القدرات التفجيرية .

١٥٦ - " ورقة عمل بشأن التدابير اللازمة لتحسين التعاون الثلاثي بين كندا واليابان والسويد في مجال الكشف عن التفجيرات النووية الجوفية بالوسائل الاهتزازية وتعيينها وتحديد موقعها " مقدمة من كندا واليابان والسويد في ٢٠ تموز / يوليه ١٩٧٢ ( CCD/376 ) .

تصف الورقة الاتفاق على تدابير لتحسين التعاون الثلاثي بقصد تدعيم تبادل البيانات الاهتزازية وجميع المعلومات العلمية في مجال التمييز الاهتزازي .

١٥٧ - " ورقة عمل بشأن تجربة في المجال الدولي : التمييز الاهتزازي قصير المدى لزلزال قليلة العمق وللتفجيرات النووية الجوفية " ، مقدمة من كندا والسويد في ٢٧ تموز / يوليه ١٩٧٢ ( CCD/380 )

تدرس الورقة التجارب التي أجرتها كل من كندا والسويد بالنسبة لقدرة المميزات الاهتزازية التي تعتمد فقط على الارصاد الاهتزازية خلال فترة قصيرة والنتائج المترتبة على ذلك بقصد اجراء دراسات لاحقة .

١٥٨ - " ورقة عمل بشأن معالجة البيانات الاهتزازية وتحليلها من أجل حظر شامل للتجارب " مقدمة من المملكة المتحدة في ٢٢ آب / اغسطس ١٩٧٢ ( CCD/386 )

تصف الورقة الجوانب التقنية لتناول البيانات الاهتزازية وذلك باستخدام الحاسبات الالكترونية في محطات التسجيل حسب تجربة المملكة المتحدة ، من أجل حظر شامل للتجارب .

١٥٩ - " استعراض التقدم المحرز حاليا والمشاكل المتعلقة بالتحقق الاهتزازي " ، مقدمة من الولايات المتحدة في ٢٤ آب / اغسطس ١٩٧٢ ( CCD/388 )

اعدت الورقة من واقع الوثيقة CCD/330 ، أعلاه التي تصف الابحاث التي تجريها الولايات المتحدة بشأن التحقق الاهتزازي من حضر التجارب الجوفية ، وتستعرض التقدم المحرز في بلوغ أهداف البحث المتتار اليها في الوثيقة CCD/330 . وتناقش بعض المشاكل المتبقية التي تحول دون التحقق الاهتزازي من السعات المنخفضة ، كما توضح بعض التوجيهات التي كانت متبعة في صناعة الاجهزة الاهتزازية والنظم والانتشارات الاهتزازية بقصد المساعدة على حل هذه المشاكل .

#### دورة ١٩٧٣

١٦٠ - " كتاب بتاريخ ٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٣ من رئيس وفد المكسيك الى الممثل الخاص للأمين العام في مؤتمر نزع السلاح " مقدم من المكسيك ( CCD/394 )

يذكر الكتاب نص الوثيقة ( A/C.1/1026 ) للجمعية العامة المتضمنة رسالة من رئيس وفد المكسيك في دورة الجمعية العامة السابعة والعشرين ، الى الأمين العام ، تطلب الرسالة بأن توزع كوثائق للجمعية نصوص الوثائق الثلاث الثابتة المشتركة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمشار اليها باسم اتفاقات سالت (١) والموقعة في موسكو في ٢٦ أيار / مايو ١٩٧٢ .

١٦١ - " مذكرة معروضة على مؤتمر لجنة نزع السلاح في ١٤ آذار / مارس ١٩٧٣ " مقدمة من بورما ومصر واثيوبيا والمكسيك والمغرب ونيجيريا والسويد ويوغوسلافيا ( CCD/396 )

ترى المذكرة من جملة امور انه ليس هناك ما يبرر ركود عمل اللجنة ، وعدم وجود مفاوضات فعلية في الوقت الحاضر ، ولا سيما بالنسبة للقضايا ذات الاولوية المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب وحظر

الاسلحة الكيميائية ، وترى المذكرة أيضا أن المرحلة الحاضرة لمفاوضات اللجنة يجب أن تتركز على أهم المشاكل المتعلقة بالاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وليس على أقل القضايا أهمية والحاحا .

١٦٢- " ورقة عمل تتضمن نقاطا معروضة على الخبراء للتظفر فيها بشأن التحقق من حظر التفجيرات النووية الجوفية " مقدمة من السويد في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٧٣ ( CCD/397 )

تعرض الورقة عدد من النقاط لكي ينظر فيها الخبراء بشأن التحقق من حظر التفجيرات النووية الجوفية وفي قائمة النقاط ما يلي :

- ١- الاساليب والقدرات الحالية من أجل التحقق
- ٢- جوانب التحقق في الهياكل المقترحة للمعاهدة
- ٣- القضايا التقنية والتنظيمية اللازم تسويتها في صدد الحظر على التفجيرات النووية الجوفية

١٦٣- " ورقة عمل تعرض الطرق التي عولج بها موضوع التحقق في مختلف اجهزة مراقبة الاسلحة ومعاهدات نزع السلاح ، والمقترحات " ، مقدمة من السويد في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٧٣ ( CCD/398 )

تعتبر هذه الورقة تحديتا لورقة سابقة بخصوص الموضوع نفسه مقدمة أيضا من السويد ( CCD/287 ، انظر أعلاه ) .

١٦٤- " ورقة عمل بشأن المشاكل المتعلقة بتحديد سعة الموجات الداخلية " ، مقدمة من اليابان في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٧٣ ( CCD/399 )

تشكل الورقة اسهاما في المناقشة التقنية الجارية حول الاستخدامات المحتملة للتكنولوجيا الاهتزازية في التحقق من الحظر الشامل للتجارب ( انظر أيضا الوثائق 368, 327, 306/CCD أعلاه ) .

١٦٥- " ورقة عمل بشأن استعراض برنامج المملكة المتحدة للابحاث الاهتزازية وتطورها " ، مقدمة من المملكة المتحدة في ٢٨ حزيران / يونيه ١٩٧٣ ( CCD/401 )

تستعرض الورقة برنامج المملكة المتحدة للابحاث الاهتزازية وتطورها ، وتشرح القضايا الاساسية التي تسي تحدث ما يركز عليه هذا البرنامج . وقد قدمت هذه الورقة في صدد النظر في الجوانب الاهتزازية للحظر الشامل للتجارب .

١٦٦- " ورقة عمل بشأن تقدير عرق الضواهر الاهتزازية " ، مقدمة من المملكة المتحدة في ٢٨ حزيران / يونيه ١٩٧٣ ( CCD/402 )

تدرس الورقة المسألة التقنية الخاصة بتقدير الضواهر الاهتزازية في نطاق مسألة رصد الحظر الشامل للتجارب ، وفي هذا الصدد تصف الورقة نموذجين لاستعمال وسيلة المرشح المرز لتقدير عسقى الضواهر الاهتزازية ، وترى أن الاسهام الرئيسي لهذه الوسيلة في القضايا الاهتزازية المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب ، هو زيادة درجة الثقة التي كان ينظر بها الى بعض الضواهر الاهتزازية المشكوك فيها .



١٦٧- " برنامج بحث متصل بالقضايا المتعلقة بالتحقق الاهتزازي " مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية في ٥ تموز / يوليه ١٩٧٣ ( CCD/404 )

تصر الورقة على معالجة مفصلة لبعض المشاكل المتصلة بالتحقق الاهتزازي التي تناولتها ورقة سابقة قدمتها أيضا الولايات المتحدة ( CCD/388 أنظر أعلاه ) وتسير الى بعض الآراء الجارية في معالجة هذه المشاكل وتوضح برنامج البحث الجارى تفيذه في الولايات المتحدة للمساعدة على حل هذه المشاكل .

١٦٨- " ورقة عمل تستعرض النشاط العلمى فى مجال التحقق من الحظر على التفجيرات النووية الجوفية " مقدمة من السويد فى ١٠ تموز / يوليه ١٩٧٣ ( CCD/405 )

قدمت هذه الورقة كبحث مساهم فى الاجتماعات غير الرسمية لخبراء مؤتمر نزع السلاح بخصوص التحقق من الحظر على التفجيرات النووية الجوفية ، وهي تستعرض بشكل عام نشاط السويد العلمى الحديث فى هذا المجال ويتضمن الجزء الأكبر من هذه الورقة مناقشات موجزة بشأن بعض الموضوعات المدرجة فى الوثيقة CCD/397 ( انظر أعلاه ) المقدمة أيضا من السويد .

١٦٩- " التحقق من الحظر الشامل للتجارب بالوسائل الاهتزازية " ، ورقة عمل مقدمة من كندا فى ١٠ تموز / يوليه ١٩٧٣ ( CCD/406 )

تستعرض الورقة البحوث العلمية الحديثة والتطورات الاخيرة الهادفة الى توضيح العوامل التقنية الداخلة فى دراسة موضوع التحقق الاهتزازي من الحظر الشامل للتجارب .

١٧٠- " تعليقات على الوثيقة CCD/399 المتعلقة بتحديدات السعة " مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٠ تموز / يوليه ١٩٧٣ ( CCD/407 )

تتضمن الورقة ردود الفعل بالنسبة لبعض النقاط التي اثيرت فى الوثيقة CCD/399 المقدمة من اليابان ( انظر أعلاه ) .

١٧١- " ورقة عمل بشأن المقارنة بين الزلازل الارضية والتفجيرات الجوفية التي تم رصدها فى مرصد ماتسوتيرو للظواهر الاهتزازية " مقدمة من اليابان فى ١٠ تموز / يوليه ١٩٧٣ / CCD/408

توضح الورقة بعض التحقيقات الأولية عن طبيعة الموجات الاهتزازية الناجمة عن التفجيرات الجوفية والزلازل الارضية التي سجلها مرصد الظواهر الاهتزازية فى الوكالة اليابانية للارصاد الجوية .

١٧٢- " بعض الملاحظات عن كشف وتحديد التفجيرات النووية الجوفية - تصورات التعاون الدولى فى المستقبل " - مقدمة من ايطاليا فى ١٠ تموز / يوليه ١٩٧٣ ( CCD/409 )

ترى الورقة أن فى امكان البحث الموسع والتعاون الدولى فى الاسهام فى تخفيض أن لم يكن فى الغاء بعض مواضع الشك المتصلة بكشف وتحديد التفجيرات النووية الجوفية . وترى الورقة أن للمشكلة جانبين اساسيين لا ينفصل الواحد منهما عن الآخر : ١- تمييز الظواهر ولا سيما الظواهر ذات السعة المنخفضة و ٢- تحسين تقنيات التسجيل بقصد الحصول على قيمة يعترف بها عامة بالنسبة لأيسة ظاهرة معينة .

١٧٣- " كتاب بتاريخ ١٦ تموز / يوليه ١٩٧٣ من الممثل الدائم للنرويج الى الممثل الخاص للأمين العام في مؤتمر لجنة نزع السلاح . . ينقل فيه ورقة عمل من حكومة النرويج بشأن الابحاث الاهتزازية داخل مركز تحليل صفائف مسجلات الاهتزازات في النرويج " ( CCD/411 )

تعرض ورقة العمل الجانبين الآتين في أعمال البحث التي تجرى في مركز البيانات لمقر صفايف مسجلات الاهتزازات في النرويج : (١) الأبحاث الخاصة بطرق الكشف عن الظواهر الاهتزازية الصغيرة و (٢) الأبحاث الخاصة بالتحقق من الاهتزازات .

١٧٤- " ورقة عمل تتضمن مجموعة البيانات التي أقيمت بشأن ركود عمل اللجنة وعدم اجراء مفاوضات فعلية وغير ذلك من القضايا ذات الصلة ، وذلك في الاجتماعات غير الرسمية للجنة نزع السلاح المعقودة في الفترة الممتدة من ٢٠ شباط / فبراير الى ١٦ آب / أغسطس ١٩٧٣ (الجلسة ٥٨٥ الى الجلسة ٦٢٢) "؛ مقدمة من المكسيك في ٢٣ آب / أغسطس ١٩٧٣ ( CCD/415 )

أعد وفد المكسيك مجموعة توضيحية لوجهات النظر التي أبديت في دورة ١٩٧٣ لمؤتمر لجنة نزع السلاح حول موضوع عدم اجراء مفاوضات فعلية داخل اللجنة ولا سيما حول القضايا ذات الأولوية المتصلة بالحظر الشامل للتجارب وحظر الأسلحة النووية ( انظر أيضا CCD/396 اعلاه ) .

١٧٥- " بعض الملحوظات بشأن التحققي من حظر التفجيرات التجريبية النووية الجوفية " مقدمة من هولندا في ٢٨ آب / أغسطس ١٩٧٣ ( CCD/416 )

تري الورقة من جملة أمور أن الأبحاث والدراستات الحديثة بشأن كشف التفجيرات النووية الجوفية وتعيين موقعها وتحديد ما يبدو وبشكل متزايد انها تؤدي الى نتائج مشتركة والورقة في استنتاجاتها : (١) ترى ان عمليات التفتيش الميدانية الالزامية لن تزيد من امكانيات التحديد بشكل ملفت ؛ (٢) وتبين ان الامكانيات الواقعية للتهرب من حظر التجارب الجوفية تكاد تكون موجودة لدرجة اختبار قدرات ما يقرب من ١٠ كيلو طن و (٣) تقول ان التبادل الدولي المكثف للبيانات الاهتزازية المستخدمة في تحديد الظواهر أمر ضروري على أساس روتيني .

١٧٦- " دعم أمن الدول اللانوية " ورقة مقدمة من باكستان في ١١ تموز / يوليه ١٩٧٤ ( CCD/428 )

تتضمن الوثيقة نص القرار المتخذ في المؤتمر الاسلامي الخامس لوزراء الخارجية المعقود في كوالالمبور في ماليزيا في الفترة الممتدة من ٢١ الى ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٧٤ . ويناشد هذا القرار ضمن أمور أخرى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توفر الضمانات الرسمية في شكل التزام بعدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

١٧٧- " معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية " ورقة مقدمة بالاشتراك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ١٦ تموز / يوليه ١٩٧٤ ( CCD/431 )

تتضمن الوثيقة نص المعاهدة الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من التفجيرات النووية الجوفية مع برتوكول هذه المعاهدة الموقع في موسكو في ٣ تموز / يوليه ١٩٧٤

وتتضمن الوثيقة أيضا نص بروتوكول معاهدة ١٩٧٣ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية مع بيان مشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحرب البيئية . وقد تم التوقيع على بروتوكول القذائف المضادة للقذائف التسيارية والبيان المشترك بشأن الحرب البيئية في موسكو في ٣ تموز / يوليه ١٩٧٤ .

ومعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، من جملة أمور ، تمنع الأطراف من القيام بأية تجربة جوفية للأسلحة النووية تزيد قدرتها عن ١٥٠ كيلو طن ، وتنص المعاهدة على وسيلة تقنية وطنية للتحقق ، يضاف إليها تبادل البيانات ذات الصلة لغرض تأمين الامتثال لاحكام المعاهدة . وقد ساعد بروتوكول القذائف المضادة للقذائف التسيارية على خفض مواقع القذائف المسموح بها لكل طرف من اثنين الى واحد .

١٧٨- "الأنشطة الخاصة بالتجارب النووية الجوفية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الفترة الممتدة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣" ورقة مقدمة من السويد في (أب/ أغسطس ١٩٧٤)  
( CCD/438 )

الغرض من الورقة هو عرض تقرير عن التجارب الجوفية للأسلحة النووية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومناقشة القدرات المقدرة لهذه التجارب ، بالنسبة لحد ١٥٠ كيلو طن العتق عليه في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية (أنظر CCD/131 اعلاه ) وتوضح الورقة ان بياناتها المتعلقة بعدد التجارب وقد راتها المقدرة تأتي من مصادر رسمية من واقع بعض هذه التجارب ومن الكشف بالوسائل الاهتزازية .

١٧٩- " كتاب بتاريخ ٦ آب/ أغسطس ١٩٧٤ من رئيس وفد المكسيك الى الممثل الخاص للأمين العام في مؤتمر لجنة نزع السلاح " ( CCD/439 )

يطلب الكتاب اصدار محتويات الوثيقة 9293/4 للجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ في وثيقة من وثائق CCD . وتتضمن هذه الوثيقة كتابا مشتركا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بتاريخ ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ موجها الى الأمين العام وناقلا اليه نصوص الاتفاق بين هاتين الدولتين بشأن حظر الحرب النووية والمبادئ الأساسية للمفاوضات المتعلقة بزيادة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والموقع في واشنطن في ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٧٣ ، ويطلب الكتاب أيضا توزيع هذه النصوص كوثيقة رسمية للجمعية العامة .

١٨٠- " ورقة عمل بشأن تطوير عملية التمييز بين المصادر الاهتزازية " مقدمة من المملكة المتحدة في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٧٤ ( CCD/440 )

تتضمن الورقة تقريرا عن التقدم المحرز في البحث الذي قامت به المملكة المتحدة بخصوص وضع نموذج للمسجل الاهتزازي ، تحسين وسائل تقدير العمق بدراسة علمية متواصلة حول الاستخدام المحتمل للوسائل الاهتزازية بقصد التحقق التقني من الحظر الشامل للتجارب .

١٨١- " ورقة عمل بشأن تحديد الظواهر الاهتزازية في الاتحاد السوفياتي باستخدام البيانات الاهتزازية من مرصد اليابان والسويد " ، مقدمة بالاشترك بين اليابان والسويد في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٧٤ ( CCD/441 )

تعرض الورقة نتائج الدراسة المشتركة بين اليابان والسويد لتمييز المواقع المتعددة و— هذه الدراسة اجريت في اطار اتفاق بين البلدين بشأن التعاون في مجال الكشف الاهتزازي ( انظر CCD/376 أعلاه ) والهدف من عملية التمييز هو تحديد ما اذا كانت الظاهرة الاهتزازية المكتشفه هي تفكير نووي جوفي أو زلزال أرضي ، والغرض النهائي من تحسين الكشف الاهتزازي وعملية التمييز في نطاق أعمال مؤتمر لجنة نزع السلاح هو المساعدة في التحقق من الحظر الشامل للتجارب •

١٨٢ — " ورقة عمل بشأن الدقة في تحديد موقع الظواهر الاهتزازية " مقدمة من اليابان في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٧٤ ( CCD/442 )

هذه ورقة تقنية تتناول موضوع الكشف الدقيق والتمييز فيما يتعلق بالتفجيرات النووية الجوفية وتتصل محتويات هذه الورقة بالدراسة المستمرة لموضوع استخدام الوسائل الاهتزازية للتحقق من اتفاق حظر التجارب النووية •

دورة ١٩٧٥

١٨٣ — " اعلان مشترك انكليزي سوفياتي حول عدم انتشار الأسلحة النووية " مقدم بالاشتراك بين الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٥ ( CCD/448 )

هذا نص اعلان مشترك موقع في موسكو في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٥ من رئيس وزراء المملكة المتحدة وأمين عام الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي • وفي هذا الاعلان يؤكد الطرفان من جملة أمور على الحاجة الى عدم الانتشار النووي ويتعهدان ببذل الجهود للحد من تجارب الأسلحة النووية الجوفية بقصد التوصل نهائيا الى وقفها •

١٨٤ — " الخطوات الواجب اتخاذها داخل برنامج نزع السلاح " ورقة مقدمة من رومانيا في ١٣ آذار/ مارس ١٩٧٥ ( CCD/449 )

من بين التدابير المقترحة في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الروماني في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ والمطلوب اذ راجعها في برنامج دولي مايلي : حظر استعمال الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل ، قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بوقف انتاج هذه الأسلحة وتدمير المخزون منها الموجود ، وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، واجراء مفاوضات من أجل نزع السلاح العام ، وبشكل خاص نزع السلاح النووي ، وذلك على أساس ديمقراطي وبمشاركة جميع الدول المعنية •

١٨٥ — " ورقة عمل تتضمن موجهات نظر خبير ياباني بشأن نتائج مراقبة الأسلحة في حالة التفجيرات النووية للأغراض السلمية " مقدمة من اليابان في ٧ تموز/ يوليو ١٩٧٥ ( CCD/454 )

مقابل الجهود المبذولة في مؤتمر لجنة نزع السلاح بقصد التوصل الى حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية ، تبحث الورقة كيفية التفرقة بين هذه التجارب والتفجيرات النووية للأغراض السلمية ، وتدرس نتائج هذه التفجيرات على جهود نزع السلاح النووي ، وتؤكد الورقة تعقد المسألة الخاصة بالتفجيرات النووية السلمية ملاحظة في هذا الصدد بأن هذه التفجيرات لا ينبغي أن تستخدم لحجب تجارب الأسلحة النووية ، الا أنه لا ينبغي حظرها تماما ، طالما أنها تمثل أشكالا من الجدوى الاقتصادية السلمية •

- ١٨٦- " كتاب تاريخ ٢٤ حزيران / يمينه ١٩٧٥ من مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
الى أمين عام الأمم المتحدة بشأن الدراسات المتعلقة بالتطبيقات السلمية للتفجيرات  
النووية وفائدتها وجدواها مبيان الجوانب القانونية والصحية والأمنية " ( CCD/455 )
- يبين الكتاب ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد واصلت دراسات بشأن التفجيرات النووية  
للأغراض السلمية ، ورفق بالكتاب بعض الوثائق التي تصف وتلخص أنشطة الوكالة في هذا المجال .
- ١٨٧- " ورقة عمل بشأن نتائج مراقبة الأسلحة في التفجيرات النووية السلمية " مقدمة من  
الولايات المتحدة في ١٠ تموز / يوليه ١٩٧٥ ( CCD/456 )
- تدرس الورقة ضمن أمور أخرى كيف يمكن التوفيق بين التفجيرات النووية السلمية والحظر الشامل  
للتجارب ، وترى الورقة أنه لا بد من مزيد من المناقشات بشأن التحقق من الحظر الشامل للتجارب  
حتى يتوفر فئيم أفضل لكيفية التوفيق بين الأمرين .
- ١٨٨- " ورقة عمل تعرض تقريرا موجزا عن أعمال المؤتمر العلمي غير الرسمي المعقود في الفترة  
المتدة من ١٤ الى ١٩ نيسان / ابريل ١٩٧٥ لتعزيز التعاون بين كندا واليابان  
والسويد في مجال كشف التفجيرات النووية الجوفية وتعيين مواقعها وتحديد ها بالوسائل  
الاحترافية " مقدمة بالاشراك بين كندا واليابان والسويد في ١٤ تموز / يوليه ١٩٧٥  
( CCD/457 )
- يوضح عنوان ورقة العمل بشكل كاف طبيعة محتوياتها التي تتضمن تقريرا عن مؤتمر احترازي ثلاثي  
الأطراف غير رسمي جمع نفرا من رجال العلم من ثلاثة بلدان لها نشاطها في الجهود التقنية  
المتعددة الأطراف ، وذلك بقصد دراسة استخدام الوسائل الاحترافية للتحقق من الحظر الشامل  
للتجارب .
- ١٨٩- " ورقة عمل بشأن ضمانات الوقاية من استخدام الانفجارات المتعددة لمحاكاة الزلازل  
الأرضية " ، ورقة مقدمة من المملكة المتحدة في ٢٤ تموز / يوليه ١٩٧٥ ( CCD/459 )
- تصف الورقة بحثا عن كيفية امكن استخدام الضمانات للوقاية من المحاكات التقنية للزلازل الأرضية  
التي يقصد منها اخفاء تجربة من تجارب الأسلحة النووية . وتدرس النتائج المترتبة على هذا  
البحث من أجل الحظر الشامل للتجارب .
- ١٩٠- " دعم أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية " ورقة مقدمة من باكستان في ٢٩ تموز /  
يوليه ١٩٧٥ ( CCD/462 )
- تحتوى الورقة على نص قرار اتخذه المؤتمر الاسلامي السادس لوزراء الخارجية المعقود في جدة ،  
بالمملكة العربية السعودية ، في الفترة الممتدة من ١٢ الى ١٥ تموز / يوليه ١٩٧٥ . ويبحث  
القرار ضمن أمور أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية على عدم استعمال أو التهديد باستعمال  
الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي لا تحميها ضمانات المعاهدة من  
دولة حائزة للأسلحة النووية ضد تهديد أو هجوم نووي .

١٩١ - " كتاب بتاريخ ٦ آب / أغسطس ١٩٧٥ من رئيس وفد المكسيك الى الممثل الدائم  
للأمين العام في مؤتمر لجنة نزع السلاح ( CCD/464 )

يطلب الكتاب باصدار وثيقة من وثائق CCD تتضمن نص مشروعين قرارين مع المراقب الملحقة بهما ،  
قدمتهما بعض الدول اللانوية الى أول مؤتمر استعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار ، ويقترح  
الكتاب اتفاقاً بشأن بروتوكولين اضافيين للمعاهدة • ولم يكن المؤتمر الاستعراضي قد اعتمد مشروعين  
القرارين • وقد رأى رئيس وفد المكسيك أن نص المشروعين يتناسب ومناقشات مؤتمر نزع السلاح حول  
الحظر الشامل للتجارب وحول نزع السلاح النووي بشكل عام •

١٩٢ - " كتاب بتاريخ ١٨ آب / أغسطس ١٩٧٥ من رئيس الفريق المخصص المكون من خبراء  
حكوميين مؤهلين لدراسة موضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع جوانبه ،  
الى رؤساء مؤتمر لجنة نزع السلاح " ( CCD/467 )

في هذا الكتاب يحيل رئيس الفريق المخصص للخبراء العاكفين على دراسة موضوع المناطق الخالية  
من الأسلحة النووية هذه الدراسة الى مؤتمر لجنة نزع السلاح التي أجريت هذه الدراسة تحسنت  
اشرافها ، وتبحث الدراسة في معالجتها الشاملة للموضوع النقاط الآتية : الخلفية التاريخية  
للانوية العسكرية لكل منطقة على حدة ، ومفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومسؤوليات  
الدول الواقعة داخل المنطقة وغيرها من الدول ، والتحقق والمراقبة ، والمناطق الخالية من الأسلحة  
النوية والقانون الدولي ، الطاقة النووية والطاقة السلمية •

١٩٣ - تعليقات حول الاجتماعات غير الرسمية لخبراء التفجيرات النووية السلمية ، مقدمة من السيد  
نيسيبوري سفير اليابان في تاريخ ١٥ تموز / يوليه ١٩٧٥ ( CCD/468/Rev.1 )

يشدد السفير نيسيبوري ضمن أمور أخرى في ملاحظاته على أن موضوع التفجيرات النووية السلمية  
موضوع معقد ويقول ان كل مشروع لهذه التفجيرات ، يجب أن يولى اهتماماً دولياً دقيقاً بقصد تجنب  
استخدامه لتغطية تجارب الأسلحة النووية ، ويعتقد انه من واقع بيانات الخبراء عن هذا الموضوع  
يتضح أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا تقم بتفجيرات نووية سلمية ، ثم أكد أن ملاحظته  
هذه لم تكن استنتاجاً سياسياً مسبقاً ، بل هي نتيجة الواقع التقني كما هو واضح في تقارير الخبراء •

١٩٤ - " ورقة عمل تتضمن مشروع تعريف لمفهوم " المنطقة الخالية من الأسلحة النووية " ومشروع  
تعريف للالتزامات الرئيسية الواقعة على الدول الحائزة للأسلحة النووية ازاء هذه  
المناطق " مقدمة من المكسيك في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٧٥ ( CCD/470 )

تقدم الورقة تعريفاً لعبارة " منطقة خالية من الأسلحة النووية " وتشير الى التزامات الدول الحائزة  
للأسلحة النووية ازاء هذه المناطق ، وتقول الورقة ان هذه الالتزامات يجب أن تدرج في وثيقة  
دولية ملزمة •

١٩٥ - الاجتماعات غير الرسمية المعنية بموضوع نتائج تحديد الأسلحة في التفجيرات النووية  
السلمية ، داخل اطار الحظر الشامل للتجارب النووية ، وهي ملحوظة مأخوذة من الفقرة  
السابقة من منطوق القرار ٣٢٧٥ (د ٢٩) للجمعية العامة - تعليقات السفير ميشرا  
سفير الهند في ١٨ تموز / يوليه ١٩٧٥ ( CCD/474 )

يقدم سفير الهند من جملة أمور أن دراسة موضوع الحظر الشامل على تجارب الأسلحة النووية هي وحدها التي تمكن من التوصل إلى ترتيبات مرضية بالنسبة للتفجيرات النووية السلمية ، سواء أكانت تجرى بواسطة الدول الحائزة للأسلحة النووية أم بواسطة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وذلك خارج إطار معاهدة عدم الانتشار .

دورة ١٩٧٦

١٩٦ - " قضية حظر التجارب " ورقة مقدمة من السويد في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٦ ( CCD/481 )

تصف الورقة خلفية قضية حظر التجارب وأوضاعها الحالية وتشير إلى المقترضات السياسية والامكانات التقنية لرصد التجارب النووية ، وتصف التدابير الدولية المحتملة للتعاون من أجل رصد الحظر الشامل للتجارب .

١٩٧ - " ورقة عمل بشأن التدابير التعاونية الدولية لرصد حظر شامل للتجارب " مقدمة من السويد في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٦ ( CCD/482 )

تناقش الورقة التدابير التعاونية الدولية لتسهيل الرصد العالمي لحظر التجارب الشامل ، وفي هذا الصدد تشير الورقة إلى نظام دولي محتمل يتمثل في شبكة محطات اهتزازية مختارة ، وشبكة للمواصلات ، ومركز دولي للبيانات ( انظر أيضا CCD/481 أعلاه ) .

١٩٨ - " كتاب بتاريخ ٨ نيسان / ابريل ١٩٧٦ من القائم بالاعمال بالوكالة للنرويج إلى الممثل الخاص للأمين العام ، لدى مؤتمر لجنة نزع السلاح يحيل إليه ورقة عمل بشأن بعض النتائج الجديدة في موضوع التمييز الاهتزازي " ( CCD/484 )

تصف الورقة النتائج الجديدة للأبحاث التقنية المتواصلة حول التمييز الاهتزازي ، وقد عرضت الورقة في صدد المناقشات التقنية داخل لجنة نزع السلاح بمشاركة الخبراء ، حول موضوع الحظر الشامل للتجارب .

١٩٩ - " ورقة عمل بشأن مساهمة المملكة المتحدة في الأبحاث المتعلقة بالمشاكل الاهتزازية المتصلة بتجارب النووية الجوفية " مقدمة من المملكة المتحدة في ١٢ نيسان / ابريل ١٩٧٦ ( CCD/486 )

تتضمن الورقة تقريراً مرحلياً عن البحث الاهتزازي في المملكة المتحدة ضمن مشاكل الكشف والتحديد للتجارب النووية الجوفية وقد قدمت الورقة في صدد المناقشات التقنية داخل مؤتمر لجنة نزع السلاح حول الحظر الشامل للتجارب .

٢٠٠ - " ورقة عمل بشأن تجهيز وتبليغ البيانات الاهتزازية الواجب توافرها للوسائل الوطنية الخاصة بالتحقق من حظر التجارب " مقدمة من المملكة المتحدة في ١٢ نيسان / ابريل ١٩٧٦ ( CCD/487 and Corr.1 )

تعرض الورقة من جملة أمور تقريراً عن التجارب التقنية في المملكة المتحدة بشأن تحضير وتبليغ البيانات الاهتزازية ووسائل الاتصال التي تعتمد عليها المملكة المتحدة في قدرتها الوطنية للتحقق من الحظر الشامل للتجارب بالوسائل الاهتزازية وحدها .

٢٠١- " ورقة عمل بشأن تسجيل ومعالجة الموجات P لتوفير التسجيلات الاهتزازية المناسبة بقصد التمييز بين الزلازل الأرضية والتفجيرات الجوفية " مقدمة من المملكة المتحدة في ١٢ نيسان / أبريل ١٩٧٦ ( CCD/488 )

تناول الورقة الجوانب التقنية للحظر الشامل للتجارب وتشرح في هذا الصدد لماذا يمكن الاعتماد للتمييز بين الزلازل الأرضية والتفجيرات الجوفية على تسجيلات الحظر الواسعة أكثر منه على تسجيلات الحظر الضيقة ، وتترح كيفية الحصول على تسجيلات حذر واسعة من تسجيلات الحظر الضيقة على المسجلات الاهتزازية القصيرة .

٢٠٢- " ورقة عمل بشأن تقدير العمق البؤري بواسطة الطور  $s^P$  والطور  $p^P$  مقدمة من اليابان في ١٣ نيسان / أبريل ١٩٧٦ ( CCD/489 )

هذه دراسة تقنية لمشكلة تحديد العمق البؤري ، وهي عملية ذات صلة في تحديد التفجيرات النووية الجوفية .

٢٠٣- " التحقق من الحظر الشامل للتجارب باستخدام الوسائل الاهتزازية " ورقة عمل مقدمة من كندا في ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٧٦ ( CCD/490 )

هذه الورقة تقرير مرحلي عن الأبحاث الاهتزازية وتطورها التي يقوم بها العلماء الكنديون . ويلخص التقرير ضمن أمور أخرى ، التطورات في الصيغة الاهتزازية في يلوناييف وتصف مدى ما يمكن أن تسهم به الصيغة ذات الفتحة المتوسطة في الإجراءات التعاضدية الدولية المقبلة لرصد الحظر الشامل للتجارب ، وتناقش الورقة أيضا مشكلة التفجير التمويه الذي أشارت إليه بوصفه أكثر العقبات احتمالا وتأثيرا على تخفيض عبء التمييز الاهتزازي بين الزلازل الأرضية والتفجيرات النووية تخفيضاً يذكر .

٢٠٤- " الحالة الراهنة للأبحاث الخاصة بالتحقق الاهتزازي " مقدمة من الولايات المتحدة في ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٧٦ ( CCD/491 )

تستعرض الورقة مشاكل البحث الجارية في مجال التحقق الاهتزازي والحالة بالنسبة لمصادر البيانات ونظمها التي استحدثت لمواجهة هذه المشاكل ، والتقدم المحرز في مجالي التقييم والحل .

٢٠٥- " نص بيان من السيد فاكلي في اجتماع غير رسمي لمؤتمر لجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٧٦ " ، ورقة مقدمة من المملكة المتحدة في ٢١ نيسان / أبريل ١٩٧٦ ( CCD/492 )

يحدد البيان ضمن جملة أمور قضيتي التحقق والتفجيرات النووية السلمية بوصفهما الصعوبتين الرئيسيتين على طريق نجاح مفاوضات الحظر الشامل للتجارب ، وشرح وجهة النظر هذه ، وخلص الى أن الوسائل الاهتزازية حتى الآن لم تستطع توفير الوسائل التقنية الوطنية الكافية للتحقق من الحظر الشامل للتجارب ، وأنه لا بد من مزيد من دراسة دور التفجيرات النووية السلمية في الحظر الشامل للتجارب .



٢٠٦ - " ورقة عمل تتضمن بياناً من الدكتور شيغيشي سويتشيرو في الاجتماعات غير الرسمية مع  
اشترك الخبراء بشأن الحظر الشامل للتجارب في ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٧٦ " مقدمة  
من اليابان في ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٧٦ ( CCD/493 )

يعرض البيان ضمن أمور أخرى ، شرحاً عاماً لوسائل التحقق الاهتزازية بقصد توضيح بعض الجوانب  
التقنية للحظر الشامل للتجارب . ويقترح في هذا الصدد الشروع في سلسلة من التجارب لنظام  
تحقق اهتزازي كوسيلة ضمن وسائل أخرى لاظهار قدرته الفعلية .

٢٠٧ - " نص بيان لحكومة اليابان بمناسبة ايداع وثاقي التصديقي على معاهدة عدم انتشار  
الأسلحة النووية في ٨ حزيران / يونيو ١٩٧٦ " ورقة مقدمة من اليابان في ٨ حزيران /  
يونيه ١٩٧٦ " ( CCD/494 )

تؤيد حكومة اليابان من جديد في بيانها ، من جملة أمور ، سياستها في نهب الأسلحة النووية ،  
وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية الى الاقلاع عن أسلحتها النووية وتدميرها . وتحت الدول  
الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ خطوات محددة نحو تحقيق حظر شامل للتجارب وتعرب عن  
أملها بقيام هذه الدول ببذل مزيد من الجهود الفعلية لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة  
النووية .

٢٠٨ - " خطوط ارشادية لفريق من الخبراء العلميين الحكوميين للنظر في التدابير التعاونية  
الدولية لكشف وتحديد الظواهر الاهتزازية " مقدمة من السويد في ٢٤ حزيران / يونيو  
١٩٧٦ ( CCD/495 )

في ضوء الخطوط الارشادية المعروضة من السويد ، سيقوم فريق الخبراء الذي اقترحت السويد تكوينه  
في ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٧٦ \* وهو يجري تحقيقاته ، ضمن أمور أخرى ، بتحديد خصائص نظام  
دولي للرصد مع تقدير قدرته على الكشف والتحديد ( في مؤتمر لجنة نزع السلاح في ٢٢ تموز /  
يوليه ١٩٧٦ انشاء فريق للخبراء يعمل تحت اشرافه \* ) .

٢٠٩ - " معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشأن التفجيرات النووية  
الجوفية في أغراض سلمية " ( CCD/496 and Corr. 1 )

قدم نص المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ونص البروتوكول  
المصاحب لها والموقع في ٢٢ أيار / مايو ١٩٧٦ ، على مؤتمر لجنة نزع السلاح في ٢٣ حزيران /  
يونيه ١٩٧٦ . وتتضمن الورقة نص البيان المتفق عليه بين الدولتين بخصوص هذه المعاهدة .  
تحدد المعاهدة من جملة أمور التفجيرات النووية السلمية لكل طرف في المعاهدة بحيث لا تتجاوز  
القدرة القصوى لكل تفجير ١٥٠ كيلو طن ، ولا تتجاوز القوة الاجمالية أو مجموعة التفجيرات التي  
تجرى في وقت واحد ١٥٠٠ كيلو طن ، وتنص المعاهدة أيضاً على وسائل تقنية وطنية من أجل  
التحقق يضاف اليها تبادل المعلومات ذات الصلة بين الطرفين وامكانية الوصول الى مواقع التفجيرات .

\* أنظر CCD/PV.704 .

\*\* انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، ملحق

رقم ٢٧ ( A/31/27 ) الفقرة ٦٦ .

٢١٠ - " كتاب بتاريخ ٢٨ تموز / يوليه ١٩٧٦ من السيد ليفيلو مكفست من البعثة الدائمة لفنلندا الى الممثل الخاص للأمين العام في مؤتمر لجنة نزع السلاح ، يحيل اليه ورقة من حكومة فنلندا بشأن القدرات الفنلندية في مجال الكشف الاهتزازي عن التفجيرات النووية الجوفية " ( CCD/509 )

تعرض الورقة مساهمة من حكومة فنلندا في المناقشات التقنية داخل مؤتمر لجنة نزع السلاح حول الحظر الشامل للتجارب ولا سيما موضوع احتمال استخدام الوسائل الاهتزازية للتحقق من الحظر الشامل للتجارب .

٢١١ - " التقرير المرحلي الأول المرفوع الى لجنة نزع السلاح من فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتحديد الظواهر الاهتزازية " مقدم فسي ٦٦ ب / أغسطس ١٩٧٦ ( CCD/513 )

يوضح التقرير ضمن أمور أخرى ان الفريق قد وافق على الفهرست الموقت الآتي لمحتويات تقريره الختامي : ١- الموجز ، ٢- مقدمة ، ٣- البيانات والاجراءات التي تستخدم في كشف وميضان موقع الظواهر الاهتزازية والحصول على بارامترات التحديد ، ٤- اختيار محطات التسجيل الاهتزازي لشبكة عالمية ، ٥- تبادل البيانات بين المحطات المختارة ومراكز البيانات ، ٦- مراكز البيانات لكشف وتحديد موقع الظواهر الاهتزازية وتخفيض بارامترات التحديد ، ٧- التكلفة المقدرة لانشاء وتشغيل نظام معين للرصد ، ٨- القدرة المقدرة لنظام معين للرصد ، ٩- اقتراح بشأن الممارسات التجريبية \* .

دورة ١٩٧٧

٢١٢ - " مشروع معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية " مقدم من الاتحاد السوفياتي في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٧٧ ( CCD/523 )

ينص مشروع المعاهدة ضمن أمور أخرى على حظر جميع تجارب الأسلحة النووية في أي مكان في جميع البيئات ، وعلى التحقق بواسطة الوسائل التقنية الوطنية ممزوجة ببعض الاجراءات المرنة بما في ذلك التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية وامكانية التفتيش الميداني . وينص مشروع المعاهدة أيضا على أن أحكامه لا تنطبق على التفجيرات النووية السلمية الجوفية .

٢١٣ - " ورقة عمل بشأن القدرة على تحديد الموقع باستخدام قدرة المحطات المتعددة الصفائح " مقدمة من اليابان في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٧٧ ( CCD/524 )

هذه دراسة تقنية ترتبط بالتحقق الاهتزازي المحتمل فيما يتعلق بالحظر الشامل للتجارب .

\* أحاط مؤتمر لجنة نزع السلاح علما في ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، بهذا التقرير ووافق من حيث المبدأ على الجدول الزمني لأعمال الفريق المخصص ، مع مراعاة إعادة النظر فيه فسي ضوء سير أعمال الفريق .

٢١٤ - " مشروع معاهدة لحظر التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في جميع البعثات " مقدمة من السويد في ( آذار/ مارس و ٥ تموز/ يولييه ١٩٧٧ ) ( CCD/526 and Rev.1 )

ينص مشروع المعاهدة مبدئيا على حظر شامل لتجريب أسلحة نووية ، ولكنه يقترح ترتيبات انتقالية محتملة بالنسبة للدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية ، وترتيبات معينة لاجراء التفجيرات النووية السلمية ، ويعتمد الامتثال للمعاهدة أساسا على التعاون الدولي في تبادل البيانات الاهتزازية ، ويرى المشروع أن تتضمن عملية التحقق الاستعانة بلجنة استشارية ولاشتراك المحتمل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٢١٥ - " كتاب بتاريخ ٢٠ تموز/ يولييه ١٩٧٧ من القائم بالأعمال لبعثة نيوزيلندا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الى الممثل الخاص للأمين العام لدى مؤتمر نزع السلاح ينقل اليه وجهات نظر حكومة نيوزيلندا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب " ( CCD/536 )

تحدد نيوزيلندا المجالات الثلاثة الرئيسية التي تقوم فيها صعوبات بالنسبة لمفاوضات الحظر الشامل للتجارب : مشكلة الانضمام العالمي الى الاتفاق من قبل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ومشكلات التحقق الكافي ، ومسألة ما اذا كانت التفجيرات النووية السلمية مسموحا بها أو غير مسموح بموجب الحظر الشامل للتجارب ، وقد شرعت حكومة نيوزيلندا في مناقشة كل من هذه المشاكـل بالتفصيل ، وخلصت من بين أمور أخرى الى أن مزايا الحظر الشامل للتجارب تتفوق بكثير على الأخطار الكامنة في كل من هذه المجالات .

٢١٦ - " ورقة عمل بخصوص إمكان حل العمق البؤري بواسطة نظام المحطات المتعددة الصفائف مقدمة من اليابان في ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٧ ( CCD/540 )

تتناول هذه الورقة التقنية موضوع التحقق الاهتزازي الممكن بالنسبة للحظر الشامل للتجارب .

٢١٧ - " ورقة عمل تتضمن مشروعا أوليا لبرنامج شامل لنزع السلاح " مقدمة من المكسيك في ٢٣ و ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٧٧ ( CCD/545 )

في القسم ثالثا المعنون " مكونات ومراحل البرنامج " ينص المشروع الأولي من جملة أمور على وجوب تكثيف الجهود بصورة عاجلة للتوصل الى اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وزيادة التدابير في مجال نزع السلاح ، ولا سيما تلك التي تهدف الى تخفيضات كمية ونوعية في الأسلحة النووية الاستراتيجية ، تمهيدا لاحتمال الغائها ، وفي القسم الفرعي بـ من القسم ثالثا يسرد المشروع الأولي عددا من التدابير التي يتطلب تنفيذها الارادة السياسية من قبل الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية . ومن بين هذه التدابير التدابير الآتية : وقف تجريب ووزع الأسلحة النووية الاستراتيجية الجديدة ، وحظر تجريب تحليق ناقلات الأسلحة النووية ، موقف انتاج المواد والخامات الانشطارية المعدة للأغراض العسكرية ، وتخصيص المخزونات الموجودة للأغراض المدنية ، وتجميد وتحديد وزع جميع أنواع الأسلحة النووية وحسب مشكلة حظر استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية .

دورة ١٩٧٨

٢١٨ - " ورقة عمل بشأن مسألة صياغة برنامج شامل لنزع السلاح " مقدمة من ايطاليا في  
(٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ( CCD/548 )

تنص الورقة على أن الأسلحة النووية تعتبر واحدا من العناصر الرئيسية الواجب ااد راجها في برنامج شامل لنزع السلاح ، وتقترح اتخاذ اجراء بشأن التدابير المعينة الآتية في مجال نزع السلاح النووي:  
(أ) ابرام معاهدة خاصة لحظر التجارب النووية بصورة شاملة ؛ (ب) تحديد وتخفيض الأسلحة النووية ومنظومات النقل والاطلاق ؛ (ج) وقف انتاج الخامات والمواد الانشطارية المعدة للأغراض العسكرية ؛ (د) دعم نظام عدم الانتشار ؛ (هـ) انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية .

٢١٩ - " ورقة عمل بشأن برنامج شامل لنزع السلاح " مقدمة من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ومنغوليا وبولندا والاتحاد السوفياتي في (٢١ شباط / فبراير ١٩٧٨ ( CCD/552 )

تنظر الورقة الي وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي كواحد من المجالات الرئيسية فسي جهود نزع السلاح ، وتدعو الى اتخاذ اجراء مناسب بشأن التدابير المحددة الآتية في هذا الصدد :  
تدابير لتفادي خطر حرب نووية ، حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية ، دعم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، انشاء مناطق لا نووية ومناطق سلام .

٢٢٠ - " ورقة عمل بشأن مشروع برنامج شامل لنزع السلاح " مقدمة من رومانيا في (٢١ شباط / فبراير ١٩٧٨ ( CCD/553 )

في نطاق موضوع وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي الذي ذكر كواحد من العناصر المساعدة لتحقيق برنامج شامل لنزع السلاح ، تنص ورقة العمل على التدابير المعينة الآتية :

(أ) التعهد الرسمي من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية ؛

(ب) التعهد الرسمي من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أي وقت وتحسنت أي ظروف ؛

(ج) حظر نزع الأسلحة النووية الجديدة في أراضي الدول الأخرى وفرض حظر تام على نزع الأسلحة النووية في قيعان البحار والمحيطات وفي باطن أرضنا ؛

(د) سحب الأسلحة النووية من أقاليم الدول الأخرى ؛

(هـ) وقف استحداث وتجريب الأسلحة النووية ووسائل إيصالها (بما في ذلك الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية) ؛

(و) وقف انتاج الخامات والمواد الانشطارية المعدة للأغراض العسكرية وتحويل المواد والخامات الموجودة الى الأغراض السلمية وتحويل نسبة من هذه المواد لكي تستخدمها جميع الدول في اطار تعاون دولي واسع ؛

- (ز) انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم وتعاون في أقاليم مختلفة من العالم مع ضمانات فعالة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية باحترام هذه المناطق ؛
- (ح) تخفيض جميع مخزونات الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وتدميرها تدميرا تاما ؛
- (ط) فرض الحظر التام على الأسلحة النووية .

٢٢١- " اقتراحات تدرج في برنامج شامل لنزع السلاح " ورقة مقدمة من نيجيريا في (٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٨) (CD/555)

تذكر الورقة نزع السلاح النووي كواحد من العناصر اللازمة للبرنامج الشامل ، وتنص في هذا الصدد على أن الأولوية الكبرى يجب أن تعطى لوقف سباق التسلح النووي عن طريق التدابير المعيشية الآتية :

- (أ) الاسراع بإبرام معاهدة لحظر التجارب النووية حظرا شاملا ؛
- (ب) حظر استحداث وتجريب المزيد من وسائل إيصال الأسلحة النووية ؛
- (ج) اتخاذ تدابير لتحقيق تحديات نوعية ذات شأن ، وتخفيضات كبيرة في منظومات الأسلحة النووية الاستراتيجية تمهيدا لالغائها في نهاية المطاف ؛
- (د) انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف الأقاليم وفرض الحظر التام على ادخال الأسلحة النووية الى المناطق التي لم تكن فيها أصلا ؛
- (هـ) وقف انتاج المواد والخامات الانشطارية المعدة للأغراض العسكرية واخضاع جميع البرامج النووية في جميع البلدان لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛
- (و) تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في جميع البلدان ؛
- (ز) تشجيع دول العالم على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ؛
- (ح) فرض الحظر التام على الأسلحة النووية .

٢٢٢- " كتاب بتاريخ ٩ آذار/ مارس ١٩٧٨ من رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاحترافية " الى رؤساء لجان مؤتمر نزع السلاح مع تقرير ختام من الفريق المخصص (CD/558 and Add.1)

يستعرض التقرير من جملة أمور الدراسات الصادقة المتصلة بكشف وتعيين الظواهر الاحترافية ، ومناقش اجراءات اخراج ونقل البيانات من المحطات الخاصة الى شبكة احترافية عالمية . . . كما يتناول موضوع اختيار محطات التسجيل الاحترافية وضمها الى شبكة عالمية ويناقش القدرة لشبكة عالمية معينة . ويبحث موضوع تبادل البيانات بين المحطات المنتخبة ومراكز البيانات ، وينظر في موضوع المراكز الدولية لجمع البيانات ، وتجهيز وتبادل البيانات الاحترافية ، ويدرس موضوع الأجهزة والتكاليف المقدرة لانشاء وتشغيل الشبكة المعنية ، ويقترح الممارسة التجريبية بقصد تجريب التشغيل الشامل للشبكة المقترحة .

٢٢٣- " مشروع اتفاقية بشأن حظر إنتاج وتخزين ووزع واستخدام الأسلحة النووية النووية " ،  
مقدم من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبلغاريا ومنغوليا وبولندا  
ورومانيا والاتحاد السوفياتي في ١٠ آذار/ مارس ١٩٧٨ ( CD/559 )  
بموجب مشروع الاتفاقية يتعهد كل طرف بالألا ينتج أو يخزن أو يوزع في أي مكان أو يستخدم الأسلحة  
النووية النووية ، ويتم التحقق بصورة رئيسية باستخدام الوسائل التقنية الوطنية ، ويجوز الاضطلاع  
بالتشاور والتعاون في إطار الأمم المتحدة ، بالنسبة لمشكلة التحقق •

ثامنا - مقترحات مقدمة الى اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية  
الأولى في الجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح\*

٢٢٤ - "وثيقة عمل مقدمة من البلدان غير المنحازة تتضمن مشروع إعلان وبرنامج عمل وجبازا للتنفيذ"  
( A/AC.187/55 Add.1 و Corr.1-2 ) مقدمة من الأرجنتين ومصر واثيوبيا والهند وبيرو  
ويوغوسلافيا وزائير الى مؤتمر لجنة نزع السلاح ( CCD/550 and Corr.1 )

يذكر واضعو الوثيقة في مقترحاتهم بشأن " برنامج عمل " الأسلحة النووية على قائمة أولوياتهم بالنسبة  
لمفاوضات نزع السلاح ويقترحون التدابير المحددة الآتية في هذا المجال :

- (أ) حظر استعمال الأسلحة النووية وأن يكون نبد استعمال الأسلحة النووية ضد  
الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة على أراضيتها خطوة أولى في ذلك ؟
- (ب) نبد المبادأة باستعمال الأسلحة النووية ؟
- (ج) تخفيض المخزون من الأسلحة النووية ووسائل اطلاقها تمهيدا لالغائها الغاء  
تامما ؟
- (د) الابرام الفوري لمعاهدة بشأن الحظر الكامل للتجارب النووية ؟
- (هـ) الوقف الفوري لانتاج الأسلحة النووية والمواد والخامات الانشطارية لأغراض التسليح ؟
- (و) خطوات أخرى ملحة :
- وقف أعمال البحث والاستحداث لأنماط ومنظومات جديدة للأسلحة النووية ووسائل  
اطلاقها وتوجيهها ؟
- تجميد التحسين النووي للأسلحة النووية الموجودة وأجهزة اطلاقها ؟
- منع انتشار مثل هذه الأسلحة والمنظومات •

يقول مقدمو الوثيقة في وثيقتهم ان الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية تتحملان  
مسؤولية خاصة بالنسبة لتحقيق التدابير المذكورة اعلاه بينما يتعين على الدول الأخرى الحائزة  
للأسلحة النووية والدول العسكرية الأخرى ذات الشأن أن تساهم في بلوغ هذه الأهداف ،  
ويقترحون التدابير الآتية الاضافية في مجال نزع السلاح النووي :

---

\* يتضمن هذا القسم المقترحات ذات الصلة من أجل برنامج عمل سبق عرضه على  
اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية ثم عرضت بعد ذلك أيضا على مؤتمر لجنة نزع السلاح •

١ ' انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلام في مختلف أقاليم العالم على أساس ترتيبات فيما بين دول هذه الأقاليم . احترام الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه المناطق ومراعاة اوضاعها ، وذلك بواسطة صكوك دولية ملزمة قانونا تتضمن الالتزام بالامتناع عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول التي تضمها هذه المناطق ؛

٢ ' ينبغي لجميع الدول ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول البحرية الرئيسية الرئيسية أن تحترم الوضع في المحيط الهندي باعتباره منطقة سلم ، فضلا عن انه من المرغوب فيه انشاء مناطق سلم في اقليم البحر الأبيض المتوسط ضمن مناطق أخرى ؛

٣ ' صياغة اتفاقية دولية بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ريثما يتم إلغاء هذه الأسلحة نهائيا .

٢٢٥ - " ورقة عمل مقدمة الى اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح : برنامج عمل بشأن نزع السلاح " مقدمة من باكستان ( A/AC.187/92, CCD/556 )

تري باكستان انه يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ التدابير المحددة الآتية بشأن نزع السلاح النووي في برنامج عملها :

#### حظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

١ - ينبغي أن تعتمد اتفاق دولي أو شكل آخر من المواثيق الدولية الملزمة ، وتتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغير الأطراف في ترتيبات الأمن النووي لبعض الدول النووية .

٢ - يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد في صيغة قانونية ملزمة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تشكل مناطق خالية من الأسلحة النووية أو مناطق سلم ، وبعدم ادخال الأسلحة النووية الى مثل هذه المناطق .

٣ - يتبع اقرار التدابير المذكورة اعلاه مفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل التوصل الى اتفاق حول الحظر التام لاستعمال الأسلحة النووية والاستراتيجية أو التكتيكية أو التهديد باستعمالها في أي ظرف من الظروف .

تخفيض الأسلحة النووية ومنظومات نقلها ثم ازالتها وحظر تطويرها النووي

١ - ينبغي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة أن تفرغ في أقرب وقت ممكن من المفاوضات فيما بينها بشأن معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية حتى يتمكن مؤتمر لجنة نزع السلاح من النظر في المعاهدة واعتمادها في أقصر وقت ممكن .



٢ - ينبغي ان تقوم الدولتان النوويتان الكبريان بعقد الاتحافى الثانى للحسد من الأسلحة الاستراتيجية مما يوفىرتخفيضات ملموسة في وزعيما للأسلحة النووية ، ووقف استحداث وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية ومضومات نقلها .

٣ - ينبغي لياتين الدولتين ان تقوما بعقد اتحافى ثالث لتحققي تخفيضات هامة في توزيعاتهما للأسلحة النووية الاستراتيجية ومضومات نقلها . وينبغي أن يحضر هذا الاتحافى كذلك جميع الابحاث المتعلقة باستحداث وتطوير الأسلحة النووية ومضومات نقلها .

٤ - ينبغي التوصل الى اتحافى دولي فيما يتعلق بتدابير لمنع تحويل نتائج البحث والتنمية العلميين (D و R) الى الأغراض الحربية .

٥ - ينبغي أن تقوم الدولتان النوويتان الكبريان وحلفاؤهما داخل نطاق المفاوضات المتعلقة بالتخفيضات المتبادلة للقوات في أوروبا بالنظر في عقد اتحافى لتحديد وتخفيض الأسلحة النووية التكتيكية وازالتها في النياية على مراحل متاسقة .

٦ - ينبغي أن تدخل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في مفاوضات لعقد اتحافى عام لتحديد جميع الأسلحة النووية ومضومات نقلها وتخفيضها وازالتها في النياية .  
عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - ينبغي اتخاذ خطوات فورية لكفالة وضع المنشآت النووية التي لا تخضع حاليا ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية تحت المفتيش والمراقبة الدوليين .

٢ - ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تطبق على توريدات المعدات والمواد التقنية والمنشآت النووية ضمانات دولية على اساس عام وغير تمييزى .

#### انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

١ - ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق على البروتوكول الأول والبروتوكول الثانى لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، ان تقوم بالتصديقر عليهما دون ابطاء .

٢ - ينبغي لجميع الدول والأطراف في اقاليم افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب الباسيفيكي القيام بخطوات لتنفيذ الهدف المتمثل في جعل أقاليمها غير نووية .

٣ - ينبغي في نفس الوقت عدم اتخاذ أى اجراء يمكن ان يؤخر انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تلك الأقاليم .

٤ - ينبغي لجميع الدول والأطراف في تلك الأقاليم قبول تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتيا النووية على اساس غير تمييزى .

٥ - ينبغي للأمم المتحدة الاستمرار في تشجيع التدابير الرامية الى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تلك الأقاليم .

#### خلق مناطق سلم في المحيط الهندي وفي أقاليم أخرى

١ - ينبغي ان تتوصل دول المحيط الهندي الساحلية وغير الساحلية الى اتحافى

- بشأن تدابير مثل الالتزام بتسوية المنازعات المتعلقة بالوسائل السلمية ورفض الأسلحة النووية  
وإحفاقات بتوازن عسكري معقول فيما بيننا من أجل تعزيز الأمن في منطقة المحيط الهندي .
- ٢ - ينبغي للدول الكبرى من جانبنا ان تتفق في موعد مبكر على ازالة وجودها  
إتياه تنافسيا في المنطقة .
- ٣ - المشاورات المتعلقة بجميع جوانب اقتراح انشاء منطقة سلم في المحيط الهندي  
يجب أن تتم في اللجنة المخصصة للمحيط الهندي باشتراك جميع الدول المعنية وان تخفي الى  
دعوة مؤتمر المحيط الهندي للانعقاد في موعد مبكر .
- ٤ - ينبغي بذل جهود لتشجيع انشاء مناطق سلم في اقاليم أخرى مثل البحر المتوسط .
- ٢٢٦ - " عناصر للادرا- في برنامج عمل الأمم المتحدة في دورتها الخامسة بشأن نزع السلاح وفي  
الوثائق المتعلقة لأجيزة مفاوضات نزع السلاح " مقدمة من السويد ( A/AC.187/95 )

(CCD/554)

- ترى السويد أنه يتعين على الجمعية العامة في برنامجها للعمل بشأن نزع السلاح النووي :
- أن تشير الاشارة المناسبة الى مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب ؛
  - أن تعتبر ان المبدأ التوجيهي العام للاجراءات الاضافية هو أن تحمل الدول  
الحائزة للأسلحة النووية وخاصة الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للأسلحة النووية  
المسؤولية الأساسية عن نزع السلاح النووي ؛
  - وتخلص الى أن المفاوضات يجب أن تجرى بصفة عاجلة بشأن التدابير المينة  
فيما يلي والتي تهدف في النهاية الى ازالة الكاملة للأسلحة النووية من  
ترسانات الدول :
- (أ) تجميد التحسين النووي للأسلحة النووية الموجودة وشبكات نقلها ؛
  - (ب) وقف البحث والاستحداث لأنماط جديدة للأسلحة النووية ووسائل نقلها  
وتوجيهها ؛
  - (ج) وقف انتاج الأسلحة النووية وانتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ؛
  - (د) التخفيض المتوازن للمخزون من الأسلحة النووية وشبكات نقلها ؛
  - (هـ) منع انتشار مثل هذه الأسلحة والشبكات ؛
- وترى السويد انه يتعين على الجمعية العامة ما يلي :
- أن ترجو من مؤتمر لجنة نزع السلاح ان يستمر على سبيل الأولوية العليا في عمله  
مجال نزع السلاح النووي ؛
  - تشدد على أهمية ابقاء الأمم المتحدة على علم تام بكل ما يجري من مفاوضات  
ثنائية أو متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي ؛

- أن تتوقع تقديم تقرير الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثابتة المكرسة لنزع السلاح بنتائج ملموسة في مجال نزع السلاح النووي .

٢٢٧ - " مشروع برنامج عمل للدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، مقدم من استراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وجمهورية ألمانيا الاتحادية وايطاليا واليابان وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة ( A/AC.187/96 ) ومقدم الى مؤتمر لجنة نزع السلاح من كندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وايطاليا واليابان وهولندا والمملكة المتحدة " ( CCD/549 and Corr.1 )

في القسم ثانيا من مشروع البرنامج المعنون " تدابير فورية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح " يقترح مقدمو هذا المشروع أنه في المجال النووي حيث تحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة حسب قولهم يجب أن يكون الهدف الأساسي هو منع الانتشار الأفقي والرأسي عن طريق التدابير المحددة التالية :

- وقف وعكس اتجاه سباق التسلح النووي بإبعاده الكمية والنوعية وخاصة بعقد اتفاق ثان لتحديد الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعقبه بصفة عاجلة مفاوضات أخرى بشأن الأسلحة الاستراتيجية بهدف تخفيض الأسلحة النووية وإزالتها في النهاية ؟

- التفكير الى أقصى درجة بعقد معاهدة لحظر التجارب الشامل تحظر جميع التفجيرات النووية في كافة البيئات ترضم اليها جميع الدول في اسرع وقت ممكن وخاصة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتتضمن اجراءات للتحقق توفر أقصى الثقة في ان أى طرف لن يجرى تجارب سرا ؟

- تدابير أخرى لخلق توافق آراء دولي حول تعزيز وتدعيم نظام عدم الانتشار النووي تستد في المقام الأول الى تقيد جميع الدول بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؟

- انتاء مناطق اضافية خالية من الأسلحة النووية تلائم الظروف الخاصة في المناطق المعنية وذلك عن طريق الاتفاق بين جميع الدول بالمنطقة وتعاون فعال من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية .

اما الهدف الثاني في رأى مقدمي الوثيقة هو توفير الضمانات على نحو مناسب من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف زيادة ثقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عدم تعرض - أمنها للتهجوم النووي .

تاسعا - التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة والمحالة الى  
مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح من قبل الأمين العام

الدورة العشرون للجمعية العامة ١٩٦٥

٢٢٨ - القرار ٢٠٣٢ (د - ٢٠)

في فقرات المنطوق يحث القرار على وقف جميع تجارب الأسلحة النووية ويناشد جميع البلدان احترام وقف أحكام معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ويلتزم من مؤتمر اللجنة الثمان عشرة المضي على سبيل الاستعجال في اعطاله المتعلقة بعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب وباتخاذ الترتيبات الرامية الى حظر جميع تجارب الأسلحة النووية بكل البيئات حذرا فعلا مع مراعاة تحسن امكانيات التعاون الدولي في ميدان كشف الاهتزازات الأرضية واعلام الجمعية العامة عن ذلك .

٢٢٩ - القرار ٢٠٣٣ (د - ٢٠)

في الجزء الأول من ديباجته يعترف القرار من جملة أمور بأن جعل قارة افريقيا منطقة لا نووية يعتبر خطوة عملية نحو عدم انتشار الأسلحة النووية ونحو تحقيق نزع السلاح العام والكامل وبلوغ أهداف الأمم المتحدة . وفي منطوقه يؤيد القرار من جملة أمور الاعلان الذي اصدره رؤساء دول وحكومات البلدان الافريقية بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية . ويناشد جميع الدول احترام الاعلان والالتزام به . ويناشد جميع الدول الامتناع عن استعمال الأسلحة النووية أو التمسيد باستعمالها في القارة الافريقية ويناشد جميع الدول الامتناع عن تجريب الأسلحة النووية أو صنعها أو استعمالها أو نشرها في قارة افريقيا ، وعن اقتناء هذه الأسلحة أو اتخاذ أي تدبير قد يضطر الدول الافريقية الى اتخاذ تدبير مماثل ، ويحث الدول الحائزة للأسلحة النووية والقادرة النووية على الانتقال الى الاشراف القومي لأية دولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبأى شكل كان أية أسلحة نووية أو معلومات علمية أو مساعدة تقنية قد تستعين بها هذه الدول في صنع الأسلحة النووية أو استعمالها في افريقيا . ويعرب عن الأمل في أن تشرع الدول الافريقية في اجراء الدراسات التي تستسببها لتحقيق لا نووية افريقيا ، وفي أن تتخذ التدابير اللازمة بواسطة منظمة الوحدة الافريقية لبلوغ هذه الغاية ، ويلتزم من الأمين العام تزويد منظمة الوحدة الافريقية بالتسهيلات والمساعدات التي قد يطلب اليه تقديمها لتحقيق أهداف هذا القرار .

الدورة الحادية والعشرون للجمعية العامة ١٩٦٦

٢٣٠ - القرار ٢١٥٣ ألف (د - ٢١)

في الفقرة الرابعة من منطوق القرار تلتزم الجمعية العامة من مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح النضر على وجه الاستعجال في الاقتراح الداعي الى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باعطاء تأكيد بأنها لن تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي لا توجد في اقاليمها أية أسلحة نووية ، وفي أية اقتراحات أخرى صار أو قد يصير تقديمها لحل هذه المشكلة .

٢٣١ - القرار ٢١٦٢ ألف (د - ٢١)

يلتزم القرار من الأمين العام اعداد تقرير موجز عن آثار الاستعمال المحتمل للأسلحة النووية وعن الآثار الاقتصادية والأمنية التي تلحق الدول من جراء اقتناء هذه الاسلحة ومواصلة انماؤها .

(وفقاً لهذا القرار أعد الأمين العام بمساعدة فريق من الخبراء الاستشاريين تقريراً عنوانه "آثار الاستعمال المحتمل للأسلحة النووية والآثار الاقتصادية والأغنية التي تلحق الدول من جراء اقتناء هذه الأسلحة ومواصلة انمائها"\*) . وقدّم الأمين العام هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين ) .

٢٣٢ - القرار ٢١٦٢ جيم (د - ٢١)

في الفقرة الأولى من منطوق القرار تلتزم الجمعية العامة من مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح مواصلة بذل جهودها من أجل احراز تقدم ملموس في الوصول إلى اتفاق بشأن مسألة نزع السلاح العام والشامل في ظل مراقبة دولية فعّالة وكذلك بشأن التدابير الأخرى المتصلة بذلك ولا سيما عقد معاهدة دولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وإكمال معاهدة حظر التجارب بحيث تشمل التجارب الجوفية للأسلحة النووية .

٢٣٣ - القرار ٢١٦٣ (د - ٢١)

شهر الجمعية العامة ضمن أمور أخرى إلى المذكرة المشتركة عن حظر التجارب الشامل مقدمة من أثيوبيا والبرازيل وبورما والجمهورية العربية المتحدة والسويد والمكسيك ونيجيريا والهند والمرفقة بتقرير مؤتمر اللجنة الثمان عشرة\*\* لمفاوضات نزع السلاح ، ولا سيما إلى الاقتراحات الملموسة الواردة فيها . وتذكر أهمية علم الاحترازات في الثبت من مراعاة أية معاهدة لحظر التجارب الجوفية للأسلحة النووية . وفي فقرات المنطوق يحث القرار جميع الدول التي لم تتضم بعد إلى معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء إلى الانضمام إليها . ويطلب إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وقف تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات ويعرب عن الأمل في أن تسهم الدول في تبادل دولي فعال للبيانات المتعلقة بالاحترازات الأرضية ويلتزم من مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح أن يقوم دون أي مزيد من التأخير بوضع معاهدة تحظر التجارب الجوفية للأسلحة النووية .

٢٣٤ - القرار ٢١٦٤ (د - ٢١)

تعتقد الجمعية العامة أن توقيع اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً في مفاوضات نزع السلاح العام والشامل في ظل مراقبة دولية فعّالة وأن يعطي زخماً جديداً للجهود المبذولة لحل مشكلة نزع السلاح النووي الملحة العاجلة . كما تعتقد أن اشتراك أكبر عدد ممكن من الدول في مؤتمر يعقد لتوقيع مثل هذه الاتفاقية ذو أهمية حيوية لتأمين المراعاة العالمية الفعّالة الأحكامها . وفي منطوق القرار تطلب الجمعية العامة إلى المؤتمر العالمي المقبل لنزع السلاح أن ينظر بشكل جدي في مسألة توقيع اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية .

\* الوثيقة (Sales No.E.68.IX.1) A/6858 .

\*\* الوثيقة ENDC/17، أنظر أعلاه .

الدورة الثانية والعشرون للجمعية العامة ١٩٦٧ \*

٢٣٥ - القرار ٢٢٨٦ (د - ٢٢)

في هذا القرار ترحب الجمعية العامة مع الارتياح البالغ بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وتناشد جميع الدول أن تمد يد التعاون التام لضمان تمتع النظام المقرر في المعاهدة بالمعاهدة العالمية وتشير الى التوقعات المرتقبة على البروتوكول الاضافي الاول للمعاهدة وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية الى توقيع بروتوكول المعاهدة الاضافي الثاني والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن .

وردت التوصيات الخاصة بتوقيع والتصديق البروتوكولين الاضافيين الأول والثاني في القرارات التالية:  
٢٤٥٦ (د - ٢٢)، ٢٦٦٦ (د - ٢٥) و ٢٨٣٠ (د - ٢٦) ، ٢٩٣٥ (د - ٢٧) ،  
٣٠٧٩ (د - ٢٨) ، ٣٢٥٨ (د - ٢٩) ، ٣٢٦٢ (د - ٢٩) ، ٣٤٦٧ (د - ٣٠) ، ٣٤٧٣ (د - ٣٠) ، ٣١/٦٧ ، ٣٢/٧٦ .

٢٣٦ - القرار ٢٢٨٩ (د - ٢٢)

في الفقرة الأولى من المنطوق تعرب الجمعية العامة عن اقتناعها بضرورة الاستمرار على سبيل الاستعجال في مسألة حظر استعمال الأسلحة النووية وعقد اتفاقية دولية مناسبة بهذا الشأن ، وفي الفقرة الثانية من منطوق القرار تحت الجمعية العامة جميع الدول على القيام في ضوء الاعلان الذي اتخذته الجمعية العامة بقرارها ١٦٥٣ (د - ١٦) ببحث مسألة حظر استعمال الأسلحة النووية ومشروع الاتفاقية بشأن اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية\* والاقتراحات الأخرى التي قد تقدم بشأن هذه المسألة وعلى اجراء المفاوضات اللازمة بشأن عقد اتفاقية مناسبة اما بواسطة مؤتمر دولي يدعو الى عقد مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح أو بين الدول مباشرة .

٢٣٧ - القرار ٢٣٤٣ (د - ٢٢)

في فقرات المنطوق يحث القرار جميع الدول التي لم تنضم الى معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء الى الانضمام اليها دون مزيد من التأخير ، ويطلب الى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وقف تجارب الأسلحة في جميع الجهات ويعرب عن الأمل في ان تسهم الدول في تبادل فعال للبيانات المتعلقة بالاهتزازات الأرضية ويلتزم من مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح القيام على سبيل الاستعجال بعقد معاهدة تحظر التجارب الجوفية للأسلحة النووية .

الدورة الثالثة والعشرون للجمعية العامة ١٩٦٨

٢٣٨ - القرار ٢٤٥٥ (د - ٢٨)

يطابق منطوق القرار هذا منطوق قرار الجمعية العامة ٢٣٤٣ (د - ٢٢) اعلاه .

\* أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ومرفقات بند ٩٦

من جدول الأعمال ، الوثيقة A/6834 .

٦٦٩ - القرار ٦٤٥٦ (د - ٦٣)

يحيط القرار علما بالتوصية الواردة في القرار (دال) الذي اتخذته مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ويرى أنه وفقا للاتفاق الذي تم الوصول اليه بين حكومتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية في تموز/ يوليه ١٩٦٨ على الدخول في مباحثات ثنائية بشأن تحديد وخفض اجهزة ايصال الأسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية وأجهزة الدفاع ضد القذائف التسيارية، ان تلك المباحثات قد تؤدي الى وقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي وتخفيف التوترات، وبحث القرار لحكومي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في موعد قريب في المباحثات الثنائية المذكورة اعلاه .

عاشرا - التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة والمقدمة من الأمين العام إلى مؤتمر لجنة نزع السلاح

الدورة الرابعة والعشرون للجمعية العامة ١٩٦٩

٢٤٠ - القرار ٢٦٠٢ ألف (د - ٢٤)

في فقرة منطوق القرار تماشى الجمعية العامة حكومي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ان تتفق فيما بيننا كتدبير عاجل أولي على الوقف الاختياري لتجريب ووزع منضومات الأسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية والدفاعية الجديدة .

٢٤١ - القرار ٢٦٠٤ (د - ٢٤)

تتطابق محتويات الفقرتين الأولى والثانية من منطوق القرار ما جاء في القرار ٢٣٤٣ (د - ٢٢) اعلاه اما الفقرة الثالثة من منطوق القرار فتطلب من مؤتمر لجنة نزع السلاح أن تواصل كموضوع له صفته العاجلة مداولتها بشأن معاهدة لحظر التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، آخذة في حساباتها الاقتراحات التي سبق تقديمها في اللجنة ، بالنسبة لمحتويات هذه المعاهدة وكذلك وجهيات النظر التي اعرّب عنها بشأن الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة ، وأن تقدم تقريرا خاصا الى الجمعية بشأن نتائج مداولات اللجنة .

الدورة الخامسة والعشرون للجمعية العامة ١٩٧٠

٢٤٢ - القرار ٢٦٢٧ (د - ٢٥)

تتضمن الفقرة الخامسة من القرار المعنون " اعلان بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للأمم المتحدة " على الاتي :

" أننا لنرحب ونحن على هتية عقد نزع السلاح بما عقد من اتفاقات دولية هامة في مجال الحد من التسلح وبخاصة الأسلحة النووية ، وادراكا منا لصعوبة وطول البحث عن الطرق المؤدية الى وقف سباق التسلح وعكسه ، وادراكا منا كذلك لجسامة الخطر الذي يتهدد السلم الدولي من استمرار استحداث الأسلحة المتطورة ، فاننا نتطلع الى عقد اتفاقات أخرى من هذا النوع في وقت قريب والى السير قدما من مرحلة الحد من التسلح الى مرحلة تخفيض الأسلحة فنزع السلاح في كل مكان لاسيما في الميدان النووي ، بمشاركة جميع الدول النووية . ونحن نهيب بجميع الحكومات أن تجدد عزمها على احراز تقدم ملموس فسي سبيل انتهاء سباق التسلح وادراك الغاية النهائية ألا وهي نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة " .



٢٤٣ - القرار ٢٦٦١ ألف (د-٢٥)

تعرب الجمعية العامة ضمن أمور أخرى عن اقتناعها بأن امكانيات النجاح السريع في المفاوضات التتائية بين حكومتى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بتسأل الحد من منظومات الأسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية والدفاعية سوف تزداد لو اتخذت الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات لوقف استحداث أسلحة نووية جديدة • وتحت الجمعية العامة حكومات الدول الحائزة للأسلحة النووية على وقف سباق التسلح النووي فوراً والكف عن كل تجريب لأجهزة الأسلحة النووية الهجومية والدفاعية والإمتاع عن وزعياً • وقد وردت هذه التوصيات أيضاً فيما بعد في قرارات الجمعية العامة ٢٩٣٢ باء (د-٢٧) و ٣١٨٤ ألف (د-٢٨) و ٣٤٨٤ جيم (د-٣٠) و ١٩٨/٣١ ألف و ٨٧/٣٣ زاي •

٢٤٤ - القرار ٢٦٦١ باء (د - ٢٥)

تلاحظ الجمعية العامة في هذا القرار أن لجميع الدول الحق غير القابل للتصرف في أن تمي أعمال البحث في الطاقة النووية ونتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون ما تمييز ، وهي على علم باستحداث تقنيات جديدة لاغناء اليورانيوم ، وترى أن هذه التقنيات الجديدة قد تساهم في التشجيع على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وترى كذلك أن المواد المنتجة بواسطة هذه التقنيات الجديدة قد تتحول الى أغراض التسلح ما لم تخضع لضمانات فعالة وتلاحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجرى دراسة للضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وفي فقرات المنطوق تطلب الجمعية العامة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تيسم كذلك بالضمانات اللازمة بالنسبة الى التقنيات الجديدة لاغناء اليورانيوم •

٢٤٥ - القرار ٢٦٦١ جيم (د - ٢٥)

في الفقرة الأولى من منطوق القرار تحت الجمعية مؤتمر لجنة نزع السلاح على مضاعفة الجهود لاستحداث خطط سير نحو انجاز تدابير نزع السلاح ، وفي الفقرة الثالثة توصي الجمعية مؤتمر لجنة نزع السلاح بأن يأخذ بعين الاعتبار في أعماله المقبلة وفي مفاوضاته وثيقة الجمعية A/8191 وتصويب ١ وكذلك المقترحات الأخرى لنزع السلاح والمقدمة أو التي ستقدم فسنى المستقبل •

تحتوى الوثيقة A/8191 "برنامجاً شاملاً لنزع السلاح" مقترحا بالاشتراك بين إيرلندا والمكسيك والمغرب وباكستان والسويد ويوغوسلافيا ، وفي القسم ثالثاً من الوثيقة المعنون "عناصر وأطوار البرنامج" تناول الفقرة الفرعية باء موضوع "تدابير أخرى لنزع السلاح" وتدعو الى الدراسة المستمرة والتفاوض بشأن التدابير الخاصة الآتية لنزع السلاح النووي :

- ١' تعليق أو وقف تجريب ونشر مضخومات جديدة للأسلحة النووية الاستراتيجية ؛
- ٢' وقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية وتحويل المخزونات الموجودة الى الأغراض المدنية ؛
- ٣' تجميد أو تحديد. نشر كل انواع الأسلحة النووية ؛
- ٤' ابرام اتفاقات اقليمية لانشاء مناطق اضافية خالية من الأسلحة النووية ؛
- ٥' حل المشكلة المتعلقة بحظر استعمال الأسلحة النووية أو التديد باستعمالها .

#### ٢٤٦ - قرار ٢٦٦٣ ألف (د - ٢٥)

في الفقرة الثانية من منطوق القرار تحث الجمعية العامة الحكومات على أن تبحث وأن تطبق حيثما أمكن الطرق اللازمة لتحسين قدرتها على تقديم بيانات من نوعية عالية تتعلق بالاهتزازات الأرضية مع ضمان اتاحتها على المستوى الدولي ، آخذة في ذلك بعين الاعتبار المقترحات التي تتضمنها الوثائق المرفقة بتقرير مؤتمر لجنة مفاوضات نزع السلاح ، وتدعو الحكومات الى تقديم ما تستطيع تقديمه من مساعدة في تحسين اتاحة البيانات الاهتزازية على الصعيد العالمي بغية تيسير تحقيق حذر التجارب الشامل . وفي الفقرة الثالثة من المنطوق نفسه تدعو الجمعية العامة لجنسية مفاوضات نزع السلاح الى التعاون في متابعة دراسة هذه المسألة .

#### ٢٤٧ - القرار ٢٦٦٣ باء (د - ٢٥)

في الفقرة الثالثة من منطوق القرار تلتزم الجمعية العامة من مؤتمر لجنة مفاوضات نزع السلاح ان يواصل على سبيل الاستعجال مداولاته بشأن معاهدة تحظر التجارب الجوفية للأسلحة النووية وذلك مع مراعاة الاقتراحات المقدمة في المؤتمر فضلا عن الآراء المعرب عنها في الدورة الحالية للجمعية العامة ، وأن يوافي الجمعية في دورتها السادسة والعشرين بتقرير خاص عن نتائج مداولاته .

#### ٢٤٨ - القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥)

الفقرة ٢٠ من القرار المعنون " اعلان خاص بتعزيز الأمن الدولي " تحث الجمعية العامة جميع الدول وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية على بذل جهود عاجلة متضافرة في اطار عقد نزع السلاح وبوسائل أخرى لوقف سباق التسلح النووي والتقليدي وعكس اتجاهه في وقت قريب ، وازالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وعقد معاهدة لنزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة وكذلك تأمين اتاحة فوائد تقنيات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لجميع الدول ، وذلك الى أقصى حد ممكن بدون تمييز .

#### الدورة السادسة والحشرون للجمعية العامة ١٩٧١

#### ٢٤٩ - القرار ٢٨٢٥ ألف (د - ٢٦)

في الفقرة الثانية من منطوق القرار ترجو الجمعية العامة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تدرج في تقريرها السنوي للجمعية العامة معلومات كاملة عن سير عملها في ميدان تطبيق

الضمانات ضمن إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا سيما الضمانات المتعلقة بالمواد النووية الموجودة في مصانع انفاث اليورانيوم التي تستخدم التقنيات الحالية .

٢٥٠ - القرار ٢٨٢٨ ألف (د - ٢٦)

في ديباجة القرار تعرب الجمعية العامة ، في جملة أمور ، عن اقتناعنا بأنه أيا كانت الاختلافات بشأن مسألة التحقق ، فلا يوجد سبب وجيه لتأخير تحقيق حظر شامل للتجارب بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، وتكرر الجمعية العامة شجبنا لاستخدام جميع الأسلحة النووية ، وتحت حكومات الدول الحائزة للأسلحة النووية على وقف جميع تجارب الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن على ألا يتجاوز ذلك بأي حال من الأحوال يوم ٥ آب / أغسطس ١٩٧٣ .

٢٥١ - القرار ٢٨٢٨ باء (د - ٢٦)

في فقرات الديباجة تأخذ الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، بعين الاعتبار أن التجارب الجوفية والتجارب الحرارية قد لا تتطوى فقط على أخطار صحية جديدة بل قد تسبب أيضا للإنسان والحيوان في المنطقة التي تجرى فيها هذه التجارب أضرارا ليس من المستطاع بعد تحديدها وتعتزف أنه يوجد في الترسانات العسكرية لبعض الدول من الأسلحة النووية الحرارية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ما يكفي لانفاث أكثر سكان العالم وربط لجعل الأرض غير صالحة لمعيشة الانسان . وفي فقرات منطوق القرار تناشد الجمعية العامة الدول الحائزة للأسلحة النووية الامتناع عن اجراء تجارب نووية حرارية جديدة سواء كان ذلك في جوف الأرض أو تحت سطح الماء أو في الجو ، وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوصول دون ابطاء الى اتفاق على وقف جميع التجارب النووية والنووية الحرارية . وتطمئن شعوب العالم الى أن الأمم المتحدة تواصل رفع صوتها ضد التجارب النووية والنووية الحرارية على اختلاف أنواعها وتثيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن نشر مثل أسلحة التدمير الشامل المذكورة .

٢٥٢ - القرار ٢٨٢٨ جيم (د - ٢٦)

في فقرات منطوق القرار يؤكد الجمعية العامة مجددا بضرورة الاستعجال بوقف جميع تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات من قبل جميع الدول وتحت جميع الدول التي لم تتضمن بعد الى معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء على الانضمام اليها دون مزيد من التأخير ، وعلى أن تمتنع ريثما يتم ذلك عن اجراء التجارب في البيئات المشمولة بتلك المعاهدة ، وتناشد جميع الحكومات التي تجرى تجارب للأسلحة النووية ولا سيما حكومات الدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، أن تتخذ فورا بصورة انفرادية أو بعد التفاوض مع غيرها تدابير تقييدية مفضية الى وقف تجريب الأسلحة النووية أو تحديد أو خفض حجم وعدد تجارب تلك الأسلحة ريثما يبدأ في القريب نفاذ حظر شامل لجميع تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات من قبل جميع الدول . وتحت الحكومات على اتخاذ جميع التدابير الممكنة من أجل مواصلة تطبيقها لكانيات حالية لكشف التجارب النووية الجوفية بالطرق التكنولوجية ومن أجل استخدامها على وجه أفضل وذلك بغية تيسير مراقبة الحظر الشامل للتجارب . وترجو مؤتمر

لجنة مفاوضات نزع السلاح أن يواصل على سبيل الأولوية الحالية مداولاته بشأن عقد معاهدة تحظر التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، آخذا بعين الاعتبار المقترحات التي سبق ابدائها في المؤتمر وكذلك القرارات التي أعرب عنها في الدورة الحالية للجمعية العامة ، وترجو بصورة خاصة الحكومات التي تجرى تجارب نووية أن تقوم داخل مؤتمر لجنة مفاوضات نزع السلاح أو أي هيئة تخلفه بدور فعال وبناء في وضع مقترحات محددة لمعاهدة تحظر التجارب الجوفية ، وتحرب عن الأمل في أن يتسنى بفضل هذه الجيود لجميع الدول أن توقع في المستقبل القريب معاهدة تحظر التجارب الجوفية للأسلحة النووية .

٢٥٣- القرار ٢٨٣١ (د-٢٦)

في الفقرة السادسة من منطوق القرار تطلب الجمعية العامة من جميع الدول مضاعفة جيودها لنزع السلاح بغية تشجيع التفاوض على التدابير الفعالة اللازمة لوقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت ممكن ونزع السلاح النووي وتحثيا كذلك على عقد معاهدة لنزع السلاح والعام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة .

٢٥٤- القرار ٢٨٣٢ (د-٢٦)

في فقرات منطوق القرار تعلن الجمعية العامة ، في جملة أمور وبصورة رسمية اعتبار المحيط الهندي ضمن حدود سيجرى تحديدها بالإضافة الى الفضاء الجوي الذي يعلوه والقاع الذي تحته ، بموجب هذا النص والى الأبد ، منطقة سلم وتطلب الى الدول الكبرى وفقا لهذا الاعلان أن تبدأ فوراً المشاورات مع دول المحيط الهندي الساحلية ابتغاء لما يلي :

(أ) وقف زيادة تصاعد وتوسع وجودها العسكري في المحيط الهندي ؛

(ب) ازالة جميع القواعد والمنشآت العسكرية ومرافق الامداد والتموين من المحيط الهندي ، والتخلص من الأسلحة النووية أو أية اسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل ومن كل مظهر للوجود العسكري للدول الكبرى في المحيط الهندي في اطار المنافسات القائمة بين الدول الكبرى . وتطلب الى دول المحيط الهندي الساحلية والخلفية والى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستخدمين البحريين الرئيسيين الآخرين للمحيط الهندي ، تحقيقا لهدف اقامة نظام للأمن الجماعي العالمي دون أحلاف عسكرية ، وتعزيز الأمن الدولي عن طريق التعاون الاقليمي وغيره ، وأن تبدأ المشاورات بغية تنفيذ هذا الاعلان واتخاذ ما يلزم من التدابير لضمان ما يلي :

(أ) عدم استخدام السفن الحربية والطائرات العسكرية للمحيط الهندي بغير هدف استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سيادة أي دولة من الدول الساحلية أو الخلفية للمحيط الهندي مما يتكل انتهاكا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ؛

(ب) مع عدم الاخلال بما تقدم أو بقواعد القانون الدولي ومبادئه ، مراعاة عدم المساس بسفن جميع البلدان في استخدام المنطقة بحرية وبدون أي عائق ؛

(ج) اتخاذ الترتيبات المناسبة لكي يوضع موضع التنفيذ أي اتفاق دولي قد يتم الوصول اليه في آخر الأمر لبقاء المحيط الهندي منطقة سلم .

الدورة السابعة والعشرون للجمعية العامة ١٩٧٢

٢٥٥ - القرار ٢٩٣٤ ألف (د-٢٧)

في الجزء أولاً من منطوق القرار تؤكد الجمعية العامة مجدداً ضرورة الاستعجال في تحقيق وقف جميع تجارب الأسلحة النووية في الجو سواء في منطقة المحيط الهادئ أو في أي مكان آخر من العالم . وتحت جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء على الانضمام إليها دون مزيد من التأخر وعلى أن تمتنع ريثما يتم ذلك عن إجراء التجارب في البيئات المشمولة بتلك المعاهدة .

وفي الجزء الثاني من القرار تعلن الجمعية العامة أن عقد معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية عنصر هام في دعم التقدم المحرز حتى الآن في سبيل نزع السلاح والحد من التسلح وأنه سيسهل جداً التقدم المقبل في هذه المجالات ، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى وقف تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات وتدعو لجنة مفاوضات نزع السلاح إلى إيلاء اهتمام عاجل لمسألة عقد معاهدة تحظر جميع تجارب الأسلحة النووية آخذاً بعين الاعتبار وجهات النظر التي سبق ابدائها في المؤتمر وكذلك الآراء التي أعرب عنها في الدورة الحالية للجمعية العامة وقبل كل شيء مساس الحاجة إلى تعجيل عقد هذه المعاهدة .

٢٥٦ - القرار ٢٩٣٤ باء (د-٢٧)

في فقرات هذا القرار تؤكد الجمعية العامة من جديد ضرورة الاستعجال في تحقيق وقف تجريب جميع الأسلحة النووية في جميع البيئات من قبل جميع الدول ، وتحت جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء على الانضمام إليها دون مزيد من التأخر ، وعلى أن تمتنع ريثما يتم ذلك عن إجراء التجارب في البيئات المشمولة بتلك المعاهدة ، وتدعو جميع الحكومات التي تجرى تجارب الأسلحة النووية في جوف الأرض ولا سيما حكومات الدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء إلى أن تتخذ فوراً بصورة انفرادية أو بالتفاوض مع غيرها تدابير تقييدية مفضية إلى وقف هذه التجارب أو خفض عددها ريثما يبدأ في القرب نفاذ حظر شامل لوقف جميع الأسلحة النووية في جميع البيئات ، وتحت الحكومات التي تواصل إجراء تجارب للأسلحة النووية على القيام بدور فعال بناءً في تقديم وتشكيل المقترحات المحددة لتحقيق الحظر الشامل للتجارب وذلك في مؤتمر مفاوضات لجنة نزع السلاح أو في أي هيئة أخرى مناسبة ، وترجو من مؤتمر لجنة مفاوضات نزع السلاح اعطاء الأولويات العليا لمداولاته بشأن عقد معاهدة تحظر التجارب الجوفية للأسلحة النووية آخذاً بعين الاعتبار التام آراء الخبراء والتطورات التقنية المؤثرة في التحقق من تطبيق مثل هذه المعاهدة ، وترجو كذلك من المؤتمر أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين تقريراً خاصاً عن نتائج مداولاته في هذا الشأن ، وتحت الحكومات على اتخاذ جميع التدابير المناسبة بزيادة تطوير الامكانيات الحالية لكشف التجارب النووية الجوفية وتعيين مصادرها ، بالطرق السمولوجية والوسائل التقنية الأخرى ولزيادة التعاون الدولي في وضع التقنيات المناسبة وفي تقييم البيانات السمولوجية بغية تيسير الوصول إلى حظر التجارب النووية الجوفية للأسلحة النووية وتدعو الحكومات إلى أن تعمل على سبيل الاستعجال على وقف جميع تجارب الأسلحة النووية وأن تحاول الوصول إلى حظر شامل للتجارب ، وإلى تأمين المراعاة العالمي لهذا الحظر .

٢٥٧ - القرار ٢٩٣٤ جيم (د - ٢٧)

في فقرات منطبق هذا القرار تكرر الجمعية العامة مرة أخرى بأقصى شدة شجبها لجميع تجارب الأسلحة النووية وتؤكد من جديد اقتناعها بأنه إما كانت الاختلافات بشأن مسألة التحقق فاند لا يوجد سبب وجيه لتأخير تحقيق حظر شامل للتجارب من النوع المنصوص عليه في ديباجة معاهدة حظر التجارب للأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، وتحت مسة أخرى حكومات الدول الحائزة للأسلحة النووية على وقف جميع تجارب الأسلحة النووية ، في أقرب وقت ممكن على ألا يتجاوز ذلك بأي حال من الأحوال يوم ٥ آب / أغسطس ١٩٧٣ وذلك أما بعقد اتفاق دائم أو باعلان وقف انفرادى أو متفق عليه .

٢٥٨ - القرار ٢٩٣٦ (د - ٢٧)

في الفقرة العاشرة من الديباجة تعرب الجمعية العامة عن اعتقادها بأن نبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وحظر استعمال الأسلحة النووية أمران ينبغي مراعاتهما مراعاة تامة بوصفهما من شرائح الحياة الدولية وفي فقرات منطبق القرار تعلن الجمعية العامة رسميا باسم الدول الأعضاء في المنظمة نبذ هذه الدول لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها بجميع أشكالها ومظاهرها في العلاقات الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وحظر استعمال الأسلحة النووية حظرا دائما وتوصي بأن يعمد مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن الى اتخاذ التدابير الملائمة لتأمين التنفيذ التام لاعلان الجمعية العامة هذا .

٢٥٩ - القرار ٢٩٩٢ (د - ٢٧)

تطلب الجمعية العامة الى دول المحيط الهندي الساحلية والخلفية والى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وسائر المستخدمين البحرين الرئيسيين أن يؤيدوا فكرة جعل المحيط الهندي منطقة سلم وتقرر الجمعية العامة انشاء لجنة خاصة المعنية بالمحيط الهندي وتكلف بدراسة النتائج التي ترتب على الاقتراح ، مع الاهتمام بوجه خاص بالتدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتعزيزا للأهداف الواردة في القرار ومع ايلاء الاعتبار الواجب لمصالح دول المحيط الهندي الساحلية والخلفية فيما يتصل بالأمن ولما يكون لأية دولة أخرى من مصالح متفقة مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

الدورة الثامنة والعترون للجمعية العامة ، ١٩٧٣٢٦٠ - القرار ٣٠٧٨ ألف (د - ٢٨)

بمقتضى فقرات المنطبق تشجب الجمعية العامة مرة أخرى جميع تجارب الأسلحة النووية ، وتكرر اقتناعها بأنه لا يوجد سبب وجيه لتأخير تحقيق حظر شامل للتجارب . وتحت مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تحقق دون تأخير وقف جميع تجارب الأسلحة النووية أما بعقد اتفاق دائم أو باعلان وقف انفرادى أو متفق عليه .

٢٦١- القرار ٣٠٧٨ باء (د-٢٨)

بمقتضى فقرات المنطبق تؤيد الجمعية العامة قلقها الشديد لاستمرار اجراء تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي جوف الأرض ، ولعدم احراز تقدم في سبيل عقد اتفاق بشأن حظر التجارب الشامل ، وتطلب مجددا الى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل ، على سبيل الاستعجال ، على وقف جميع تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات ، وتؤكد أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تجرى تجارب الأسلحة النووية في الجو أن تتوقف فوراً عن اجراء مثل هذه التجارب ، وتحث الدول التي لم تنضم بعد الى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية على الانضمام اليها دون مزيد من التأخير ، وتحث الدول الأعضاء في مؤتمر لجنة نزع السلاح ، ولا سيما تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب على البدء فوراً في المفاوضات الرامية الى وضع معاهدة تكفل تحقيق الهدف المنشود ألا وهو حظر التجارب الشامل ، وترجو مؤتمر لجنة نزع السلاح أن يواصل ، على سبيل الأولوية العليا ، مداولاته بشأن معاهدة لحظر التجارب الشامل ، أخذاً بعين الاعتبار المقترحات التي تم ابدائها في اللجنة وكذلك الآراء المعرب عنها في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة ، وفي دوراتها السابقة ، وأن يقدم الى الجمعية في دورتها التاسعة والعشرين تقريراً خاصاً عن هذه المسألة ، مضمناً أيضاً مواظن الاتفاق في طريق وضع مشروع المعاهدة ، وتقر الجمعية أن تدرج في جدول الأعمال المقوت لدورتها التاسعة والعشرين بنداً عنوانه " مساس الحاجة الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية وتعد معاهدة تهدف الى تحقيق حظر شامل للتجارب " وذلك محل البند المعنون " مساس الحاجة الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية " ، والمدرج في جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين .

٢٦٢- القرار ٣٠٨٠ (د-٢٨)

بمقتضى فقرات منطبق القرار ، تحث الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، جميع الدول على قبول المبادئ والأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ (د-٢٦) ، المعنون " اعلان المحيط الهندي منطقة سلم " (انظر اعلاه ) ، وذلك كمساهمة بنائة في تعزيز الأمن الاقليمي والدولي ، وترجو من الأمين العام أن يعد ، بالاستعانة بمن يختاره من خبراء مؤهلين وهيئات مختصة ، بياناً وقائعياً ، على أساس المعلومات المتاحة ، عن جميع نواحي الوجود العسكري للدول الكبرى في المحيط الهندي ، مع الاهتمام بوجه خاص بتوزيع القطع البحرية الحاصل في اطار التنافس بين الدول الكبرى ، وأن يحيل البيان الى اللجنة الخاصة المعنية بالمحيط الهندي قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٧٤ اذا أمكن .

الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة ، ١٩٧٤

٢٦٣- القرار ٣٢٥٧ (د-٢٩)

بمقتضى فقرات المنطبق تدين الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، جميع تجارب الأسلحة النووية ، مهما كانت البيئة التي تجرى فيها ، وتؤكد من جديد قلقها العميق لاستمرار مثل هذه التجارب في الجو وفي جوف الأرض ، ولعدم احراز تقدم في سبيل عقد اتفاق بشأن حظر التجارب الشامل ، وتدعو جميع الدول التي لم تصح بعد أطرافاً في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب أن تنضم اليها

فورا ، وتعد مرة أخرى الحاج الحاجة الى عقد اتفاق حظر شامل للتجارب ، وتذكر الدول الحائزة للأسلحة النووية بمسؤوليتها الخاصة في المبادرة بتقديم الاقتراحات لهذه الغاية ، وتدعو جميع الدول الى الامتناع عن اجراء تجارب الأسلحة النووية ، في أية بيئة ، الى حين عقد مثل هذا الاتفاق ، وتطلب الى مؤتمر لجنة نزع السلاح أن يمنح الأولوية العليا لعقد اتفاق للحظر الشامل للتجارب ، وأن يبلغ الجمعية العامة في دورتها الثلاثين عن التقدم المحرز .

#### ٢٦٤ - القرار ٣٢٥٩ ألف (د-٢٩)

بمقتضى فقرات المنطوق ، تحت الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، دول المحيط الهندي والساحلية والخلفية ، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وسائر المستخدمين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي ، على تقديم دعم ملموس للعمل على جعل المحيط الهندي منطقة سلم والمحافظة على صفته هذه ، وتدعو الدول الكبرى الى الكف عن زيادة وتعزيز وجودها العسكري في منطقة المحيط الهندي ، كخطوة أولى أساسية في سبيل تخفيف حدة التوتر وتعزيز السلم والأمن في المنطقة ، وترجو دول المحيط الهندي والساحلية والخلفية أن تدخل ، في أقرب وقت ممكن ، في مشاورات بقصد عقد مؤتمر عن المحيط الهندي ، وتدعو جميع الدول ، ولا سيما الدول الكبرى ، الى التعاون على نحوٍ طلي مع اللجنة الخاصة في أداء وظائفها ، وتعرب عن شكرها للأمين العام للجهود التي بذلها في إعداد البيان الوقائي عن الوجود العسكري للدول الكبرى في المحيط الهندي \* .

#### ٢٦٥ - القرار ٣٢٦١ جج (د-٢٩)

بمقتضى فقرات المنطوق ، تحت الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية على أن يوسع نطاق مباحثاتهما لتحديد الأسلحة النووية ويزيدا من سرعة خطاها ، وتشدد مرة أخرى على ضرورة استعجال الوصول الى اتفاق على تحديدات نوعية هامة ، وتخفيضات كبيرة في ما يملكه من أجهزة السلاح النووي الاستراتيجية ، كخطوة ايجابية نحو نزع السلاح النووي ، وتدعو حكومتي الدولتين الى مواصلة اعلام الجمعية العامة في الوقت المناسب بنتائج مفاوضاتهما .

#### ٢٦٦ - القرار ٣٢٦١ دال (د-٢٩)

بمقتضى فقرات المنطوق ، تتأشد الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تبذل جهودا متضافرة في كافة المحافل الدولية المناسبة بهدف القيام على وجه السرعة بايجاد تدابير فعالة لوقف سباق التسلح النووي ولمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية ، وترجو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستمر في دراساتهما عن التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية ، وفوائدها وامكانية القيام بها ، بما في ذلك النواحي القانونية والصحية والنواحي المتصلة بالسلامة ، وتدعو مؤتمر لجنة مفاوضات نزع السلاح ، الى أن يعمد ، عند تقديم تقريره الى

\* الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٩

• المرفق (Add.1 9A/9629)



الجمعية العامة في دورتها الثلاثين المتعلق بوضع معاهدة تهدف الى تحقيق حذر شامل للتجارب الى أن يضمن هذا التقرير فرعا يتناول دراسة موضوع الآثار المترتبة على التفجيرات النووية السلمية من زاوية مراقبة التسليح ، وأن يأخذ في الاعتبار ، عندما يفعل ذلك ، وجهات النظر التي تبديتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حسبما طلب منها أعلاه ، وتعرب الجمعية عن أملها في أن يعقد مؤتمر استعراض سير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الذي سيعقد في جنيف في شهر أيار/ مايو ١٩٧٥ ، الى النظر كذلك في دور التفجيرات النووية السلمية ، كما هو وارد في هذه المعاهدة وتدعو في هذا الصدد ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، الى موافاة مؤتمر استعراض سير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمعلومات عن الخطوات التي اتخذتها منذ بدء نفاذ المعاهدة ، أو التي ينويان اتخاذها ، نحو عقد الاتفاق الدولي الأساسي الخاص بشأن التفجيرات النووية التي تجرى لأغراض سلمية وهو الاتفاق المنصوص عليه في المادة الخاصة من المعاهدة .

#### ٢٦٧ - القرار ٣٢٦١ هـ (د-٢٩)

بمقتضى فقرات المنطوق تؤيد الجمعية العامة من جديد دعوتها كل الدول الى اعتبار افريقيا منطقة لا نووية واحترام وضعها هذا ، وتكرر دعوتها كل الدول الى احترام الاعلان الذي أصدره اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية والخاص باعتبار افريقيا منطقة لا نووية ، والامتناع لهذا الاعلان ، وتكرر أيضا دعوتها كل الدول الى الامتناع عن تجريب وتصنيع وتوزيع ونقل وتخزين واستخدام الأسلحة النووية على القارة الافريقية أو التهديد باستخدامها ، وترجو من الأمين العام أن يقدم كل المساعدات اللازمة لمنظمة الوحدة الافريقية من أجل تحقيق أهداف وغايات هذا القرار . وأحكمت التوصيات بعد ذلك وأبرزت في قرارات الجمعية العامة ٣٤٧١ (د-٣٠) و ٢٩/٣١ و ٣٢/٨١ .

#### ٢٦٨ - القرار ٣٢٦١ واو (د-٢٩)

بمقتضى فقرات المنطوق ، تقرر الجمعية العامة ، اجراء دراسة شاملة عن مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية من كافة نواحي هذه المسألة ، وتطلب أن يقوم بالدراسة فريق خاص من الخبراء الحكوميين المؤهلين وذلك تحت رعاية مؤتمر لجنة نزع السلاح ، وتدعو الحكومات المهتمة بالأمر والمنظمات الدولية المعنية الى تقديم أية مساعدة تطلب منها لاجراء هذه الدراسة ، وترجو مؤتمر لجنة نزع السلاح احالة الدراسة ، في تقرير خاص ، الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين . (انظر أيضا الوثيقة CD/476 أعلاه ) .

#### ٢٦٩ - القرار ٣٢٦١ زاي (د-٢٩)

بمقتضى فقرات المنطوق ، تعلن الجمعية العامة ، تأييدها الحازم لاستقلال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وسلامتها الإقليمية وسيادتها ، وتوصي الدول الأعضاء بأن تدرس في كمال المحافل المناسبة ، دون ابطاء ، مسألة تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

٢٧٠ - القرار ٣٢٦٣ (د-٢٩)

بمقتضى فقرات المنطق ، أشادت الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، بفكرة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، واعتبرت أنه مما لا غنى عنه لتعزيز فكرة اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن يعلن كافة الأطراف المعنيين في المنطقة رسميا وفورا عزمهم على الامتناع ، على أسس متبادل ، عن انتاج أسلحة نووية أو تجريبها أو الحصول عليها أو اقتنائها أو حيازتها على أي نحو آخر ، وتدعو جميع الأطراف المعنيين في المنطقة الى الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وتعرب عن أملها في أن تمد جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، يد التعاون التام لتحقيق أهداف هذا القرار تحقيقا فعليا ، وتطلب الى الأمين العام استطلاع آراء الأطراف المعنية بشأن تطبيق القرار ، ولا سيما بشأن الفقرتين ٢ و ٣ منه ، وتقديم تقرير عن ذلك الى مجلس الأمن في موعد قريب ، ثم الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

٢٧١ - القرار ٣٢٦٥ ألف (د-٢٩)

بمقتضى القرار تعترف الجمعية العامة بأن أوضاع وإجراءات انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية تختلف باختلاف المنطقة ، وتعترف كذلك بأن انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المناطق المناسبة وبالاتفاق بين الدول المعنية ، يمكن أن يعزز قضية نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، وترى بالتالي أن المبادرة الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة المناسبة من آسيا ينبغي أن تصدر عن دول المنطقة المعنية ، مع مراعاة سماتها الخاصة وامتدادها الجغرافي .

٢٧٢ - القرار ٣٢٦٥ باء (د-٢٩)

بمقتضى فقرات المنطق تحيط الجمعية العامة علما ، ضمن أمور أخرى ، بتأكيد دول منطقة جنوب آسيا بعدم اقتناء أسلحة نووية أو صنعها ، وتكريس برامجها النووية بصورة حصرية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعبها ، وتهدد من حيث المبدأ ، فكرة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا ، وتدعو دول منطقة جنوب آسيا وغيرها من الدول المجاورة غير الحائزة للأسلحة النووية التي قد يهملها الأمر الى البدء ، دون ابطاء ، فيما يلزم من مشاورات بغرض انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وتحثها على الامتناع ، الى أن يتم ذلك ، عن القيام بأي عمل يتعارض مع بلوغ هذه الأهداف ، وتعرب عن أملها في أن تمد جميع الدول ، وخصوصا الحائزة للأسلحة النووية منها ، يد التعاون التام من أجل تحقيق الأهداف التي يدعوا اليها القرار تحقيقا فعليا ، وتطلب من الأمين العام أن يدعو الى عقد اجتماع بغرض اجراء المشاورات المشار اليها أعلاه ، وأن يقدم المساعدة التي قد تكون مطلوبة لهذا الغرض .

الدورة الثلاثون للجمعية العامة ، ١٩٧٥٢٧٣ - القرار ٣٤٦٦ (د-٣٠)

بمقتضى فقرات المنطق تدين الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، جميع تجارب الأسلحة النووية أيا كانت البيئة التي تجرى فيها ، وتعرب عن أسفها الشديد لاستمرار حالة عدم التقدم نحو

الاتفاق على حظر شامل للتجارب ، وتعهد مسير الحاجة الى التوصل الى اتفاق على عقد حظر شامل وفعال للتجارب ، وتدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الى وقف جميع تجارب الأسلحة النووية بواسطة ايقاف متفق عليه ، يراجع أمره بعد فترة محددة ، باعتبار ذلك خطوة مؤقتة نحو عقد اتفاق حظر رسمي وشامل للتجارب ، وتعهد في هذا الصدد المسؤولية الخاصة التي تتحملها الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في اتفاقات دولية أعلنت فيها عزمها على التوصل ، في أقرب موعد ممكن ، الى وقف سباق التسلح النووي ، وتدعو جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الى الانضمام اليها فوراً ، وتحت مؤتمر لجنة نزع السلاح على اعطاء أعلى درجة من الأولوية لعقد اتفاق حظر شامل للتجارب ، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

#### ٢٧٤- القرار ٣٤٦٨ (د-٣٠)

بمقتضى فقرات المنطق تلاحظ الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، توصل دول المحيط الهندي الساحلية والخلفية الى اتفاق من حيث المبدأ على عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي ، وترجو من دول المحيط الهندي الساحلية والخلفية أن تواصل مشاوراتها حول عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي ، على أن تولي اهتماماً خاصاً للنقاط الست التالية : (أ) مقاصد المؤتمر ؛ (ب) تاريخ انعقاده ومدته ؛ (ج) مكان انعقاده ؛ (د) جدول أعماله المؤقت ؛ (هـ) المشتركين فيه ؛ (و) مستوى المشتركين فيه . وترجو من اللجنة المختصة أن تواصل أعمالها و مشاوراتها وفقاً لولايتها وأن تقدم تقريراً عن أنشطتها الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، بما في ذلك نتائج المشاورات المشار اليها في أعلاه ، وتدعو جميع الدول ، ولا سيما الدول الكبرى والمنتفعين بالحريين الرئيسيين من المحيط الهندي ، الى التعاون على نحو عملي مع اللجنة المختصة في أداء وظائفها .

#### ٢٧٥- القرار ٣٤٧٢ ألف (د-٣٠)

بمقتضى فقرات منطق القرار ، تحيط الجمعية العامة علماً ، ضمن أمور أخرى ، بالتقرير الخاص لمؤتمر لجنة نزع السلاح الذي يتضمن الدراسة الشاملة لجميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، وتدعو جميع الحكومات والوكالات الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية الى أن تحيل الى الأمين العام قبل ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٦ ما تراه مناسباً من الآراء والملاحظات والاقتراحات بشأن التقرير الخاص ، وترجو من الأمين العام أن يعد تقريراً مبنياً على المعلومات الواردة وأن يقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

#### ٢٧٦- القرار ٣٤٧٢ باء (د-٣٠)

بمقتضى فقرات المنطق ، اعتمدت الجمعية العامة رسمياً الاعلان التالي :

#### أولاً - تعريف مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية

١- تعتبر "منطقة خالية من الأسلحة النووية" ، كقاعدة عامة ، أية منطقة تعترف

بصفتها هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتنشئها أية مجموعة من الدول ، على سبيل  
الممارسة الحرة لسيادتها ، وذلك بمقتضى معاهدة أو اتفاقية يجرى بموجبها ما يلي :

- (أ) تحديد نظام الخلو التام من الأسلحة النووية الذي تخضع له المنطقة المعنية ،  
بما في ذلك الاجراء الخاص بتعيين حدود المنطقة ؛  
(ب) انشاء جهاز دولي للتحقق والمراقبة لضمان الامثال للالتزامات الناشئة عن ذلك  
النظام .

### ثانيا - تعريف الالتزامات الرئيسية للدول الحائزة للأسلحة النووية تجاه المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتجاه الدول الداخلة فيها

- ١ - في حالة كل منطقة خالية من الأسلحة النووية تعترف بصفتها تلك الجمعية العامة  
يتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد أو تؤيد من جديد ، في صك دولي  
رسمي له قوة الالتزام القانوني الكامل ، كعاهدة أو اتفاقية أو بروتوكول ، الالتزامات الآتية :
- (أ) ان تحترم جميع عناصر نظام الخلو التام من الأسلحة النووية المحددة في  
المعاهدة أو الاتفاقية المنشئة للمنطقة ؛  
(ب) أن تمتنع عن الاسهام بأية طريقة في أداء أفعال ، في الأقاليم التي تشكل جزء  
من المنطقة ، تكون منطوية على انتهاك للمعاهدة أو الاتفاقية المذكورة آنفا ؛  
(ج) ان تمتنع عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول  
الداخلة في المنطقة .

### ثالثا - نطاق التعريفين

- ٣ - لا يخل التعريفان الواردان أعلاه بأي شكل من الأشكال بالقرارات التي اتخذتها  
الجمعية العامة والتي قد تتخذها بشأن حالات معينة تتعلق بمناطق خالية من الأسلحة النووية ،  
أو بالحقوق المترتبة للدول الأعضاء نتيجة لتلك القرارات .

### ٢٧٧ - القرار ٣٤٧٤ (د-٣٠)

وبمقتضى فقرات المنطوق تعرب الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، عن الرأي القائل بأن الدول  
الأعضاء التي تشاور معها الأمين العام علا بقرار الجمعية العامة ٣٢٦٣ (د-٢٩) (أعلاه) ،  
ينبغي أن تبذل جهودا نحو تحقيق هدف انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق  
الأوسط ، وتحت الجمعية كل الأطراف الذين يعنيههم الأمر مباشرة ، على الانضمام الي معاهدة  
منع انتشار الأسلحة النووية ، كوسيلة لتحقيق ذلك الهدف ، وتوصي بأن تقوم الدول الأعضاء المشار  
اليها أعلاه ، ريثما تنشأ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في ظل نظام فعال من ضمانات  
السلامة ، بما يلي : (أ) أن تعلن رسميا وفورا عزمها على الامتناع ، على أساس متبادل ، عن

انتاج الأسلحة النووية وأجيزة الانفجار النووي ، وعن الحصول علينا ، أو حيازتها على أى نحو آخر وكذلك عن السماح لأى طرف ثالث بوضع أسلحة نووية في أراضينا أو في الأراضي الخاضعة لسيطرتنا (ب) ان تمتنع ، على أساس متبادل ، عن أى عمل آخر من شأنه أن يسيل الحصول على تلك الأسلحة أو تجريبها أو استعمالها ، أو يضر ، على نحو آخر ، بهدف انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة ، في ظل نظام فعال من ضمانات السلامة ، كما توصي ، الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تمتنع عن أى عمل يناهى أغراض القرار الحالي وهدف انشاء منطقة بالشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية في ظل نظام فعال من ضمانات السلامة ، وبأن تتعاون مع دول المنطقة فسي جهودها لتحقيق هذا الهدف .

وقد أوردت التوصيات بعد ذلك أيضا في قرارى الجمعية العامة ٧١/٣١ و ٨٢/٣٢ .

#### ٢٧٨ - القرار ٣٤٧٦ ألف (د-٣٠)

بمقتضى فقرة المنطق ، تقرر الجمعية العامة أن تولي الاهتمام الواجب لأى اقتراح يرمي الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في رقعة مناسبة من آسيا بعد أن تكون الدول التي يهملها الموضوع في الرقعة المعنية قد قامت فيما بينها بتطوير الاقتراح والوصول به الى مرحلة النضج .

#### ٢٧٩ - القرار ٣٤٧٦ باء (د-٣٠)

بمقتضى الفقرة ٢ من الديباجة تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام \* ، وبمقتضى فقرات المنطق تحت الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، دول جنوبي آسيا على أن تواصل جهودها لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوبي آسيا ، كما يوصي بذلك قرار الجمعية العامة ٣٢٦٥ باء (د-٢٩) ، وتحت أيضا تلك الدول على أن تمتنع عن أى عمل مناف لهدف انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوبي آسيا .

وقد أوردت التوصيات بعد ذلك أيضا في قرارى الجمعية العامة ٧٣/٣١ و ٨٢/٣٢ .

#### ٢٨٠ - القرار ٣٤٧٧ (د-٣٠)

بمقتضى فقرات المنطق تؤيد الجمعية العامة فكرة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوبي المحيط الهادى ، وتدعو البلدان المعنية الى المضي قدما في اجراء المشاورات حول طرق ووسائل بلوغ هذا الهدف ، وتعرب عن الأمل في أن تتعاون جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، تعاونا كاملا من أجل تحقيق أهداف هذا القرار ، وترجو من الأمين العام تقديم كل مساعدة ضرورية الى دول المنطقة من أجل تحقيق مقصد هذا القرار .

#### ٢٨١ - القرار ٣٤٧٨ (د-٣٠)

بمقتضى فقرات المنطق ، تحيط الجمعية العامة علما ، ضمن أمور أخرى ، بمشروع معاهدة الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية المقدم للجمعية العامة من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية ، والمرفق نصه بالقرار الحالي ، وتدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الى أن تشرع في موعد لا يتعدى ٣١ آذار / مارس ١٩٧٦ ، في اجراء مفاوضات بهدف التوصل الى اتفاق بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية ، وتدعو ٢٥ الى ٣٠ دولة من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ، يقوم بتعيينها رئيس الجمعية العامة بعد التشاور مع كافة المجموعات الاقليمية الى الاشتراك في تلك المفاوضات ، واعلام الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة بنتائج هذه المفاوضات ، وترجو من الأمين العام أن يقدم المساعدة اللازمة التي قد تتطلبها المفاوضات الرامية الى التوصل الى اتفاق بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية .

### ٢٨٢- القرار ٣٤٨٤ ألف (د-٣٠)

بمقتضى فقرات المنطق ، تناشد الجمعية العامة مرة أخرى ، ضمن جملة أمور ، جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تبذل جهوداً متضافرة في كل المحافل الدولية الملائمة ، بقصد التوصل على وجه السرعة الى تدابير فعالة لوقف سباق الأسلحة النووية ولمنع المزيد من انتشار تلك الأسلحة ، وتدعو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ان يقدموا الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، عن طريق الأمين العام ، معلومات عما عساهما يجريانه أو يزمعان اجراءه من مشاورات لعقد الاتفاق الدولي الأساسي الخاص بشأن التفجيرات النووية للأغراض السلمية ، المشار اليه في المادة الخامسة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وترجو من مؤتمر لجنة نزع السلاح ان يوالي ، عند نظره في وضع تفاصيل معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، استعراض ما للتفجيرات النووية للأغراض السلمية من آثار في مجال الحد من التسليح ، بما في ذلك امكانية اساءة استخدام هذه التفجيرات للتحايل على أي حظر مفروض على تجريب الأسلحة النووية ، وتؤكد ضرورة العمل ، خاصة في اطار حظر التجارب الشامل ، على ألا يكون أي تجريب أو استخدام للتفجيرات النووية للأغراض السلمية عاملاً مساهماً في تجريب الأسلحة النووية أو في تطوير اعتدة الدول الحائزة لهذه الأسلحة أو في تمكين دول أخرى من اكتساب قدرة على اجراء التفجيرات النووية ، وتدعو الجمعية جميع الدول الأعضاء الى مد يد التأييد والمساعدة في انجاز هذه المهام .

### الدورة الحادية والثلاثون للجمعية العامة ، ١٩٧٦

### ٢٨٣- القرار ٣١/٦٦

بمقتضى فقرات المنطق ، تدين الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، جميع تجارب الأسلحة النووية ، أياً كانت البيئة التي تجرى فيها ، وتعرب عن قلقها البالغ لعدم البدء حتى الآن في مفاوضات موضوعية للتوصل الى اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب ، وتؤكد من جديد أن الحاجة ماسة الى التوصل الى اتفاق شامل وفعال ، وتدعو من جديد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الى الاتفاق على وقف لجميع تجارب الأسلحة النووية ، يراجع أمره بعد فترة محددة ، باعتبار ذلك خطوة مؤقتة نحو عقد اتفاق حظر رسمي وشامل للتجارب ، وتؤكد في هذا الصدد المسؤولية الخاصة التي تضطلع بها الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في اتفاقات دولية أعلنت فيها عزمها على التوصل ، في أقرب موعد ممكن الى وقف سباق التسليح النووي ، وتدعو جميع الدول التي لم تصبح

بعد أطرافاً في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية إلى الانضمام إليها فوراً ، وتحت مؤتمر لجنة نزع السلاح على الاستمرار في اعطاء أعلى درجة من الأولوية لعقد اتفاق حظر شامل للتجارب ، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ،

#### ٢٨٤- القرار ٢٨/٣١

بمقتضى فقرات المنطوق تعرب الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، عن أسفها لضالة منجزات نزع السلاح من حيث عقد اتفاقات فعالة حقاً لنزع السلاح والحد من الأسلحة ، ولما لا استمرار سباق التسلح العقيم والمدد للموارد ، ولا سيما سباق التسلح النووي ، من آثار ضارة بالسلم والاقتصاد العالميين ، وتدعو مرة أخرى جميع الدول ، وكذلك الهيئات المعنية بمسائل نزع السلاح ، إلى أن تركز اهتمامها على اتخاذ تدابير فعالة لوقف سباق التسلح ، ولا سيما في الميدان النووي ، ولتخفيض النفقات العسكرية ، ولبذل جهود متصلة لحرار تقدم نحو نزع السلاح العام الكامل .

#### ٢٨٥- القرار ٢٠/٣١

بمقتضى فقرات المنطوق ، تكرر الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، الاعراب عن اقتناعها بأن انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمكن أن يسهم في توفير الأمن لاعضاء هذه المناطق ، وفي منح انتشار الأسلحة النووية ، وفي تحقيق أهداف نزع السلاح العام الكامل ، وتوجه انتباه الحكومات إلى الدراسة الشاملة وإلى الآراء والملاحظات والاقتراحات المتعلقة بهذه الدراسة والواردة في تقرير الأمين العام\* ، وتعرب عن الأمل في أن تؤدي الدراسة الشاملة والآراء والملاحظات والاقتراحات التي يتم ابدائها بشأنها إلى تعزيز الجهود الأخرى التي تبذلها الحكومات فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، وإلى مساعدة الدول المهتمة بانشاء مثل هذه المناطق ، وتحييل الدراسة الشاملة وتقرير الأمين العام إلى الحكومات المعنية وإلى المنظمات الدولية المهتمة بالأمر ومؤتمر لجنة نزع السلاح وذلك لمتابعة النظر فيهما ولاتخاذ التدابير التي تراها مناسبة ، كل في ميدان اختصاصها .

#### ٢٨٦- القرار ٢٥/٣١

بمقتضى فقرات منطوق القرار تدعو الجمعية العامة بالحاح ، ضمن أمور أخرى ، إلى أن تبذل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية جهوداً حازمة من أجل : (أ) تحقيق وقف سباق التسلح النووي ؛ (ب) اتخاذ تدابير فعالة نحو نزع السلاح النووي ؛ (ج) ايجاد حل سريع للمصاعب التي تكتنف الوصول إلى اتفاق لوقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد ، باعتبار ذلك خطوة نحو تحقيق هذه الأهداف ، وأكدت على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية في هذا المضمار ، وتشدد على الحاجة الملحة إلى التعاون في بذل جهود دولية في المحافل المناسبة لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ، وتعترف بأن للدول التي تقبل قيوداً فعالة فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية الحق في التمتع على نحو كامل بفوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وتشدد على أهمية بذل كل الجهد لزيادة توفر الطاقة وخاصة للوقاء بحاجة بلدان العالم النامية ، وترجو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تولي أولوية عليا لبرنامج عليها في هذه المجالات .

\* A/31/189 و Add.1 و Add.2 و Add.3 • انظر أيضا CD/467 أملاه .

٢٨٧ - القرار ٨٨/٣١

بمقتضى فقرات المنطق ، ترجو الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، من اللجنة المختصة ودول المحيط الهندي الساحلية والخلفية أن تواصل متاوراتها لصياغة برنامج عمل يؤدي الى عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي ، وتجدد دعوتها الى جميع الدول ، ولا سيما الدول الكبرى والمستخدمين البحرين الرئيسيين للمحيط الهندي ، للتعاون على نحو علي مع اللجنة المختصة فسي أداء وظائفها .

٢٨٨ - القرار ٨٩/٣١

بمقتضى فقرات منطق القرار ، تدعو الجمعية العامة ، من جديد ، ضمن أمور أخرى ، جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤٧٨ (د-٣٠) ، الى أن تشري في أقرب وقت ممكن باجراء مفاوضات حول عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية ، على أن تشترك في هذه المفاوضات دول غير حائزة للأسلحة النووية ، وترجو من الأمين العام أن يقدم المساعدة اللازمة التي قد تتطلبها المفاوضات وأن يحيل الى المجموعة المشار اليها في الفقرة ١ أعلاه جميع الوثائق المتصلة بنظر الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين في البند المعنون " عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية " .

٢٨٩ - القرار ٩٢/٣١

بمقتضى فقرات المنطق ، تدعو الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى ان تنفذ تنفيذًا تامًا وعلى وجه الاستعجال ، جميع أحكام الوثيقة النهائية بما في ذلك ما يتصل منها بالبحر الأبيض المتوسط ، وأن تنظر بعين التأييد في تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون لما فيه مصلحة السلم والأمن الدوليين .

٢٩٠ - القرار ١٨٩/٣١ جج

بمقتضى فقرات منطق القرار ترجو الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعمد ، كخطوة أولى نحو تحقيق الحظر الكامل لا استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، الى النظر في أن تتعهد ، دون الاخلال بالتزاماتها بموجب معاهدات انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أطرافًا في ترتيبات الأمن النووي المتخذة من قبل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وقررت أن تستعرض التقدم المحرز فيما يتعلق بمسألة تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في دورتها الثانية والثلاثين .

٢٩١ - القرار ١٨٩/٣١ دال

بمقتضى فقرات منطق القرار ، تقر الجمعية العامة ، بأن للدول التي تقبل بقيود فعالة لمنوع الانتشار الحق في أن تتمتع على نحو تام بفوائد الاستعمالات السلمية للطاقة النووية ، وتؤكد على أهمية زيادة الجهود في هذا الميدان ، ولا سيما لتلبية احتياجات مناطق العالم النامية ، وترجو



من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تولي اهتماما خاصا لبرنامج عملها في مجال منع الانتشار ، بما في ذلك جهودها لتسهيل التعاون النووي السلمي ولزيادة مساعدة مناطق العالم النامية ، في ظل نظام ضمانات فعال وشامل ، وترجو أيضا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصل دراساتها بشأن مسألتي انتشاء مراكز متعددة للبلدان لدورة الوقود ووضع نظام دولي لتخزين البلوتونيوم بوصفهما وسيلتين فعاليتين لتعزيز مقاصد نظام منع الانتشار ، وتدعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى أن تنظر بعناية في كل ما قدم اليها من مقترحات تتصل بهذا الموضوع وتستهدف تعزيز نظام الضمانات .

#### الدورة الثانية والثلاثون للجمعية العامة ، ١٩٧٧

##### ٢٩٢- القرار ٥٠/٣٢

بمقتضى فقرات الديباجة ، تعرب الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، عن اقتناعها بأن الأهداف المتمثلة في الاستخدام التام للطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي منع انتشار الأسلحة النووية يمكن تعزيزها عن طريق وضع مبادئ مقبولة عالميا للتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وبمقتضى فقرات المنطوق ، تعلن الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، ان التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يجب أن يتم في ظل ضمانات دولية متفق عليها ومناسبة يجري تطبيقها عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس من عدم التمييز بغية منع انتشار الأسلحة النووية منعاً فعالاً .

##### ٢٩٣- القرار ٧٨/٣٢

بمقتضى فقرات المنطوق ، تكرر الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، الاعراب عن قلقها الشديد لأنه برغم القرارات المتكررة للجمعية العامة ، الداعية الى وقف تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات ، استمرت هذه التجارب دون نقصان ، وتلاحظ الجمعية بارتياح أن المفاوضات قد بدأت فيما بين ثلاث دول حائرة للأسلحة النووية بغية صياغة اتفاق بشأن تحقيق حظر شامل للتجارب ، وتعلن أن عقد مثل هذا الاتفاق وفتح باب التوقيع عليه سيكونان أفضل بشر بنجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ١٩٧٨ ، وتحث الدول الثلاث المعنية الحائرة للأسلحة النووية على أن تسرع بمفاوضاتها بهدف الوصول بها الى نهاية ايجابية في أقرب وقت ممكن ، وعلى أن تحيل نتائج المفاوضات الى مؤتمر لجنة نزع السلاح لدراسة دراسة كاملة في موعد لا يتجاوز بداية دورته الربيعية لسنة ١٩٧٨ ، وترجو الجمعية العامة من مؤتمر لجنة نزع السلاح أن يتناول بالبحث ، بأقصى سرعة ، النص المتفق عليه الذي ينشأ عن المفاوضات الثلاثية الأطراف ، بقصد تقديم مشروع معاهدة الى الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح المزمع عقدها في أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ١٩٧٨ .

##### ٢٩٤- القرار ٨٦/٣٢

بمقتضى فقرات منطوق القرار تقر الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، أن يعقد ، كخطوة تالية نحو عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي ، اجتماع لدول المحيط الهندي الساحلية والخلفية في نيويورك في

وقت مناسب، يمكن أن تحضره دول أخرى غير واردة ضمن هذه الفئة تكون قد اشتركت أو أعربت عن رغبتها في الاشتراك في أعمال اللجنة المخصصة، وترجو من اللجنة المخصصة القيام بالاستعدادات اللازمة لعقد الاجتماع.

#### ٢٩٥ - القرار ٧٨/٣٢ ألف

بمقتضى فقرات منطبق القرار، تدعو الجمعية العامة، ضمن أمور أخرى، جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية أو أية أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل، التي لم تصدق على معاهدة قاع البحار أو تنضم إليها بعد إلى أن تفعل ذلك، وتؤكد اهتمامها الشديد بتجنب حدوث سباق تسلح في ميدان الأسلحة النووية أو أية أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل في قاع البحار أو المحيطات أو باطن أرضها، وترجو من مؤتمر لجنة نزع السلاح أن يعتمد - بالتشاور مع الدول الأطراف في معاهدة قاع البحار ومع مراعاة المقترحات التي قدمت أثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة قاع البحار وأية تطورات تكنولوجية ذات صلة - إلى النظر فوراً في اتخاذ تدابير أخرى في ميدان نزع السلاح للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في قاع البحار.

#### ٢٩٦ - القرار ٨٧/٣٢ باء

بمقتضى فقرات المنطبق تؤيد الجمعية العامة من جديد أحكام قرارها ١٨٩/٣١ جيم (انظر أعلاه)، وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على النظر جدياً في أن تعطي التعهد الذي اقترحت الجمعية العامة في قرارها ١٨٩/٣١ جيم، وعلى اتخاذ تدابير عاجلة في جميع المحافل المختصة لتعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتوصي ببذل جميع الجهود الممكنة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح المزمع عقدها في أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ١٩٧٨ لوضع تأكيدات ملزمة وموثقة بها بشأن أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مع أخذ القرار ١٨٩/٣١ جيم بعين الاعتبار.

#### ٢٩٧ - القرار ٨٧/٣٢ واء

بمقتضى فقرات المنطبق تدعو الجمعية العامة بالحاح، ضمن أمور أخرى، جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تبذل جهوداً حازمة من أجل ما يلي: (أ) تحقيق وقف سباق التسلح النووي؛ (ب) اتخاذ تدابير فعالة في سبيل نزع السلاح النووي؛ (ج) إيجاد حل مبكر للمشاكل المتبقية في مجال التوصل إلى اتفاق لوقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، وتؤيد الجمعية أيضاً، في هذا الصدد المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية، التي قبلت بالفعل التزامات دولية، أي الالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ووقف تجارب الأسلحة النووية، وتلاحظ أن الجهود المبذولة مؤخراً لتحقيق هذه الأهداف هي جهود مشجعة. وضمن أمور أخرى، تشدد الجمعية على أهمية بذل جهود حازمة، وخاصة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية، لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتحث الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن تعتمد، في المقام الأول، إلى الانضمام إليها في موعد مبكر، أو كحد أدنى

الى القبول بترتيبات أخرى تتطوى على تطبيق ضمانات على دورة وقودها النووي الكاملة ، ويكون من شأنها أن توفر للمجتمع الدولي ضمانات كافية من اخطار الانتشار ، وأن تضمن للدول المعنية في الوقت نفسه الحصول ، دون عائق أو تمييز ، على الفوائد السلمية للطاقة النووية ، وتؤكد رسمياً انه :  
(أ) ينبغي ألا تقوم الدول بتحويل المواد أو المرافق النووية المدنية الى إنتاج الأسلحة النووية ؛  
(ب) من حق جميع الدول أن تطور الجراجم من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية في اطار ضمانات فعالة وغير تمييزية لمنع انتشار الأسلحة النووية ،

### ٢٩٨ - القرار ١٥٤/٣٢

بمقتضى الفقرة ٦ من منطوق القرار تحت الجمعية العامة على اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لسباق التسلح ، وتشجيع نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، وانشاء مناطق للسلم والتعاون وسحب القواعد العسكرية الأجنبية ، وكذلك لاحتراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة • ولتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الميدان ، ومقتضى الفقرة ٧ من المنطوق تعرب الجمعية العامة عن الأمل في أن يتم في اجتماع بلغراد ، للدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا احتراز مزيد من النتائج الايجابية بشأن التنفيذ التام للوثيقة النهائية للمؤتمر ، مع مراعاة الترابط الوثيق بين الأمن في أوروبا وأمن البحر الأبيض المتوسط ، والشرق الأوسط ، وجميع المناطق الأخرى في العالم ، وتؤيد الجمعية العامة تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون •

حادى عشر - القرارات الأخرى ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة

الدورة الأولى ( ١٩٤٦ )

٢٩٩ - القرار ١ (أولا) المؤرخ في ٢٤ كانون الثانى / يناير ١٩٤٦

- بمقتضى القرار ، تنشى الجمعية العامة لجنة الطاقة الذرية التي تتألف من أعضاء مجلس الأمن ومن كندا ، عندما لا تكون عضوا في المجلس ، " لمعالجة المشاكل التي تنشأ عن اكتشاف الطاقة الذرية والمسائل الأخرى ذات الصلة " . وبالتحديد ، ينفي للجنة أن تقدم مقترحات من أجل :
- (أ) . التوسع في تبادل المعلومات العلمية الأساسية بين جميع الدول للأغراض السلمية ؛
  - (ب) مراقبة الطاقة الذرية الى الحد اللازم لضمان استخدامها للأغراض السلمية فقط ؛
  - (ج) ازالة الأسلحة الذرية ، وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تكييفها للتدمير الشامل ، من الأعداء الوطنية ؛
  - (د) توفير ضمانات فعالة عن طريق التفتيش وغيره من الوسائل لحماية الدول المحترمة من مخاطر الانتهاك والتمويه .

٣٠٠ - القرار ٤١ (أولا) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٦

ينص القرار ، ضمن أمور أخرى على اجراء تخفيض عام في الأسلحة ، مع حظر انتاج واستخدام الطاقة الذرية في الأغراض العسكرية بوصفها الهدف الأولي . ويقترح القرار أن ينشأ ، في إطار مجلس الأمن ، نظام دولي للمراقبة والتفتيش يتولى مراقبة تخفيض الأسلحة وكذلك مراقبة حظر استخدام الطاقة الذرية في الأغراض العسكرية .

الدورة الثالثة ( ١٩٤٨ )

٣٠١ - القرار ١٩١ (ثالثا) المؤرخ في ٤ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٨

بمقتضى الفقرة الأولى من المنطوق ، توافق الجمعية العامة على النتائج التي توصلت اليها لجنة الطاقة الذرية فيما يتعلق بانشاء نظام فعال للمراقبة الدولية للطاقة الذرية لضمان استخدامها في الأغراض السلمية فقط . ولازالة الأسلحة الذرية من الأعداء الوطنية . وتطلب الجمعية العامة ، في هذا الصدد ، من الأعضاء الدائمين في لجنة الطاقة الذرية ( وهم أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمون وكندا ) اجراء مناقشات بغية تحديد ما اذا كان هناك أساس لضمان قصر استخدام الطاقة الذرية على الأغراض السلمية ، والتخلص من الأسلحة الذرية .

### الدورة السادسة

٣٠٢- القرار ٥٠٢ (سادسا) المؤرخ في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢

بمقتضى القرار ، تلخى الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، لجنة الطاقة الذرية ولجنة الأسلحة التقليدية التي أنشأها مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ ، وتنشئ اللجنة المعنية بنزع السلاح والموجهة نحو اعداد مقترحات تصاغ في مشروع معاهدة أو معاهدات ، لتنظيم جميع القوات المسلحة والأسلحة والحد منها وتخفيضها على نحو متوازن ، ولإزالة جميع الأسلحة الرئيسية التي يمكن تكييفها للتدمير الشامل ، وللمراقبة الدولية الفعالة للطاقة الذرية من أجل ضمان حظر الأسلحة الذرية ، وقصر استخدام الطاقة الذرية على الأغراض السلمية . وفي معرض بيان المبادئ الموجهة للجنة في عملها ، تصرح الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، بأنه ، في نظام لنزع السلاح المكفول بضمانات ، يجب أن يجرى تدريجا كشف جميع القوات المسلحة وكافة الأسلحة ، بما فيها الأسلحة الذرية ، والتحقق من ذلك .

### الدورة التاسعة ( ١٩٥٤ )

٣٠٣- القرار ٨٠٨ (تاسعا) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤

بمقتضى القرار ، تحت الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، على بذل المزيد من الجهود للتوصل الى مقترحات شاملة ومنسقة تصاغ في مشروع اتفاقية دولية لنزع السلاح تنص ، في جملة أمور ، على الحظر الكامل لاستخدام وصنع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل من كل نوع ، مع تحويل المخزونات الموجودة من الأسلحة النووية للأغراض السلمية ، وعلى تحقيق مراقبة دولية فعالة بحيث يكون برنامج نزع السلاح كله مدعاة لانتفاء أى مصدر للخوف لأية دولة من تعرض أمتها للخطر .

### الدورة العاشرة ( ١٩٥٥ )

٣٠٤- القرار ٩١٤ (عاشرا) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٥

بمقتضى القرار ، تحت الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، الدول المعنية على مواصلة بذل الجهود للتوصل الى برنامج شامل لنزع السلاح ولاعطاء الأولوية ، كخطوات أولية ، للاتفاق المبكر بشأن المقترحات المتعلقة بالمراقبة والتفتيش وتنفيذها .

### الدورة الثانية عشرة ( ١٩٥٧ )

٣٠٥- القرار ١١٤٨ (ثاني عشر) المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٧

بهذا القرار تحت الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، على : التعليق الفوري لتجارب الأسلحة النووية مع مباشرة المراقبة الدولية الفعالة العاجلة ، ووقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض الخاصة بالأسلحة ، وقصر استخدام هذه المواد على الأغراض السلمية في ظل مراقبة دولية فعالة ، وتخفيض مخزونات الأسلحة النووية عن طريق برنامج لتحويل مخزونات المواد الانشطارية ، على أساس عادل وتبادلي وتحت اشراف دولي ، من الاستخدامات لأغراض التسليح الى أخرى لغير أغراض التسليح

وتخفيض القوات المسلحة والأسلحة عن طريق ترتيبات ملائمة ذات ضمانات ، والتطمين التدريجي لنظام التمييز الحر ، بعناصره الأرضية أو الجوية ، لتوقي إمكانية حدوث حمات مباحة ، والدراسة المشتركة لنظام تفتيس يكفل قصر ارسال أجسام الى الفضاء الخارجي ، على الأفراد السلمية •

#### الدورة الرابعة عشرة ( ١٩٥٩ )

٣٠٦- القرار ١٤٠٢ ألف وباء ( رابع عشر ) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٩

في هذا القرار تعرب الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، عن تقديرها للمشاركين \* في مؤتمر جنيف بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية على جيتود هم الرامية الى التوصل الى اتفاق بهذا الشأن بما في ذلك التوصل الى نظام دولي ملائم للمراقبة • وتحت الجمعية تلك الدول على مواصلة وقفها لاختباري لتجارب الأسلحة النووية أثناء المفاوضات وتناشد الدول الأخرى أن تكف عن اجراء هذه التجارب •

#### الدورة الخامسة عشرة ( ١٩٦٠ )

٣٠٧- القرار ١٥٧٦ (د-١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠

بمقتضى القرار ، تدعو الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، الى التوصل الى اتفاق دائم بشأن منع انتشار الأسلحة النووية ، وتطلب الى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكف بصفة مؤقتة وبشكل اختياري ريثما يتم عقد مثل هذا الاتفاق ، عن نقل الأسلحة النووية أو المعلومات التي يمكن استخدامها لانتاج هذه الأسلحة ، الى الدول التي لا توجد لديها بعد مثل هذه الأسلحة أو المعلومات ، وتناشد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع ، بصفة مؤقتة وبشكل اختياري ، عن صنع الأسلحة النووية أو الحصول عليها بأية وسيلة •

#### الدورة السادسة عشرة ( ١٩٦١ )

٣٠٨- القرار ١٦٤٨ (د-١٦) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١

تعرب الجمعية العامة في هذا القرار ، ضمن أمور أخرى ، عن شديد قلقها وأسفها لاستئناف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ، وتحت الدول المعنية على الامتناع عن اجراء أية تجارب أخرى من هذا القبيل ريثما يجرى عقد الاتفاقات اللازمة والملزمة على الصعيد الدولي بشأن الموضوع ، وتطلب الى الدول المعنية أن تشرع بصورة عاجلة وبسرعة في العمل على عقد مثل هذه الاتفاقات •

٣٠٩- القرار ١٦٤٩ (د-١٦) المؤرخ في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١.

بمقتضى هذا القرار ترى الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، ان المفاوضات الخاصة بعقد معاهدة بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية والنووية الحرارية ينبغي أن تسير على هدى الأسس التالية : يجب أن يكون هدف المعاهدة وقف جميع تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات في ظل جناز تفتيشي رقابي كاف لتأمين الالتزام بنودها ، وأن ينظم الجناز الدولي للمراقبة تنظيماً يكفل تمثيل جميع الأطراف في المعاهدة ، وأن يزود بالموظفين اللازمين ويجرى تشغيله على نحو يضمن موضوعيته وفعالته ، مع تفادي التفتيش الذاتي ، وباتباع اجراءات تؤمن عدم استخدام وسائله الا لأغراض المراقبة الفعالة ، وأن لا تتعرض العمليات التنفيذية والادارية اليومية التي يقوم بها الجناز الرقابي للعرقلة بسبب استعمال حق النقض (الفيتو) ، وأن تتركز المسؤولية الادارية في يد مدير فرود يتصرف بتجرد ويعمل تحت اشراف لجنة مؤلفة من ممثلي أطراف المعاهدة .

٣١٠- القرار ١٦٥٢ (د-١٦) المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١

بمقتضى القرار ، تطلب الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، الى الدول الأعضاء : الامتناع عن اجراء أو مواصلة اجراء أي شكل من أشكال التجارب النووية في افريقيا ، والامتناع عن استخدام أراضي افريقيا أو مياها الاقليمية أو مجالها الجوي لتجريب الأسلحة النووية أو تخزينها أو نقلها ، واعتبار قارة افريقيا منطقة لا نووية واحترامها على هذا الأساس .

٣١١- القرار ١٦٥٣ (د-١٦) المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١

بمقتضى القرار ، تعلن الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، مايلي :

- (أ) ان استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية يتنافى مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها ، ويعتبر بالتالي انتهاكا مباشرا للميثاق ؛
- (ب) ان استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية يتجاوز حتى نطاق الحرب ، ويمسك الانسانية والمدنية بأسباب الألم والدمار العشوائ ، ويعتبر بالتالي مخالفا لقواعد القانون الدولي وقوانين الانسانية ؛

(ج) ان استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية هو حرب موجبة لا ضد العدو و أو الأعداء فحسب ، بل أيضا ضد الانسانية جمعاء ، لأن شعوب العالم غير الضالعة في مثل هذه الحرب ستعرض لجميع الهلايا الناجمة عن استعمال مثل تلك الأسلحة ؛

(د) ان أية دولة تستعمل الأسلحة النووية والنووية الحرارية يجب اعتبارها منتهكة لميثاق الأمم المتحدة ، ومخلّة بالقوانين الانسانية ومجرمة بحق الانسانية والمدنية . وبمقتضى القرار أيضا ، تطلب الجمعية العامة الى الأمين العام مشاوره حكومات الدول الأعضاء لاستطلاع آرائها حول امكانية عقد مؤتمر خاص للتوقيع على اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية في الأغراض الحربية ، وموافاة الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة بنتائج هذه المشاورة .

٣١٢- القرار ١٦٦٤ (د-١٦) المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١

بمقتضى القرار، تحيط الجمعية العامة علماً، ضمن أمورٍ أخرى، بالاقترحات الخاصة بإجراء تحقيق في الشروط التي بموجبها قد تبنى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية استعداداً لها لقطع تعهدات محدودة بالامتناع عن صنع هذه الأسلحة أو الحصول عليها بأية طريقة أخرى، ورفض تلقي الأسلحة النووية في المستقبل في أقاليمها لحساب أي بلد آخر، وتطلب إلى الأمين العام إجراء مثل ذلك التحقيق في أسرع وقت ممكن، وتقديم تقرير عن نتائجه إلى لجنة نزع السلاح في موعد لا يتجاوز ١ نيسان / أبريل ١٩٦٢، كما تطلب إلى لجنة نزع السلاح اتخاذ التدابير الأخرى التي يتسدى لزمها في ضوء هذا التقرير، وتدعو الدول النووية إلى تقديم أتم تعاونها ومساعدتها لتنفيذ هذا القرار.

٣١٣- القرار ١٦٦٥ (د-١٦) المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١

تطلب الجمعية العامة، بهذا القرار، ضمن أمورٍ أخرى، إلى كافة الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية بذل قصارها لتأمين عقد اتفاق دولي، يتضمن أحكاماً تتعهد الدول النووية بموجبها بالامتناع عن إتاحة السيطرة على الأسلحة النووية وعن نقل المعلومات اللازمة لصنعها إلى الدول غير الحائزة لمثل تلك الأسلحة، وأحكاماً تتعهد بموجبها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم صنع هذه الأسلحة أو بعدم اكتساب السيطرة عليها بأية طريقة أخرى.

الدورة السابعة عشرة (١٩٦٢)٣١٤- القرار ١٧٦٢ ألف (د-١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢

بمقتضى القرار، تطلب الجمعية العامة، ضمن أمورٍ أخرى، وقف كافة تجارب الأسلحة النووية في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني / يناير ١٩٦٣، وترى أن المذكرة التي اشتركت في تقديمها في ١٦ نيسان / أبريل ١٩٦٢ إلى اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح اثيوبيا والبرازيل وسورما والجمهورية العربية المتحدة والسويد والمكسيك ونيجيريا والهند\* تشكل أساساً لإجراء المفاوضات اللازمة لفرض حظر على تجارب الأسلحة النووية، وتوصي بأن تعقد الدول المعنية، في حالة عدم إمكان التوصل بحلول ١ كانون الثاني / يناير ١٩٦٣ إلى اتفاق بشأن وقف جميع تجارب الأسلحة النووية اتفاقاً فوراً يحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ويكون مشفوعاً باتفاق مؤقت يقضي بوقف التجارب الجوفية للأسلحة النووية.

٣١٥- القرار ١٧٦٢ باء (د-١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢

تتشدد الجمعية العامة في هذا القرار، ضمن أمورٍ أخرى، اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح أن تسعى إلى عقد معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية في ظل تحقيق دولي فعال، وتطلب إلى المشتركين في مؤتمر جنيف بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية أن يتفقوا على موعد فسي المستقبل القريب لاستئناف مفاوضاتهم بغية تحقيق اتفاق يحظر تجارب الأسلحة النووية.



٣١٦- القرار ١٨٠١ (د - ١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢

تطلب الجمعية العامة بهذا القرار ، ضمن أمور أخرى ، الى الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء حول امكانية عقد مؤتمر خاص لتوقيع اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية .

الدورة الثامنة عشرة (١٩٦٣)

٣١٧- القرار ١٨٨٤ (د - ١٨) المؤرخ في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٣

ترحب الجمعية العامة ، في هذا القرار ، ضمن أمور أخرى ، بما أعرب عنه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية من نية في عدم وضع أية أجسام في الفضاء الخارجي تحمل أية أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل ، وتدعو رسميا جميع الدول التي الالتزام بمبيلي : (أ) الامتناع عن وضع مثل هذه الأسلحة في أي مدار حول الأرض ، أو على أية أجرام سماوية ، أو في الفضاء الخارجي ؛ (ب) الامتناع عن اثاره أو تشجيع مباشرة النشاطات السالفة أو عن الاشتراك في مباشرتها بأية طريقة .

٣١٨- القرار ١٩٠٨ (د - ١٨) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣

تعرب الجمعية العامة بهذا القرار ، ضمن أمور أخرى ، عن ارتياحها للتوصل الى اتفاق بشأن معاهدة الحظر الجزئي للتجارب بشأن انشاء خط اتصال مباشر بين موسكو وواشنطن ، وتلاحظ أن أطرف معاهدة حظر التجارب الجزئي شددوا على الحاجة الى خطوات أولية اضافية لنزع السلاح .

٣١٩- القرار ١٩٠٩ (د - ١٨) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣

بمقتضى هذا القرار تلتزم الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، من مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح اجراء دراسة عاجلة لمسألة عقد مؤتمر لتوقيع اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية .

٣٢٠- القرار ١٩١٠ (د - ١٨) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣

في هذا القرار تتشدد الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، جميع الدول الانضمام الى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، وتلتزم من مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح المضي على سبيل الاستعمال في مفاوضاته لتحقيق الأفاض الواردة في ديباجة تلك المعاهدة .

٣٢١- القرار ١٩١١ (د - ١٨) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣

في هذا القرار تحيط الجمعية العامة علما مع الارتياح ، ضمن أمور أخرى ، باعلان أمريكا اللاتينية منطقة لا نووية \* ، وتعرب عن أملها في شروع دول أمريكا اللاتينية في اجراء دراسات بشأن التدابير التي يتعين الاتفاق عليها بخية تحقيق أهداف ذلك الاعلان ، وتبدي ثقتها في أن تتعاون جميع الدول ، ولا سيما الدول النووية بعد الوصول الى اتفاق مرض ، لتأمين التحقيق الفعال للأهداف السلمية التي يستهدفها هذا القرار ، وتلتزم من الأمين العام تزويد دول أمريكا اللاتينية بالتسهيلات التقنية التي قد تطلبها لتحقيق أهداف القرار .

## ثاني عشر - مقترحات أخرى ذات صلة

١٦ المقترحات المقدمة في مؤتمر الخبراء المعني بدراسة امكانية الكشف عن انتهاكات اتفاق محتمل بشأن وقف التجارب النووية (١ تموز/يوليه الى ٢١ آب/أغسطس ١٩٥٨، قصر الأمم، جنيف)\*

٣٢٢- في البلاغ رقم ٣٠، الصادر في أعقاب اليوم الأخير للمؤتمر، في ٢١ آب/أغسطس أعلن ما يلي ضمن أمور أخرى:

"أثناء عمل المؤتمر حدث تبادل للآراء بشأن الطرق المختلفة للكشف عن التفجيرات النووية. وتوصل المؤتمر الى استنتاج مفاده أن الطرق المتاحة حالياً للكشف عن التفجيرات النووية، وهي طريقة جمع عينات المخلفات المشعة، وطريقة تسجيل الموجات الاهتزازية والصوتية والصوتية المائية، وطريقة الاشارات اللاسلكية، مع استخدام الفحص الموضوعي للظواهر فير المعينة التي قد يشتهب في أنها تفجيرات نووية، تتيح، في نطاق حدود معينة، الكشف عن التفجيرات النووية وتعيينها، ويوصي المؤتمر باستخدام هذه الطرق في ظل نظام للمراقبة. ولا حظ المؤتمر أن استخدام المزيج من هذه الطرق المختلفة يسهل كثيراً الكشف عن التفجيرات النووية وتعيينها ."

ولا حظ مؤتمر الخبراء أن فعالية الطرق موضع البحث ستزداد بمرور الوقت مع تحسن تقنيات القياس ومع دراسة خصائص الظواهر الطبيعية التي تسبب نوعاً من التشويش عند الكشف عن التفجيرات .

واعتمد المؤتمر استنتاجاً متفقاً عليه فيما يتعلق بالمعدات التقنية لنظام المراقبة اللازم للكشف عن التفجيرات النووية وتعيينها .

وتوصل مؤتمر الخبراء الى استنتاج مفاده انه من الممكن تقنياً أن يقام، في نطاق قدرات وتحددات معينة، نظام عملي وفعال لكشف انتهاكات اتفاق محتمل بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية على الصعيد العالمي . وقد ثبت في هذا الصدد أنه يجب أن توزع بترتيب معين شبكة من مراكز المراقبة، المزودة بجميع الأجهزة الضرورية الملائمة لمختلف طرق الكشف عن التفجيرات النووية، على القارات وعلى الجزر وكذا على عدد قليل من السفن في المحيطات .

وتوصل الخبراء الى أن نظام المراقبة يجب أن يكون تحت اشراف جهاز مراقبة دولي يكفل تنسيق أنشطة نظام المراقبة وتشغيله بطريقة تفي بالمتطلبات التقنية الضرورية .

وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٥٨ اعتمد مؤتمر الخبراء تقريراً ختامياً فيما تنظر فيه الحكومات "\*\*\*

٣٢٣- قدمت أوراق العمل التالي بيانها الى المؤتمر :

العناصر التقنية التي يرى وفد الدول الغربية أنها ذات صلة بمناقشة رصد وقف التجارب النووية ( قدمت في ١ تموز/يوليه ١٩٥٨، الوثيقة EXP/NUC/1 ) .

\* أنظر أيضاً وثيقة الجمعية العامة A/3897 و Corr.1 .  
\*\* الوثيقة EXP/NUC/28 .

جدول الأعمال المقدم من الاستاذ أ. ك. فيدوروف من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والذي وافق عليه المؤتمر أثناء جلسته الثالثة المعقودة في ٤ تموز/ يولييه ١٩٥٨ ( الوثيقة EXP/NUC/2 و EXP/NUC/2/Rev.1 )

مشروع استنتاج بشأن امكانية استخدام طريقة تسجيل الموجة الهوائية للكشف عن التفجيرات النووية (مقدم من السيد سادوفسكي من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٧ تموز/ يولييه الوثيقة EXP/NUC/3 )

موجز عن الكشف الصوتي ( ورقة صل مقدمة من الوفد الغربي في ٧ تموز/ يولييه ، الوثيقة EXP/NUC/4 )  
مشروع استنتاج منقح مقترح بشأن مدى ملاءمة طريقة تسجيل الموجات الهوائية للكشف عن التفجيرات النووية (مقدم من وفود الدول الغربية في ٨ تموز/ يولييه ، الوثيقة EXP/NUC/5 )

مشروع استنتاج مقترح بشأن مدى ملاءمة طريقة تسجيل الموجات الصوتية للكشف عن التفجيرات النووية ( قدمه وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٩ تموز/ يولييه ، الوثيقة EXP/NUC/6 )

استنتاجات بشأن امكانية تطبيق طريقة تسجيل الموجات الصوتية للكشف عن التفجيرات النووية ( قدمت في ١٠ تموز/ يولييه ، الوثيقة EXP/NUC/7 ، ونقحت في ٩ آب/ أغسطس في الوثيقة EXP/NUC/7/Rev.1 )  
مشروع استنتاج بشأن مدى ملاءمة طريقة رصد التلوث المشع في الجو لأفراض المراقبة ( قدمه الاستاذ أ. ك. فيدوروف من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٠ تموز/ يولييه ، الوثيقة EXP/NUC/8 )

استنتاج مقترح بشأن مدى ملاءمة طريقة تعيين المخلفات المشعة الناتجة عن التفجيرات النووية ( قدمه الدكتور فيسك من وفد الدول الغربية في ١٠ تموز/ يولييه ، الوثيقة EXP/NUC/9 )

استنتاج مقترح بشأن مدى ملاءمة استخدام المخلفات المشعة للكشف عن التفجيرات النووية وتعيينها ( قدمه وفد الدول الغربية في ١١ تموز/ يولييه ، الوثيقة EXP/NUC/10 )

استنتاج مقترح بشأن مدى ملاءمة استخدام المخلفات المشعة للكشف عن التفجيرات النووية وتعيينها ( قدمه الاستاذ أ. ك. فيدوروف من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٢ تموز/ يولييه ، الوثيقة EXP/NUC/11 )

أمثلة للتحديد الدقيق في مواقع مختلفة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، لبعض التفجيرات التي تقوم بها الولايات المتحدة ( قدمت في ١٢ تموز/ يولييه ، الوثيقة EXP/NUC/12 )

مشروع استنتاج منقح بشأن مدى ملاءمة استخدام المخلفات المشعة للكشف عن التفجيرات النووية وتعيينها ( قدمه وفد الدول الغربية في ١٤ تموز/ يولييه ، الوثائق EXP/NUC/13 و EXP/NUC/13/Corr.1 و EXP/NUC/13/Corr.1/Rev.1 )

مشروع استنتاج بشأن تطبيق طريقة لتسجيل الموجات الاهتزازية للكشف عن التفجيرات النووية ( قدمه الأكاديمي ن. ن. سمينوف من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٧ تموز/ يولييه ، الوثيقة EXP/NUC/14 )

مشروع استنتاج بشأن مدى ملاءمة طريقة استخدام المخلفات المشعة للكشف عن التفجيرات النووية وتعيينها (قدمه الاستاذ ا. ك. فيدوروف من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢١ تموز/يوليه ، الوثيقة EXP/NUC/15 )

استنتاجات بشأن امكانية تطبيق التقنية الكهرومغناطيسية للكشف عن التفجيرات النووية وتعيينها (قدمه الدكتور فيسك من الوفد الغربي في ٢١ تموز/يوليه ، الوثيقة EXP/NUC/16 )

استنتاجات بشأن امكانية تطبيق التقنية الكهرومغناطيسية للكشف عن التفجيرات النووية وتعيينها (قدمها السيد لايبونسكي من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٢ تموز/يوليه ، الوثيقة EXP/NUC/17 )

استنتاجات بشأن امكانية تطبيق طريقة استخدام المخلفات المشعة للكشف عن التفجيرات النووية وتعيينها (قدمت في ٢٢ تموز/يوليه ، الوثيقة EXP/NUC/18 ، ونقحت فيما بعد في الوثيقتين EXP/NUC/18/Rev.1 و EXP/NUC/18/Rev.1/Corr.1 وفي ١٩ آب/أغسطس في الوثيقة EXP/NUC/18/Rev.2 )

استنتاجات بشأن امكانية تطبيق طريقة تسجيل الموجات الاهتزازية للكشف عن التفجيرات النووية (قدمت في ٢٤ تموز/يوليه ، الوثيقة EXP/NUC/19 ، ونقحت فيما بعد في الوثيقة EXP/NUC/19/Rev.1 وفي ١٩ آب/أغسطس في الوثيقة EXP/NUC/19/Rev.2 )

استنتاجات بشأن امكانية تطبيق تسجيل الاشارات اللاسلكية للكشف عن التفجيرات النووية (قدمت في ٢٥ تموز/يوليه ، الوثيقة EXP/NUC/20 ، ونقحت في ١٩ آب/أغسطس في الوثيقة EXP/NUC/20/Rev.1 )

استنتاجات بشأن الكشف عن التفجيرات النووية التي تجرى على ارتفاع عال (أكثر من ٣٠ - ٥٠ كم فوق الأرض) (قدمت في ٢٨ تموز/يوليه ، الوثيقة EXP/NUC/21 و Corr.1 ونقحت في ١٩ آب/أغسطس في الوثيقة EXP/NUC/21/Rev.1 )

مشروع استنتاجات بشأن المعدات التقنية لمراكز المراقبة (قدمه السيد سادوفسكي من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢١ تموز/يوليه ، الوثيقة EXP/NUC/22 )

استنتاجات بشأن مسألة المعدات التقنية لنظام المراقبة للكشف عن التفجيرات النووية وتعيينها (قدمت في ٦ آب/أغسطس ، الوثيقة EXP/NUC/23 و Corr.1 ونقحت في ١٩ آب/أغسطس في الوثيقة EXP/NUC/23/Rev.1 )

مشروع استنتاج بشأن شبكة من مراكز المراقبة (قدمه وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١١ آب/أغسطس : الوثيقة EXP/NUC/24 )

مشروع استنتاج بشأن وضع نظام مع تحديده وظائفه للتأكد من تنفيذ اتفاق لوقف التجارب النووية (قدمه وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١١ آب/أغسطس ، الوثيقة EXP/NUC/25 )

مشروع استنتاجات بشأن نظام للمراقبة (قدم في ١١ آب/أغسطس ، الوثيقة EXP/NUC/26 )

استنتاجات بشأن نظام للمراقبة معني بالكشف عن انتهاكات اتفاق محتتم بشأن وقف التجارب النووية (قدمت في ١٩ آب/أغسطس ، الوثيقة EXP/NUC/27 )

تقرير مؤتمر الخبراء المعني بدراسة طرق الكشف عن انتهاكات اتفاق محتتم بشأن وقف التجارب النووية (قدم في ٢٠ آب/أغسطس ، الوثيقة EXP/NUC/28 )

٣٤ المقترحات المقدمة في مؤتمر الخبراء المعني بدراسة التدابير الممكنة التي قد تساعد على الحيلولة دون حدوث هجومات مباغتة ، وباعتماد تقرير عنينا إلى الحكومات ( المعقود في قصر الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر إلى ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٨ )

٣٢٤- جاء في تقرير المؤتمر\* ، ضمن أمور أخرى ، ما يلي :

"أثناء الجلسات ، أعلن المشاركون في المؤتمر مواقفهم ووجهات نظرهم وتبادوا الآراء بشأن المشكلة موضع المناقشة . وقد ساعدت الجلسات في توضيح آراء كل جانب للجانب الآخر .

٣٢٥- وأثناء هذه الجلسات قدمت وثائق مختلفة على النحو التالي :

خطة عمل مقترحة قدمها الخبراء الغربيون ، ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٨ ( أنظر المرفق ١ بتقرير المؤتمر )

مشروع جدول أعمال : اقتراح قدمته وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا ، ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٨ ( انظر المرفق ٢ ) بنفس التقرير )  
خطة عمل مقترحة قدمها الخبراء الغربيون ، ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٨ ( أنظر المرفق ٣ بنفس التقرير )

مشروع توصية بشأن تعهد الدول بالالتزام بعدم تحليق طائراتها التي تحمل أسلحة ذرية أو هيدروجينية فوق أراضي الدول الأخرى وفوق البحار المفتوحة : اقتراح قدمه وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٨ ( انظر المرفق ٤ نفس التقرير )

وثيقة تفسيرية للنقطة الأولى في خطة العمل المقترحة المقدمة من الخبراء الغربيين : مسح للجوانب التقنية ذات الصلة الخاصة بالوسائل الممكنة للهجوم المباغت كمتطلب أساسي لدراسة وسائل الكشف وأنظمة التفتيش والمراقبة ، ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٨ . ( انظر المرفق ٥ بنفس التقرير )

وثيقة تفسيرية للنقطة الثانية في خطة العمل المقترحة المقدمة من الخبراء الغربيين : مسح للتقنيات ذات الفعالية في رصد وسائل الهجوم المباغت والتفتيش عنها ، ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٨ ( انظر المرفق ٦ بنفس التقرير )

وثيقة تفسيرية للنقطة الثالثة في خطة العمل المقترحة المقدمة من الخبراء الغربيين : مخطط توضيحي للأنظمة الممكنة لرصد الطائرات البعيدة المدى والتفتيش عنها ، ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٨ . ( انظر المرفق ٧ بنفس التقرير )

الاعلان الصادر عن الحكومة السوفياتية بشأن تدابير منع الهجوم المباغت : قدمه وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٨ ( أنظر المرفق ٨ بنفس التقرير ) .

\* الوثيقة SA/15/SAT والمرفقات ١ إلى ١٥ . أنظر أيضا وثيقة الجمعية العامة A/4078 .

كانت الدول المشتركة هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألمانيا وإيطاليا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

اقترح بشأن انشاء مراكز مراقبة أرضية ، والتقاط الصور من الجو والتنفيذ المتزامن لعدد من تدابير نزع السلاح بغية الحد من خطر هجوم مباغت قدمته وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألمانيا وهولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٨ ( انظر المرفق ٩ بنفس التقرير )

وثيقة تفسيرية ثانية للنقطة الثالثة في خطة العمل المقترحة المقدمة من الخبراء الغربيين : ورقة توضح نظاما ممكنا لرصد القذائف التسيارية والتفتيش عنها ٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٨ ( انظر المرفق ١٠ بنفس التقرير )

وثيقة تفسيرية ثالثة للنقطة الثالثة في خطة العمل المقترحة المقدمة من الخبراء الغربيين : مخطط توضيحي لنظام ممكن لرصد القوات الأرضية والتفتيش عنها ٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٨ ( انظر المرفق ١١ بنفس التقرير )

اقترح بشأن مهام ووظائف مراكز المراقبة الأرضية والتفتيش الجوي: قدمته وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألمانيا وهولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٨ ( انظر المرفق ١٢ بنفس التقرير )

بيان تفسيري بشأن بعض العناصر التي ينطوي عليها تخطيط نظام متكامل للرصد والتفتيش للحد من احتمال حدوث هجوم مباغت: قدمه الخبراء الغربيون لتفسير الفرع الرابع من خطة العمل المقترحة منهم . ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٨ ( انظر المرفق ١٣ بنفس التقرير )

بيان القاه السيد ويليام ك . فوستر نيابة عن الخبراء الغربيين ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٨ ( انظر المرفق ١٤ بنفس التقرير )

بيان بشأن موقف وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألمانيا وهولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا في المؤتمر المعني بالحيلولة دون حدوث هجمات مباغتة : كلمة ألقاها السيد ف . ف . كوزنتسوف ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٨ ( انظر المرفق ١٥ بنفس التقرير )

٣٠ المقترحات المقدمة في مؤتمر جنيف بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية ( المعقود في جنيف في الفترة من ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٨ إلى ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٦٢ )\*

قدمت المقترحات التالية الى المؤتمر الثلاثي الأطراف المؤلف من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

\* لا تتضمن غير المقترحات أو الوثائق المقدمة أيضا الى الجمعية العامة أو لى لجنة نزع السلاح .

- ٣٢٦- " مشروع معاهدة بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية " اشتركت في تقديمه المملكة المتحدة والولايات المتحدة في ١٨ نيسان/ابريل ( GEN/DNT/10 • أنظر أيضا A/772 و Add.1 ، DC/194 و Add.1 و Add.2 و DC/185 )
- بمقتضى مشروع المعاهدة ، يتعهد كل طرف ، ضمن أمور أخرى ، بأن يحظر ويمنع اجراء تجارب الأسلحة النووية في أى مكان يخضع لولايته أو اشرافه ، وأن يمتنع عن احداث تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية في أى مكان أو التشجيع عليها أو الاشتراك فيها • ولضمان الامتثال لأحكام المعاهدة ، توافق الأطراف على انشاء هيئة للمراقبة •
- ٣٢٧- " مذكرة الولايات المتحدة بشأن مفاوضات جنيف لحظر التجارب " المسلحة الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٦١ ( A/4787 و DC/186 و DC/187 )
- ٣٢٨- " مذكرة الولايات المتحدة المؤرخة في ١٥ تموز/يوليه بشأن مفاوضات جنيف لحظر التجارب " المسلحة الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٦١ ( A/4819 و DC/188 )
- ٣٢٩- " المذكرة الشفوية المؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٦١ المقدمة من رئيس هيئة نزع السلاح الى الأمين العام والتي يحيل بمقتضاها بياناً من حكومة الولايات المتحدة بشأن المؤتمر المعنى بوقف تجارب الأسلحة النووية " ( A/4853 و DC/189 )
- ٣٣٠- كتاب بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ موجه من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة الى رئيس الجمعية العامة ( A/4967 و DC/193 )
- يشتمل على مذكرة من حكومة المملكة المتحدة الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تتضمن اقتراحاً باستئناف مؤتمر جنيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ .
- ٣٣١- كتاب مؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ موجه من الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة الى رئيس الجمعية العامة ( A/4969 و DC/194 )
- يشتمل على مذكرة من حكومة الولايات المتحدة الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تتضمن اقتراحاً باستئناف مؤتمر جنيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ •
- ٣٣٢- " كتاب من الأمين العام بالنيابة ، بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ ، الى رئيس هيئة نزع السلاح ، يحيل به اليه تقريراً مؤقتاً الى هيئة نزع السلاح بشأن تقدم المفاوضات في مؤتمر جنيف لوقف تجارب الأسلحة النووية " ( DC/195 و Add.1 )
- يتألف التقرير المؤقت من المحاضر الحرفية للمؤتمر أو وثائقه منذ استئنافه في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر حتى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ • وكانت احدى الوثائق التي تضمنها ذلك التقرير المؤقت " مشروع اتفاق بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية والنووية الحرارية " قدمه في المؤتمر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ( انظر أيضا GEN/DNT/122 )
- ومقتضى ذلك المشروع ، تتعهد الدول الأطراف بعدم اجراء تجارب بالنسبة لأى نوع من أنواع الأسلحة النووية أو النووية الحرارية في الجو أو في الفضاء الخارجي أو تحت سطح الماء ، وأن تستخدم وسائلها الوطنية في ممارسة الاشراف المتبادل على مدى الامتثال للتعهد بحظر التجارب •

٣٣٣- "كتاب من الأمين العام بالنيابة ، بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٦٢ ، الى رئيس هيئة نزع السلاح ، يحيل به اليه المحاضر الحرفية والوثائق الخاصة بمؤتمر جنيف بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية ، والصادرة بعد ٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦١ " ( DC/195/Add.2 )

كانت احدى الوثائق المتضمنة تقريرا من المملكة المتحدة والولايات المتحدة اشتركت الدولتان في تقديمه الى هيئة نزع السلاح \* بشأن المداولات التي حدثت في مؤتمر جنيف ( انظر أيضا الوثيقة GEN/DNT/PV.348 المؤرخة في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦١ ) .

وفي التقرير المشترك بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، تؤكد الدولتان ، ضمن أمور أخرى ، رأيهما بأن مشروع المعاهدة المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦١ والمقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية والنووية الحرارية ( انظر GEN/DNT/122 و DC/195 و Add.1 ، أعلاه ) هو بمثابة اتفاق غير خاضع للمراقبة ومخرق للاتفاقات السابقة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الخاصة بالمراقبة الدولية لتجارب الأسلحة النووية والتفتيش الدولي عنها . واعتبرت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الموقف الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمثابة خطوة الى الوراء في مناقشات المؤتمر .

وفي التقرير الاضافي المشترك بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة \*\* ، تعرب الدولتان ، ضمن أمور أخرى ، عن الأمل في أن يعيد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية النظر في معارضته لعقد اتفاق لحظر التجارب يخضع للمراقبة الدولية . فضلا عن أنهما تؤكدان مجددا رغبتهما في اعادة ارساء أساس مشترك للمفاوضات اما في اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح ، عن طريق القنوات الدبلوماسية ، أو عن طريق أعضاء وفودهما الموجودين في جنيف من أجل مفاوضات حظر التجارب ، وتتعهد الدولتان بمضاغة جهودهما الرامية الى التوصل الى اتفاق ، خاضع للمراقبة على نحو كاف ، بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية .

٣٣٤- " بيان الحكومة السوفياتية بشأن مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية " ، المقدم في الجلسة الثانية والثلاثين لمؤتمر جنيف في ٢٦ كانون الثاني /يناير ( GEN/DNT/PV.352 و GEN/DNT/ 127 . انظر أيضا DC/195/Add.2 )

في هذا البيان ، يعرب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ضمن أمور أخرى ، عن استعدادها لاستثناء مؤتمر جنيف ويؤكد مجددا موقفه الذي مفاده أن الحل النهائي لمسألة وقف تجارب الأسلحة النووية لا يمكن أن يوجد الا في اطار تحقيق نزع السلاح العام والكامل . وحالما تحظر الأسلحة النووية ويتم التخلص من المخزونات الموجودة ، لمن يكون هناك بعد أي حافز على اجراء التجارب النووية .

\* DC/196 ، انظر أعلاه تحت " المقترحات المقدمة في هيئة نزع السلاح "

\*\* DC/196/Add.1 ، انظر نفس المرجع .



٤' المقترحات المقدمة في مؤتمر الدول غير الحائِزة  
للأسلحة النووية ( المعقود في جنيف في الفترة من  
٢٩ آب / أغسطس إلى ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨ ) \*

٣٣٥- اعتمد المؤتمر \*\* عدة قرارات واعلانا تضمن الاستنتاجات الرئيسية فيما يتعلق بالمشاكل التي نوقشت في المؤتمر . وينص الاعلان في جزء منه على ما يلي :

" . . . اقتناعا من المؤتمر بأن السلم والأمن ، مثل التنمية في العالم ، لا يتجزأ ، وادراكا منه للمسؤوليات والالتزامات العالمية في هذا الصدد ، فقد وجه اهتمامه الى المشاكل الخاصة بالسلم العالمي ، ولا سيما أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ووقف سببا في التسليح ، ونزع السلاح العام والكامل وتسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية فحسب ، ووافق على ما يلي :

- ١ - لاحظ المشتركين في المؤتمر ان هناك تقبلا عاما لحقيقة ان مستقبل الجنس البشري لا يمكن أن يتم له الأمان بدون القضاء قضاء مبرما على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها استلهاما ، لروح ميثاق الأمم المتحدة . ووافق المؤتمر على انه لا يمكن حماية السلم والتقدم بالنسبة لأية أمة ما لم يكفل أمن جميع الأمم . ويؤكد المؤتمر ضرورة اتخاذ خطوات أخرى للتوصل الى حل مبرر لمسألة ضمانات الأمن في العصر النووي .
- ٢ - يرى المشتركين ان واجبهم المقدس هو مناقشة جميع بلدان العالم أن تلتزم بميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي المقبولة عموما والناظمة للعلاقات بين الدول .
- ٣ - يرى المؤتمر ان الوقف الفوري لسباق التسليح والاسراع في عملية نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة أمور لا فنى عنها لحماية السلم والأمن العالميين واستقلال جميع البلدان وتقدمها الاقتصادي .
- ويوصي المؤتمر بأن تتخذ ، ريثما يتحقق نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، خطوات عاجلة بغية التوصل الى اتفاقات بشأن مختلف التدابير المكتملة لها .
- ٤ - أحاط المؤتمر علما ، في هذا السياق ، بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي أشاد بها قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ ( د - ٢٢ ) . ويرى المؤتمر ان المعاهدة يجب أن تتبعها تدابير لنزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي .
- ٥ - يرى المؤتمر ان المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، المنشأة في اطار شروط ملائمة ، تشكل مساهمة فعالة في منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح . ويلاحظ المؤتمر مع الارتياح التقدم الذي أحرز فعلا فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية والتي أنشئت بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية " .

\* الوثيقة A/7277 و Corr.1 و Corr.2 .

اشترك في المؤتمر ٩٢ دولة غير حائزة للأسلحة النووية و٤ دول حائزة للأسلحة النووية هي فرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

\*\* عقد المؤتمر عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٥٥ باء ( د - ٢١ ) .

